وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــــــــي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

الرقم التسلسلي:.....

قسم: علوم اقتصادية السنة الجامعية: 2020/2019

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شـهـــادة المـــــاستر

تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات

– دراسة حالة الجزائر–

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

– تحت إشراف:

د. دحماني نور الهدى

من إعداد الطلبة:

– حليمي نهاد

– سدور رانية

الملخص

بهدف تنمية وتطوير قطاع المحروقات لجأت الحكومة الجزائرية إلى الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينجز في إطار الشراكة مع سوناطراك، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وتطوير قطاع المحروقات في الجزائر كدراسة حالة خلال الفترة الممتدة (2000-2018)، وهذا لمعرفة ما العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع المحروقات وذلك بعد الإصلاحات والقوانين التي تبنتها الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع المحروقات، وقد تم استخدام عدة أساليب للاقتصاد القياسي على غرار اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك واختبار غرانجر للسببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، حيث كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات يؤثران في بعضهما البعض.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، قطاع المحروقات، الشراكة الأجنبية

Résumé

Dans le but de développer le secteur des hydrocarbures, le gouvernement algérien a eu recours à l'IED en partenariat avec Sonatrach, où cette étude vise à déterminer dans quelle mesure l'IED contribue au développement du secteur des hydrocarbures en Algérie en tant qu'étude de cas au cours de la période (2000-2018), et c'est de découvrir quelle est la relation entre l'IED dans le secteur des hydrocarbures après les réformes et les lois adoptées par l'Algérie pour attirer les investissements étrangers dans le secteur des hydrocarbures, et plusieurs méthodes de l'économie ont été utilisées dans le contexte de l'unification de l'unité, telles que l'essai des racines de l'unité, et l'utilisation de plusieurs méthodes des « racines de l'unité » dans le cadre de la coentreprise. Test d'intégration commune et test tique causal de Granger basé sur le modèle de correction d'erreur.

Les résultats de l'étude ont révélé une relation de causalité entre les variables de l'étude, où l'IED et le secteur des hydrocarbures se touchent mutuellement.

Mots clés: IED, climat d'investissement, secteur des hydrocarbures, partenariat étranger

الاهداء

ثقتي ورجواني وغايتي رضوانه وغفرانه الله رب العالمين "جل جلاله"

مصابيح الهدى والعروة الوثقى والحجة على اهل الدنيا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واله وصحبه الطيبين .

الى من قال الله تعالى بحقهما :"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

سورة الاسراء الاية"23"

والدي العزيز رمز العطاء والكفاح والى والدتي العزيزة احتراما وحبا ووفاء

الى ينابيع الاخلاص و الوفاء اخوتي (سامي ،عبير، نور)

الى جميع الاهل و الاصدقاء والصديقات خاصة (علياء ،اسراء و رديتة)

والى كل اساتذتي طوال مسيرة دراستي رعاهم الله و حفظهم .

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

رانية

الاهداء

ثقتي ورجواني وغايتي رضوانه وغفرانه الله رب العالمين "جل جلاله"

مصابيح الهدى والعروة الوثقى والحجة على اهل الدنيا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واله وصحبه الطيبين .

الى من قال الله تعالى بحقهما :"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

سورة الاسراء الاية"23"

والدي العزيز رمز العطاء والكفاح والى والدتي العزيزة احتراما وحبا ووفاء

إلى أخي سندي في الحياة يعقوب

الى جميع الاهل و الاصدقاء والصديقات خاصة (ابنى ،أمال ومنال)

والى كل اساتذتي طوال مسيرة دراستي رعاهم الله و حفظهم .

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

نهاد

شكـــروعرفـــان

لايسعنـــا إلاأن نسجـــدلله شكـــرا على كرمـــه وفضلـــه على مـــا منحـــه لنا من عزم وصبـــر وتوفيق في إتمام هذا البحـث، فالحمدلله علـــى ماأعطـــى والشكـــر له على مـــاوهب وأنعم.

وعرفانا بالجميـــل،يطيب للطالبتين التوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى**السيـــدةالأستـــــاذةالدكتـــورة/ دحمانـــي نـــورالهـــدى،** المشرفة علـــى هذه الدراسة، لماقدمته من جهد ووقت وتوجيه مستمر حتى يظهـــر هذا البحـــث في صورتـــه الحالية، ولماقدمته لهن من سعة صـــــدر وحســـــن ترحـــــاب وعظيـــــم خلـــــق وتواضـــــع،

نسأل الله سبحانه وتعالى لها مزيدا من الرقي والتقدم وجزاها الله خير الجزاء.

ولجميع من قدم يد العون والمشورة، لإتمام هذه الدراسة، فجزاهم الله خير الجزاء.

قائمة الأشكال

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
شكل رقم 1-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2008-2018	54
شكل رقم 2-2	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من 2004-2016	62

قائمة الجداول

الجدول رقم	العنوان	الصفحة
جدول رقم 1-1	نسبة مساهمة الشريك الأجنبي في تكوين رأس مال الشركات المحلية للدول المضيفة	26
جدول رقم 1-2	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2019 و2020	50
جدول رقم 2-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	53
جدول رقم 3-2	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال 2002-2017	55
جدول رقم 4-2	أهم الدول المستثمرة في الجزائر	57
جدول رقم 5-2	أهم تعديلات قانون المحروقات الجزائري	77
جدول رقم 6-2	احتياطي البترول الذي تحوز عليه الجزائر	79
جدول رقم 7-2	احتياطي الجزائر من الغاز الطبيعي	80
جدول رقم 8-2	شبكة نقل المحروقات من الجزائر نحو الخارج	81
جدول رقم 9-2	التوزيع الجغرافي لاحتياطات المحروقات بالجزائر	82
جدول رقم 10-2	كميات إنتاج الجزائر من البترول يوميا	83
جدول رقم 11-2	إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر	84
جدول رقم 12-2	مساهمة المحروقات في حجم الناتج الداخلي الخام	85
جدول رقم 13-2	مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات	87

جدول رقم 14-2	مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة	89
جدول رقم 1-3	الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك والشركات الأجنبية النشطة في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	96
جدول رقم 2-3	تطور الإنتاج الكلي للمحروقات في الجزائر في الفترة (2011-2018)	97
جدول رقم 3-3	إيرادات صادرات المحروقات بالنسبة للصادرات الكلية للجزائر	107
جدول رقم 4-3	مساهمة الشركات الأجنبية في الميزان التجاري من خلال إيرادات صادرات المحروقات خلال الفترة (2000-2018)	108
جدول رقم 5-3	نسبة تغطية حصة الشركاء الأجانب من إيرادات المحروقات للواردات خلال الفترة 2000-2018	109
جدول رقم 6-3	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام(2000- 2016)	120
جدول رقم 7-3	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2016)	124
جدول رقم 8-3	أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة	125
جدول رقم 9-3	إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم	129
جدول رقم 10-3	**نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF)**	139
جدول رقم 11-3	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	140
جدول رقم 12-3	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	141
جدول رقم 13-3	نتائج اختبار غرانجر للسببية	142

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص.....	i
Résumé.....	ii
إهداء.....	iii
إهداء.....	iv
شكر وعرفان.....	v
قائمة الأشكال.....	vi
قائمة الجداول.....	vii
قائمة المحتويات.....	viii
مقدمة عامة.....	(7-1)
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**(45-9)**
تمهيد	9
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	16
المبحث الثاني: صور الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	26
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	30
المبحث الثالث: محددات، حوافز وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر	33
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	33
المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر	36
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	39
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر	**(91-47)**

تمهيد	47
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
المطلب الأول: تقييم واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
المطلب الثاني: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	53
المطلب الثالث: قاعدة 51/49 المسيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	59
المبحث الثاني: واقع قطاع المحروقات في الجزائر	63
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات، مفهومه	63
المطلب الثاني: إصلاح قطاع المحروقات في الجزائر	69
المبحث الثالث: دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	78
المطلب الأول: الإمكانيات النفطية لدى الجزائر	78
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية	85
المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية	90
خلاصة الفصل	91
الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الجزائر	**(144-93)**
تمهيد	93
المبحث الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات	94
المطلب الأول: دور شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات	94
المطلب الثاني: العقود البترولية لسوناطراك مع الشركات الأجنبية	98
المطلب الثالث: تفسير واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات	105
المبحث الثاني: البدائل المتاحة لقطاع المحروقات الجزائري	113
المطلب الأول: دوافع اللجوء إلى بدائل للثروة البترولية في الجزائر	113
المطلب الثاني: البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات الجزائري	116
المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر	127
المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	132
المطلب الأول: المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية	133

المطلب الثاني: اختبار جوهانسن جيسيليوس للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية	134
المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية	139
خلاصة الفصل	139
خاتمة عامة	(146-145)
قائمة المراجع	(157-148)

مقـــدمة

1- المقدمة

تسعى الشركات في الدول المتقدمة إلى رفع هامش أرباحها بتقليص تكاليف الإنتاج، هذا ما ساعد على انتشار ظاهرة اقتصادية هي الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يعتبر اليوم إحدى أهم الموارد المالية التي تراهن عليها دول العالم في تحقيق التنمية.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم إحدى أهم الموارد المالية التي تراهن عليها مختلف دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء في تحقيق التنمية، ذلك لأن الدول الأكثر جاذبية لهذه الاستثمارات تعتبر الأكثر حظوة في تحقيق النمو، وقد أصبحت هذه الاستثمارات تشكل الظاهرة الاقتصادية، التي تميز نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين على غرار تطور التكنولوجيا، الإعلام والاتصال والعولمة.

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقد ارتبطت هذه السياسة بقيام المشرع الجزائري بإصدار قوانين، حيث اعتمدت السلطات الجزائرية سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.في حين أبدت الجزائر رغبتها بالاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة، في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية لسنة 1986، وبلوغ حجم المديونية مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري مما ألزم السلطات في مطلع التسعينات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وهذا بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والمتمثل في الإصلاح المالي، الجبائي والمنظومة القانونية وهذا بغية تهيئة المناخ الاستثماري لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وما تجدر الإشارة إليه أن الاقتصاد الوطني له درجة ارتباط كبيرة وبالغة الأهمية بقطاع المحروقات، القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى مساهمته في ميزانية الدولة وفي الصادرات، كذلك له دور بارز في الناتج الداخلي الخام.

بالتالي فإن تنمية الاقتصاد الوطني لابد وأن تمر بتطوير قطاع المحروقات، وتطوير وتنمية هذا الأخير تحتاج إلى رؤوس أموال هائلة وتقنيات وتكنولوجيا حديثة، كل هذه المتطلبات لا يمكن أن توفرها الدولة الجزائرية من خلال شركتها الوطنية سوناطراك، وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان قطاع المحروقات هو أول قطاع اقتصادي في الجزائر يتم فتحه أمام المستثمرين الأجانب بحكم أنه القطاع الوحيد القادر على تأمين الموارد المالية الضرورية لاستمرار عجلة النمو الاقتصادي للبلد.

ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث في تقييم الآثار المترتبة عن فتح قطاع المحروقات أمام الشركات العالمية ودخول شركات النفط العالمية التي تملك التكنولوجيا العالية والخبرة والتمويل الكافي.

2- إشكالية الدراسة

انعكست تداعيات الأزمة النفطية الكبيرة سنة 1986 على الواقع المحلي في الجزائر، حيث تحولت إلى أزمة خانقة أثرت بشكل كبير على التوازنات المالية للاقتصاد الجزائري، وجدت السلطات نفسها أمام إجبارية جذب رؤوس الأموال إلى البلاد لاسيما قطاع المحروقات الذي أثقل كاهلها، على الرغم من إيراداته على الخزينة إلا أنه يلزمه توفير رؤوس أموال هائلة لاستكشاف وإنتاج المحروقات، فتحت الجزائر أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية فتسارعت شركات البترول العالمية للدخول إلى هذا القطاع الحيوي، وهذا كان له آثار عديدة في ظل تباين الآراء بين مؤيد ومخالف لهذه القرارات خوفا من الآثار السلبية التي ممكن أن تؤثر في الاقتصاد بصفة عامة وعلى قطاع المحروقات بصفة خاصة، وعلى أساس ما تقدم عرضه، وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تمت صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الجزائر؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماذا يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أهميته في الاقتصاد؟

2- فيما تكمن مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟ وهل هناك إصلاحات في هذا القطاع؟

3-ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وكيف يؤثر فيه؟

4- ما هي طبيعة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؟

3- فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة تمويل دولية، وأداة لتحقيق النمو والتطور في الاقتصاد.

الفرضية الثانية:قطاع المحروقات في الجزائر كغيره من القطاعات ولا يحظى بمكانة هامة في الاقتصاد الجزائري.

الفرضية الثالثة:الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار ايجابية وسلبية على قطاع المحروقات الجزائري.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

4- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي في دفع عجلة التنمية إلى الأمام في الجزائر، وباعتباره خطوة أساسية لتكييف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، من خلال الانتقال المحكم إلى اقتصاد السوق، كما له أهمية بالغة في توسيع الشراكة والتعاون الدولي في إطار العولمة الاقتصادية. كذلك أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع كونه يعتبر العمود الفقري لاقتصادها، وهو يشكل المصدر الرئيسي المعتمد عليه في تحقيق التنمية في جميع المجالات، خاصة أن أكثر من نصف الإيرادات المحصلة من عائدات المحروقات.

ومن ثم القياس التجريبي لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

5- أهداف الدراسة

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيمايلي:

- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الجزائر.
- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والاطلاع على التشريعات والجهود المبذولة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- مساهمة الشركات الأجنبية من خلال إمكانياتها المالية والمادية في تطوير قطاع المحروقات سواء من خلال زيادة الإنتاج، نقل التكنولوجيا أو زيادة في ميزان المدفوعات.
- إبراز الدور الذي تلعبه شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات في الجزائر.
- القياس التجريبي لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

6- منهجالدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي خاصة في الفصل الأول، وذلك لإبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك مفاهيم عن قطاع المحروقات، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة المدروسة.وتم الاعتماد على منهج التحليل الكمي عند القيام بالدراسة القياسية لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2018).

7- حدود الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زمني ومكاني، **فالإطار الزمني** يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2000 و2019 تناسبا مع المعطيات الإحصائية والتي تعبر عن معطيات سنوية كونها تزامنت مع الأزمات النفطيةوالإصلاحات الهيكلية في قطاع المحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني.

أما **الإطار المكاني** فإنها خصصت للجزائر كونها تعتمد على قطاع المحروقات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

8- أسباب اختيار الموضوع

- الميول الشخصي للطالب لهذا المجال، كونه في إطار التخصص الدراسي.
- تزايد اهتمام العديد من البلدان بالاستثمار في الجزائر.
- موضوع اقتصادي هام وتكمن أهمية دراسته في أنها تبرز التحديات التي سيواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع المحروقات بشكل خاص.
- اختلاف الآراء حول موضوع تحرير قطاع المحروقات في الجزائر، بين مؤيدين ومعارضين والنتائج المتوقعة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.
- بالرغم من الدراسات والأبحاث في الفترات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة لايزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين بما يتميز به من التنوع وعدم الاستقرار.
- معرفة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع المحروقات في الجزائر.
- توسيع الدراسات بالعربية في الجزائر حول هذا الموضوع الحساس.

9- الدراسات السابقة

استندت هذه الدراسة إلى عدد من الدراسات السابقة، وهذه الدراسات تخص بشكل عام موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وموضوع قطاع المحروقات، ومواضيع حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الجزائري بشكل خاص، ركزنا على دراسات صادرة هن مؤسسات جامعية أو هيئات أكاديمية سواء عالجت مواضيع شبيهة من حيث الشكل أو قريبة من حيث المحتوى من موضوع المذكرة.

إجمالا هذه الدراسات تنقسم إلى ثلاثة أصناف، دراسات حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسات حول قطاع المحروقات الجزائري ودراسات حول موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات.

1- دراسات الاستثمار الأجنبي المباشر

- دراسة عيشاوي علي، بعنوان "**محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث تهدف هذه الدراسة لتحديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على اتجاه التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم أسلوب القياس الاقتصادي وتشير النتائج المتوصل إليها إلى أن أهم محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى كحجم الصادرات، الدخل الفردي، الدين الخارجي ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

-دراسة نشمة ياسين، بعنوان "**مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النظام الضريبي و الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الدولة لم تصل إلى درجة التأثير في تدفق الاستثمارات الأجنبية من وإلى الجزائر، أما بالنسبة لكل من المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر والاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار فهما يشجعان ويؤثران إيجابيا على قدوم المستثمرين شريطة استقرار قوانين الاستثمار.

2- دراسات قطاع المحروقات

- دراسة حاج قويدر عبد القادر، بعنوان "**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009**"، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تحاول هذه الدراسة تقديم تحليل حول الآثار المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات الجزائري، وذلك من خلال إبراز المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات والتطرق لأهم الدوافع وأهم القوانين التي سنت من أجل إصلاح هذا القطاع، مع استعراض الإيجابيات المحققة على مستوى الاحتياط وإنتاج المحروقات في الجزائر، إضافة إلى إبراز الآثار السلبية والمخاوف المترتبة عن الإصلاح في قطاع المحروقات ويقدم السبل الكفيلة بتجنب هذه الآثار من خلال الحد من التبعية الاقتصادية والعمل على تنمية مصادر الطاقة الجديدة و المتجددة.

- دراسة سهيلة زناد، بعنوان "**إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لاستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على المصادر الطاقوية البديلة المتاحة عالميا وعلى مستوى الجزائر، وتوضيح أبرز الآليات والإجراءات الكفيلة بترقية كفاءتها الاستخدامية لاستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة مع التركيز على حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن الطاقات البديلة المتجددة هي أفضل بدائل الثروة البترولية بحيث تكون مكملة لها على المدى القصير وبديلة لها في الأمد البعيد.

3- دراسات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات

- دراسة برجي نسرين، بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع المحروقات مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**"،رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، حيث من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن المشاريع الأجنبية لها آثارها الايجابية على قطاع المحروقات من خلال المساهمة في الإنتاج وبالتالي الزيادة في الصادرات التي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى تحسن ميزان مدفوعات الجزائر، كما أن لها آثارها على نقل التكنولوجيا إلى القطاع من خلال الآلات والتقنيات عالية الجودة المستعملة في عمليات التنقيب والبحث والنقل، بالإضافة فإن التنمية في قطاع المحروقات لا تتم إلا من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تساهم في توفير رؤوس الأموال الضخمة والتكنولوجيا الحديثة.

-بلقاسم سرايري، بعنوان "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جاذبية السياسة الاقتصادية المعتمدة

لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع المحروقات الجزائري، استنتج الباحث أن الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر لم يكن خيارا بقدر ما كان ضرورة، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى دورا أساسيا في إبراز الأهمية النفطية لبعض مناطق مجال الاستكشاف، كما ساهمت في رفع الطاقة الإنتاجية في السنوات الأولى من الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية.

10- صعوبات الدراسة

لقد صادفنا بعض العراقيل والصعوبات أثناء إنجازنا هذا البحث من بينها:

- يمثل مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر لآخر، وصعوبة الحصول عليها في شكل سلسلة زمنية مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر من أجل إتمام السلسلة الزمنية محل الدراسة.
- نقص المراجع باللغة العربية، وترجمة بعض المصطلحات الاقتصادية يخل بالمعنى.
- ندرة المراجع التي تدرس هذا الموضوع كونه موضوع الساعة.
- صعوبة حصر وتركيز اختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

11- هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول تناول **الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر** بشكل شامل ومختصر، ذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية حيث خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم، الأهمية وكذا أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر. أما المبحث الثاني فقد استعرض صور الاستثمار الأجنبي المباشر وللشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي وأخيرا مزايا وعيوب الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي سلط الضوء على محددات، حوافز وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر، تطرق المبحث الأول إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. المبحث الثاني تناول التطور التاريخي لقطاع المحروقات الجزائري وكذا الإصلاحات والتعديلات التي طرأت عليه بمطلبين، والمبحث الثالث استعراض الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث وهو مغزى الدراسة والهدف منه **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات بالجزائر**،حيث خصص المبحث الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، المبحث الثاني خصص لدراسة البدائل المتاحة لقطاع المحروقات والمبحث الثالث الذي تناول الدراسة القياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الفصـــــل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

إن سعي العديد من الدول في العالم وخاصة النامية منها إلى استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها كما أن الازدياد المستمر لتدفقاتها عبر العالم، وخلال مختلف العقود الحالية وخاصة الأخيرة منها، لدليل على أهمية هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية خاصة، والاستثمار بصفة عامة، ولهذا وكما تنافست الدول في الحصول على أكبر الحصص من هذا النوع من الاستثمارات فقد انهالت الكتابات عنه وعن المواضيع المتعلقة به، كما تعددت الدراسات التطبيقية حول بحث عن فوائده ومحدداته وآثاره وغيرها، حيث أن هناك تنوعا في التعاريف المقدمة للاستثمار كما أن هناك اختلافا في تحديد أنواعه، وحتى في تصنيف بعض من أنواعه أو تعريفها، ومن بين هذه الأنواع ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل، الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث متمثلة في:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه وكذا عيوبه

المبحث الثالث: محددات، حوافز وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة لما تعانيه الدول النامية من نقص في مصادر التمويل المحلية لدعم مشاريعها التنموية بدأت البحث عن مصادر خارجية بديلة للنهوض بمستويات التنمية، تمثلت في عدة صور من بينها الاستثمار الأجنبي والقروض في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها، فقد اتجهت الأنظار نحو استخدام الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، باعتباره محركا للنمو الاقتصادي الذي يساهم في توظيف العمالة الوطنية ويقلل من معدلات البطالة لذلك خصصنا في هذا المبحث دراسة نتناول فيها الجوانب الهامة التي يقوم عليها الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1. مفهوم الاستثمار وأنواعه

1.1. مفهوم الاستثمار

تعددت تعاريف الاستثمار من وجهة نظر المختصين في هذا المجال ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل، ويمكن القول أنه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة مقتناة أو منتجة لغرض البيع أو التحويل حيث تستمدها المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج[1].

الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن يقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات[2].

الاستثمار هو توظيف أموال في أصل معين أو عدد من الأصول يحتفظ بها شخص(مستثمر) فردا كان أم مؤسسة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية، يحقق له مردود معين، يتمثل بالعائد المطلوب من قبل ذلك المستثمر وذلك من أجل تعويضه عن:

---

[1] رندة جميل محمود، (2015): إدارةالمحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 12.

[2] شقيري نوري، صالح الزرقان، وسيم الحداد، مهند الدويكات،(2012): إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 18 .

- ✓ الوقت الذي تم فيه توظيف تلك الأموال؛
- ✓ معدل التضخم المتوقع؛
- ✓ عدم التأكد (المخاطرة) من عدم تحقق ذلك العائد[1].

2.1. أنواع الاستثمار

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر[2]:

1.2.1.من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

❖ **الاستثمارات العمومية:** وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

❖ **الاستثمارات الخاصة:** وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

❖ **الاستثمارات المختلطة:** وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والقطاع الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

2.2.1. من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

❖ **الاستثمارات قصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

❖ **الاستثمارات متوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

❖ **الاستثمارات طويلة الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة انجازها خمس سنوات.

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري، (2010): إدارة الاستثمار و المحافظ الإستثمارية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص22.

[2] منصوري الزين،(2012): تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، ص-ص،21-25.

3.2.1. من حيث الأهمية والغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

❖ **استثمارات التجديد:** وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة،حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

❖ **استثمارات النمو (الإستراتيجية):** هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لغرض نفسها على المنتجين الآخرين وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

❖ **الاستثمارات المنتجة والغير منتجة:** وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

❖ **الاستثمارات الإجبارية:** وتكون أما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخبرة كما ونوعا.

❖ **الاستثمارات التعويضية:** هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما أستهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

❖ **استثمارات الرفاهية:** هذا النوع من الاستثمارت نتائجه غير مباشرة حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي اعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتوجها.

4.2.1. من حيث الموطن: وتنقسم الاستثمارات الى قسمين :

❖ **الاستثمارات الأجنبية:** وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر). فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر، كونه يتضمن تحويلات

مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، وبغية التأثير بصفة مستمرة في إتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند الإنتاج الوحدات وتسويقها.

❖ **الاستثمارات المحلية:** وتتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ، إلاّ أنهما تشتركان في نقطتين هما: الملكية للمشروع وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها، لذا سوف نأخذ تعريف كل جهة على حدى.

1.1.2. من وجهة نظر بعض الاقتصاديين[1]

يعرف pugel, Lindert الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حيازة المستثمرين الأجانب على نسبة من ملكية المؤسسات في البلد المضيف بحيث لا تقل النسبة عن 10% بما يمكنهم المشاركة في إدارته.

أما Hess, Ross يعرفانه بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا متكون 10% أو أكثر من أصول الشركة) ويتسم هذا المفهوم بالشمولية.

تعريف BERTRAND BELLON الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلده الأصلي ويقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف، مع قيامه بالإشراف على المشروع، ويعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر[2].

[1] م.م حيدر عليوي شامي الساعدي (2015): الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد33)، ص 76.

[2] عبد الكريم كاكي، (2013): الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت،لبنان،ص21 .

2.1.2. من وجهة نظر بعض المؤسسات والهيئات الدولية

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10% من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا[1].

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) : عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر أنه نشاط من خلاله يمكن لمستثمر مقيم في بلد معين الحصول على مصلحة دائمة وتأثير على ادارة مشروع قائم في بلد اخر. ذلك من خلال انشاء مشروع جديد أو من خلال حيازة أو الاندماج مع مشاريع قائمة[2] .

تعريف منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) عرفته أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا[3].

تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني): يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:[4]

- اقتناء أصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

[1] دلال بن سمينة، (2017): الإستثمارات الأجنبية المباشرة، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص10.

[2] لمزاودة عمار، هوام جمعة (2018): اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قراءة تحليلية في طبيعة واتجاه العلاقة، رماح للبحوث الدراسات (العدد26)، ص 399.

[3] بن عاتق عمر، مخضار سليم، (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- مجلة الاقتصاد والتنمية (العدد 03)، ص 143 .

[4] الجريدة الرسمية، العدد رقم47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 01-03 من القانون 01-10.

من خلال عرضنا لتعاريف بعض الباحثين فكرين الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذا تعاريف المؤسسات والهيئات الدولية، يرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي تقضي إلى علاقة ومنفعة دائمة يقيمها المستثمر في بلد أخر (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقوم بتحويل خبراته الفنية والتقنية إلى الدولة المضيفة .

2.2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد طرح المفهوم السابق للاستثمار الأجنبي المباشر تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار التي تكمن في دوره في النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد المضيفة ، حيث أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات.

و يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا[1]؛
- بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها، الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة التي يوفرها[2]؛
- المساهمة في خلق فرص العمل ورفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة[3]؛
- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية

[1] أميرة حسب الله محمد ،(2005):محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة" (تركيا، كوريا الجنوبية ، مصر)، الطبعة 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 20.

[2] عبد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] أميرة حسب الله محمد، المرجع نفسه، ص 20.

للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته[1]؛

- الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار، وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية[2]؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتجزئة فعالة لسلسلة القيمة المضافة، وتقوية نظام تقسيم العمل، واكتساب ميزة التخصص، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على إعادة التوازن لميزان المدفوعات؛[3]

- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج[4]؛

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تنوعت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطورت عبر الزمن، سنعرض فيما يلي العناصر الأساسية لكل نظرية.

1. النظرية الكلاسيكية[5]

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

ولذا يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أنها تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد،

[1] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، (2016): إدارة الاستثمار الأجنبي، الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، ص 124.

[2] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، المرجع سبق ذكره، ص 124 .

[3] عبد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص51.

[4] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، المرجع سبق ذكره، ص 125.

[4] بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر، REVUE D'ECONOMIE ET DE STATISTIQUE APPLIQUée، العدد 1، ص 89.

حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات، كما أنها تستند في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- ✓ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- ✓قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المضيفة؛
- ✓إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- ✓قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع في ما يختص نهائي كأس توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية؛
- ✓وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

2. نظرية عدم كمال السوق

إن نظرية عدم كمال السوق تبنى على أساس غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة ونقص السلع، وتدني في الخدمات فيها، بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية، وعدم قدرتها على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات، لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة، وتقنيات تكنولوجية متقدمة ودقيقة، بالإضافة إلى تقنيات الإدارة والتسيير الحديثة التي تملكها، والأيدي العاملة المؤهلة، مما يجعل عدم التكافؤ بينها وبين الشركات الوطنية، وبالتالي " تخلق نوع من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر"، إذ يرى هود وينج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق"،التي هي إحدى الميزات التي تدفع الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار والاستقرار في الدول المضيفة، لعلمها بضعف المنافس المحلي، وفراغ

السوق لها وحده[1].

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد[2]:

✓ أن هذه النظرية تفترض إدراك ومعي شركة متعددة الجنسية جميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية؛

✓ أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية وسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق...الخ.

3. نظرية دورة حياة المنتوج

قام ريمون فرنون في سنة 1966 بصياغة هذه النظرية، لتفسير قيام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القطاع الصناعي في الدول الرأسمالية، وتربط هذه النظرية القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر لمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية، حيث تناقش هذه النظرية التغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي المنتجات مثل الإنسان، فهي تبدأ بفكرة ثم تنتج(الميلاد) ثم تنضج بعدها تبدأ مرحله المنتج النمطي فالانحدار وأخيرا الموت، حيث تبدأ وتولد في بلد متقدم وتنتهي في بلد متخلف، حيث يتم التصدير بعد ذلك إلى البلد الأم المتقدم.[3]

لهذا فان المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل اعرضها في ما يلي[4]:

❖ **مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي**: في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة، وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث إلا أن إنتاج السلعة يظل محل اختبار حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين

[1] عبد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] عيد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] دلال بن سمينة، المرجع سبق ذكره، ص 39.

[4] مريمت عديلة، عمر عبده سامية،(2015): واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والعربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد43)، ص 242.

الأوائل، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فان الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير قدرة السوق المحلي على استيعابه.

❖ **مرحلة النمو والتصدير**: خلال هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع.

❖ **مرحلة نضوج السلعة**: وتتميز باستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج، مما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، ليصبح السوق المحلي متشبع، أما في الأسواق الخارجية فقد يتعرض وضع الشركة للتهديد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية التي تفرضها الدول المستوردة، مما يدفع الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير لتدعيم مركزها الاحتكاري.

❖ **مرحلة الانحدار والتدهور**: مع مرور الزمن يصبح أمر تقليد السلعة من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا، وعندئذ تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، فتعمل الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل تغيير شكل السلعة، أحجامها، وألوانها وأسعارها...الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة.

❖ **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:**

حسب بعض الدراسات والاختبارات التي أجريت على هذه النظرية، اتضح أن هذه الأخيرة تفسر بشكل جيد الاستثمار الأجنبي الأمريكي في أوروبا الغربية خلال الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات من القرن العشرين إلا أنها غير قادرة على تفسير الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجهت إليها انتقادات نلخص أهمها[1]:

✓ هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها بفروضها السابقة ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات الرولزرويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى(غير الدول صاحبة الابتكار) تقليدها أو إنتاجها بسهولة؛

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص84 .

✓ من بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية هي تخفيض التكاليف ثم التصدير إلى البلد المبتكر للمنتوج أي إلى الشركة الأم في البلد المصدر للاستثمار وهو ما يعرف بالإنتاج من اجل التصدير، غير أن الواقع يكشف عن وجود استثمارات أجنبية مباشرة منتجاتها موجهة للسوق المحلي في البلد المضيف وليس للتصدير مثل المشروبات الغازية خدمات السياحة والاتصال...الخ، إن بعض الدول تنتقي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يخفض الاستيراد أي أنها تعتمد سياسة إحلال الواردات، وهذا لا يتوافق مع ما جاءت به نظرية دورة حياة المنتوج وأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. نظرية الحماية:[1]

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة، من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة الإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر الشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

الشركات المتعددة الجنسيات طبقا لنظرية الحماية تستطيع تعظيم فوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحث والتطوير والابتكار وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها، ويجب على تلك الشركات لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة القيام بتلك الأنشطة في المركز أو الفروع التابعة للشركة بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

الأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من بيعه لشركات أخرى بالدول المضيفة، ومن ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوسع في أنشطتها، وتحقيق عائد مجز.

5. نظرية الموقع[2]

تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه

[1] منور أوسرير، عليان نذير،(2005): حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد2)، ص 113.

[2] أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص، ص، 31، 32.

الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

- ✓ العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة؛
- ✓ العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع وكالات الإعلان؛
- ✓ العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى؛
- ✓ ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعاريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد؛
- ✓ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب كاملة لمشروعات الاستثمار؛
- ✓ الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ عوامل أخرى مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

المبحث الثاني: صور الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد طرق تمويل الأنشطة الاستثمارية بتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف المعايير المتبناة في تصنيفه نتيجة تأثره بالظروف والتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، كما يتوفر الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من المزايا والعيوب التي تتحكم في تصنيفه وتقسيمه، وهذا ما سننوه له في المبحث التالي.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال في ما يلي عرض لأهمها:

1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية

يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق معيار الملكية إلى شكلين هما:

1.1. الاستثمار المشترك:

تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول، التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49٪ من رأس مال المشروع، للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي. إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف، يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحا أكثر مما لو كان المشروع مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي، وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي[1].

وينطوي الاستثمار المشترك على الجوانب التالية[2]:

- ✓ الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، احدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛
- ✓ الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- ✓ إذا تم شراء حصة في شركة وطنية قائمة من طرف مستثمر أجنبي تصبح هذه الشركة شركة استثمار مشترك؛
- ✓ لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار، الحق في المشاركة في إدارة المشروع؛
- ✓ قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، أو العمل أو التكنولوجيا، أو قد تأخذ شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم سوق، كما قد تكون المشاركة بالحصة في رأس المال كله أو جزء منه؛ للاستثمار المشترك بعض المزايا نذكر منها:[3]
- ✓ الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم(إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية؛

---

[1] يحيى محمد جويدة، (2017): المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات، طبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص ص24-25 .

[2] نعيمة اوعيل، (2016): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ص ص16-17.

[3] سامح عبد المطلب عامر، (2013) : ادارة الأعمال الدولية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص338.

- ✓ خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى؛
- ✓ تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد...الخ؛
- ✓ تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة؛

2.1. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[1]

على عكس مشاريع الاستثمار المشترك فان المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تتيح له الانفراد والاستقلال بقرارات التسيير والإدارة عن أي طرف في الدولة المضيفة، ويتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإنشاء فروع جديدة للشركات المتعددة الجنسيات، أو بشراء شركات محلية بالكامل في الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة، خوفا من التبعية السياسية والاقتصادية الناتجة عن احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواقها.

لكن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامها كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إذ لهذا النوع من الاستثمار مزايا متعددة حيث[2]:

- ✓ حجم تدفقات النقد/ رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة؛
- ✓ احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة؛
- ✓ وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يتركب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدول المضيفة؛
- ✓ المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تميل عادة إلى الكبر أو الضخامة في الحجم إذا قورنت بالمشروعات المشتركة؛
- ✓ إن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى؛

---

[1] عميروش محند شلغوم ،(2012) : دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص25.

[2] سامح عبد المطلب عامر، المرجع سبق ذكره، ص342.

✓ خلق فرص للعمل المباشرة وغير المباشرة سواء في مراحل البناء المبدئية أو حتى في مراحل التشغيل.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدوافع و الحوافز

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الدوافع التي توجهه إلى دولة دون أخرى إلى:

1.2. الاستثمار الباحث عن الموارد: يهدف الاستثمار الباحث عن المصادر أو الموارد إلى الاستغلال الميزة النسبية للدول لاسيما الغنية بالموارد الأولية كنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة[1].

2.2. الاستثمار الباحث عن الأسواق: وجود الاستثمار الباحث عن الأسواق في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباب أخرى للقيام به منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، حيث يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، كماله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار[2].

3.2. الباحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار في ما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية[3].

4.2. الباحث عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية[4].

---

[1] حسان خضر،(2004): الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية(السنة الثالثة)، ص 06.

[2] بامحمد نفيسة،(2016): تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد بن أحمد-وهران، الجزائر، ص 12.

[3] حسان خضر، المرجع نفسه، ص06.

[4] حسان خضر، المرجع نفسه، ص 06.

3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المصدرة :

بالإضافة إلى التصنيف على أساس الدوافع والتصنيف على أساس الملكية التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم)، حيث انه يقسم في هذا الأساس إلى نوعين هما[1]:

1.3.الاستثمار الأفقي: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا، ويجب لهذا النوع من الاستثمار الخبرة والتكنولوجيا وتجهيز الدولة المضيفة بالقدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية وتوزيع المنتج.

2.3. الاستثمار العمودي: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنتاج المواد الخام أو السلع الوسيطة في الخارج لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية. إذ تستعمل في عملية الإنتاج المحلية ويطلق عليه الاستثمار العمودي الخلفي، وعندما تقوم الشركة بالإنتاج وتسويق منتجاتها تكون أقرب إلى المستهلك النهائي فيطلق عليه الاستثمار العمودي الأمامي، إذ تقوم الحكومة بوضع سياسات استثمار محكومة بدخول كميات كبيرة من رأسمال الأجنبي، فضلا عن اهتمامه بالتصدير وهو شرط للدخول إلى الدولة المضيفة، إذا يمكن القول أن الاستثمارات العمودية تقدم أثر تكاملي على الاقتصاد مما يخلق روابط خلفية وأمامية.

4. أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

1.4. الاستثمار في المناطق الحرة " مناطق التجارة الحرة "[2]

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة " تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية في ما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال"، وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل: " فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975 و2002، من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حرة في 116 بلد "، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم،

[1] علي عيشاوي،(2018): محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكر، الجزائر، ص57.

[2] عبد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص27.

مثل الضرائب، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية، وغيرها، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط النقل العادية، مما يجعل بأسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل(الجزائر) وإن كانت غير عملية 100 ٪.

2.4. مشروعات أو عمليات التجميع[1]

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. مشروعات التجميع هذه قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

إجمالا يمكن القول بأن عمليات الاستثمار المباشر التي تتبناها الأطراف الأجنبية، تسعى في الأخير إلى تحقيق فكرة الإمتلاك الكامل للمشروع ، وهنا بالنظر إلى ما تحققه من عوائد مادية كبيرة فضلا عن أهداف أخرى، اجتماعية و ثقافية.

ويوضح الجدول التالي نسبة المساهمة الأجنبية في تكوين رأس مال الشركات المحلية للدول المضيفة، وذلك ضمن مراحل انتقال الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالاعتماد على عقود الشراكة .

الجدول رقم(1–1): نسبة مساهمة الشريك الأجنبي في تكوين رأس مال الشركات المحلية للدول المضيفة

طبيعة حصة الملكية	نسبة مساهمة الشريك الأجنبي
حصة أقلية	1%– 49%
حصة متساوية	50%
حصة أغلبية	51%–95%
ملكية كاملة للمشروع	96%– 100%

المصدر: نصيرة يحياوي،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الجزائر دراسة حالة الشركات العالمية متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر، المجلد 3، (العدد 1)، ص، ص، 99، 100.

[1]عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، المرجع سبق ذكره، ص134.

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الشركات متعددة الجنسيات احد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وترجع تسميتها بشركات متعددة الجنسيات لوجود فروع لها في عدة دول ومن ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم فيها وتصبح بذلك متعددة الجنسيات، ولهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في أثمان السلع والخدمات وعملية الاحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب بل أنها تكون أيضا للسوق المحلية، وقد نمت هذه الشركات نموا يفوق نمو اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها(ففي الصين بلغ معدل نموها السنوي 10٪ وبلغ النمو الاقتصادي لهذه البلدان المتطورة 5٪ وبلغ عدد فروع شركات متعددة الجنسيات عبر العالم حوالي74 فرعا وتطورت عبر بداية السبعينات والثمانينات إلى حوالي 35000 فرع ولا تزال في تزايد مستمر مما يشكل خطورة، وتؤدي إلى السيطرة التامة على هذه البلدان مما يؤدي إلى استغلال طاقتها المختلفة)[1].

1. مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

تعرف الشركات متعددة الجنسيات **Multinational Corporation(MNCs)** أو الشركات عبر الأوطان **Transnational Corporations(TNCs)** بأنها الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا (إنتاج، تسويق، خدمات، وغيرها) خارج حدود الدولة الأم. وهنالك العديد من التعريفات بعضها يستند في تعريفه إلى عدد الدول التي تمارس فيها تلك الشركات نشاطها لكي تسمى شركات متعددة الجنسيات[2]. وفيما يلي عرض لبعض التعاريف :

الاقتصادي دونينغ يعرفها أنها :" مشروع يمتلك ويسيطر على وحدات إنتاجية(مصانع، مناجم، ...) في أكثر من بلد واحد ويقتصر هذا التعريف على النشاط الصناعي، فهو يستبعد نشاطات أخرى كالخدمات[3].

[1] إبراهيم محسن عجيل، إعتصام الشكرجي، (2015): الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ص15.

[2] حسان خضر، المرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] الجودي جميلة، دحماني سامية ،(2015): دور إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسية في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (العدد 06)، ص87 .

يعرفها بروك بأنها :" أية شركة تقوم بممارسة نشاطها الرئيسي سواء الصناعي أو الخدمي في بلدين على الأقل"[1] .

أما كلاوذنز يرى أنها : "شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي"[2] .

ويركز آخر في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات على أنها: " كل مؤسسة تنتسب إلى بلد معين معين ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها في بلدين أجنبيين على الأقل بواسطة فروع، وتستثمر في أصول إنتاجية أو مبيعات أو تشغيل الفروع، وتحقق أكثر من 10 %من مجموع مبيعاتها" [3].

2. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

❖ **تركيز الإدارة العليا ووحدة مركز القرار**: تمارس الشركات متعددة الجنسيات سيطرة مركزية على فروعها المنتشرة عبر العالم، حيث تعمل جميع فروعها تحت نظام انضباطي دقيق وتخضع لمركز موحد لاتخاذ القرار وذلك في إطار إستراتيجية عالمية موحدة. وباعتماد هذه الشركات على شبكة اتصالات واسعة، فإنها تتمكن من معرفة وضعية فروعها في أي وقت إلى جانب وضع استراتيجيات وتبني سياسات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب[4].

❖ **ضخامة الحجم**: أهم ميزة تختص بها الشركات متعددة الجنسيات هي ضخامة الحجم، حيث تتجاوز أصولها ومداخيلها مليارات الدولارات، وتحقق أرباحا خيالية من وراء أنشطتها. وباعتبار الشركة متعددة الجنسيات حسب فيرنون" كل شركة تتجاوز مبيعاتها أو رقم أعمالها السنوي100 مليون دولار فهذا يبرز أكثر ضخامة حجم هذا النوع من الشركات "، بالإضافة إلى هذا المعيار يمكن الاستدلال أيضا على ضخامة هذه الشركات من خلال حجم مبيعاتها وكذا حجم العمالة التي تحوزها فعلى سبيل المثال:" حسب مكتب التحليلات الاقتصادية التابع لقسم التجارة الأمريكي بلغ حجم العمالة التي تشغلها فروع الشركات الأمريكية في

[1] شوقي جباري، (2015): أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ،الجزائر ،ص 44 .

[2] أحمد عبد العزيز،جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، (2010): الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد (العدد85)، ص117.

[3] شوقي جباري، المرجع سبق ذكره، ص 44 .

[4] الجودي جميلة، دحماني سامية، المرجع سبق ذكره، ص 88.

الخارج سنة2011 حوالي34,5 مليون عامل، وبلغت النفقات الرأسمالية الإجمالية للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية حوالي 706 مليار دولار سنة2011 "، وكان تقرير الاستثمار العالمي لسنة2014 قد أورد أصول اكبر 100 شركة متعددة الجنسيات قد وصل الى13.323 مليار دولار سنة2012، في ما وصلت مبيعاتها إلى 8955 مليار دولار، كما تشغل هذه الشركات حوالي 16,9 مليون عامل. ويظهر تقريرfortune لأكبر 500 شركة متعددة الجنسيات أن مداخيلها بلغت سنة 2015 حوالي 12,5 تريليون دولار، وبلغت أرباحها 945 مليار دولار، فيما بلغت قيمتها السوقية مجتمعة حوالي 17 تريليون دولار، وتوظف ما يقارب 26,8 مليون عامل حول العالم[1].

❖ **الانتشار الجغرافي**: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بانتشار فروعها الإنتاجية والتسويقية على عدد كبير من البلدان مما يتيح لها إمكانات ضخمة في التعامل، مع زيادة نشاطها أين يكون العائد اكبر، مع الحد من اثر التأميم لأي فرع في أي بلد[2].

❖ **انتقال متكامل للموارد**: تسهل الشركة الأم الانتقال المتعدد الجوانب للموارد المتاحة لديها عند القيام بالاستثمار الدولي، ويأخذ هذا الانتقال شكل حزمة من التقنيات والمعارف والمهارات والمعدات والآلات والمنتجات النهائية والخدمات الإدارية. وسرعان ما تتكون لدينا شركات متعددة الجنسيات نتيجة المزج بين التقنيات الحديثة والمهارات الإدارية بدءا من الإنتاج والتسويق وصولا إلى الإدارة والتمويل[3].

❖ **النزعة الاحتكارية**: من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ المتتالية التي تتميز بها وتنفذها الشركات متعددة الجنسيات، والتي تجعلها شركات عملاقة، تكتسب الشركات متعددة الجنسيات النزعة الاحتكارية للأسواق والمجالات التي تنشط بها والتقنيات الإنتاجية التي تستعملها، خصوصا من خلال أفضليتها في ممارسة اقتصاديات الحجم نتيجة لتوفرها على الموارد الكافية، والتي تضمن لها تعظيم الأرباح وتوسيع الحصة السوقية ومواجهة المنافسة[4].

[1] بيوض محمد العيد(2017): أثر المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة دراسة تحليلية لقطاع الطاقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، ص12.

[2] الجودي جميلة، دحماني سامية، المرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص13.

[4] بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص13.

❖ **التفوق التكنولوجي**: تمثل الشركات المتعددة الجنسيات وحدات مالية وتكنولوجية، توظف مبالغ مالية ضخمة في إطار البحث والتطوير قصد ابتكار منتجات أو طرق إنتاجية جديدة الشيء الذي يمكنها من حيازة الأسرار الصناعية على مستوى العالم[1].

3. إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة في السوق وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي:

- ❖ إستراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية؛
- ❖ الإستراتيجية الأفقية(إستراتيجية السوق)؛
- ❖ الإستراتيجية العمودية (إستراتيجية تدنية التكاليف)؛

وتنطبق الإستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج في السوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشيا مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز في ما بين الدول الأكثر تصنيعا (إستراتيجية التوسع شمال- شمال)، وعلى العكس من ذلك فان إستراتيجية تنمية التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان المصنعة إلى البلدان النامية(التوسع شمال- جنوب) وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف، كما أن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها للبحث عن اقصر طرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي (استراتيجيه النفاذ) [2].

وإن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما هو بيئة الاستثمار التي تستجيب لأهداف هذه الشركات، وعليه فإن البلدان المضيفة للاستثمار يتوجب عليها توفير الشروط الكفيلة بجذب هذه الاستثمارات وسط المحيط العالمي المتميز بشدة المنافسة بين مختلف الدول صناعية كانت أم نامية، ومن هنا فإن الفصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات والتفرقة بينهما ليس بالأمر الهين، حيث يعتبر كل استثمار مباشر العامل المحرك للشركات المتعددة الجنسيات حيث يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على

[1] الجوزي جميلة، دحماني سامية، المرجع سبق ذكره، ص94.

[2] دلال بن سمينة، المرجع سبق ذكره، ص 24.

تدفقات رؤوس الأموال، ومدى حجم تحركاتها وتأثيرها على الاقتصاد، بينما الشركات المتعددة الجنسيات تمارس مراقبة واسعة وشاملة لكل الموارد، خاصة منها المتعلقة بالتجديد والابتكار والبحث والتكوين، وبالتالي فإن العناصر غير المرتبطة بتزويد رؤوس الأموال التي تكتسي أهمية كبيرة تجعل مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وتعيده في إطار عام لنظام ذي قاعدة ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات، فالمفهومان يساعدان على تحليل نفس مجموعة عمليات الإنتاج، فالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره بداية لمجموعة عمليات الإنتاج والشركات متعددة الجنسيات تعبر عن النتيجة النهائية لها[1].

المطلب الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1. من وجهة نظر البلد المضيف

- حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، يسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسيات، فإنه سوف يحصل على احدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا[2]؛
- الشركات الأجنبية دورا كبيرا في تدريب العمالة المحلية التي يكون لها النصيب الأكبر في الحصول على فرصة عمل في هذه الشركات، وسيتولى هؤلاء العاملون بدورهم مهمة نقل مهاراتهم إلى الشركات[3]؛
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية[4]؛
- يساهم في تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجم المنافسة[5]؛

---

[1] بن داودية وهيبة، (2005): واقع وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، ص22.

[2] علي بودلال، (2017): تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، مجلة اقتصاديات الأعمال والدراسة، المجلد2 (العدد1)، ص 43.

[3] أشرف محمد هلال الشيمي،(2013): دليل اجراءات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، السعودية، ص17.

[4] بربار نور الدين، دبوغاري فاطمة الزهرة، وآخرون،(2017): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، (العدد2)، ص154.

[5] نشمة ياسين،(2018): مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ص91.

➢ يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث والتطوير المحلية في البلدان المضيفة، اكتساب تلك المراكز للتكنولوجيا وأساليب البحث العلمي في الإنتاج[1].

2.1. من وجهة نظر البلد المصدر

➢ سهولة الحصول على القروض المحلية الحصول على المواد الخامة والأولية اللازمة للشركة الأم[2]؛

➢ استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة[3]؛

➢ يعتبر الاستثمار الأجنبي من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة في الدول المضيفة وبالتالي سهولة عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء[4].

2. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2. من وجهة نظر البلد المضيف

➢ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عائق في البلد المضيفة، الأمر الذي يعني اعتماد مستمر ومتزايد على إستراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجيا محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في بلد المضيف[5]؛

➢ نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع وبالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات انخفاض معدل العملات الأجنبية[6]؛

[1] أشرف محمد هلال، المرجع نفسه، ص 18.
[2] نشمة ياسين، المرجع نفسه، ص 91.
[3] بربار نورالدين، دبوغاري فاطمة الزهرة وآخرون، المرجع نفسه، ص155.
[4] نشمة ياسين، المرجع نفسه، ص 91.
[5] بودلال علي، المرجع سبق ذكره، ص 44.
[6] نشمة ياسين، المرجع سبق ذكره، ص91.

- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف، كممارسة الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة[1]؛
- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات، ويزداد سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل[2]؛
- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدولة لتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة[3].

2.2. من وجهة نظر البلد المصدر

- قد يسعى طرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق[4] ؛
- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل[5]؛
- حرمان الدول المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات[6]؛
- تصديرا فرص العمل[1]؛

---

[1] نشمة ياسين، المرجع سبق ذكره، ص91.

[2] بربار نور الدين، دبوغاري فاطمة الزهرة وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص 155.

[3] يربار نور الدين، دبوغاي فاطمة الزهراة، وآخرون،المرجع سبق ذكره، ص 156.

[4] نشمة ياسين، المرجع سبق ذكره، ص 92.

[5] نشمة ياسين، المرجع سبق ذكره، ص 92.

[6] بربار نور الدين، دبوغاري فاطمة الزهرة وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص157.

- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات[2].

المبحث الثالث: محددات، حوافز وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هي كل الظروف السائدة في البيئة الاقتصادية التي من شانها أن تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري، والملاحظ أن هذه الظروف متنوعة ومتأثرة ببعضها البعض لذا قد يصعب ترتيبها أو إعطاء أهمية اكبر من غيرها وهي في مجملها مع بعضها البعض تحدد أن كانت البيئة الاقتصادية طاردة أم جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي نتناول أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة على المستثمر الأجنبي

أهم المحددات التي تجذب بالمستثمر الأجنبي[3]:

1-1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

1-2- السعي إلى زيادة عوائد المشروع: يهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد(تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة بالاستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة من خلال الإنتاج بتكاليف اقل مستندة على انخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى.

1-3- الرغبة في النمو والتوسع: من حيث أن تحقيق العوائد لا يعد العامل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بل أن من عوامل جلب هذا الاستثمار أيضا نجد الساعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع

---

[1] بربار نور الدين، دبوغاري فاطمة الزهرة وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] بربار نور الدين، دبوغاري فاطمة الزهرة وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص157

[3] بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، المرجع سبق ذكره، ص 88.

التجاري الاستثماري في النمو التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة: يحاول رأس المال الأجنبي قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة. ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه اغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية.

السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا لتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم [1]

بعدما ما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة العسكرية على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الإستراتيجية، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية، فتغيرت نظرتها وأصبح استعمارها اقتصاديا، وسيلتها في ذلك الشركات المتعددة الجنسية، ويمكن أن توجد أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات في التالي :

- ✓ رغبة البلدان الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من اجل توجيه قرارها السياسي؛
- ✓ رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها؛
- ✓ نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، بالتالي يسهل احتواءها؛
- ✓ فتح أسواق جديدة من اجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية؛
- ✓ تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم؛

[1] عبد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص ص، 65، 66.

- ✓ تقويم شركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض، أو المساعدات، حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما؛
- ✓ معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه لقد كشفت العديد من البحوث دراسات الميدانية والتجريبية عن مجموعة من العوامل التي تحدد حجم واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي استعراض لأهمها:

1- عوامل اقتصادية: وهي إحدى العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن حجم السوق المحلي وكذلك الثروة أو القوة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمال نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل كلها تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار فيما إذا كان هناك موقع استثماري يستحق المزيد من البحث والنظر، كما أن مدى توفر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي للبلد المضيف يلعبان دورا في هذا المجال أيضا، فضلا عن أن توافر الأيدي العاملة الماهرة ومنخفضة الأجور يساهمان في زيادة رغبة الشركات بنقل جزء من إنتاجها إلى الدول الأخرى مثل قيام اليابان العديد من مصانع شركاتها إلى دول جنوب شرق آسيا[1].

2- العوامل السياسية: تلعب العوامل السياسية دورا فعالا في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، وتأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي الذي يتمثل في ضمان الأجنبي المباشر من المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية، وقد أثبتت التجربة أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته الفنية والتقنية إلى دولة ما إلا إذا تأكد من استقرار الأوضاع السياسية فيها[2].

وقد أثبتت العديد من الدراسات تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

3- العوامل القانونية والتنظيمية: تعتبر محددات القانونية والتنظيمية محسنات سياسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وهذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدولة المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عن مختلف

[1] جاسم أحمد سلو الارتوشي،(2014): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة(1996-210)، دراسات (العدد01)، ص200.

[2] فاطمة العلمي،(2012): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الإستراتيجية والتنمية(العدد02)، ص 87.

الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك عن مدى قدرة الدولة المضيفة من خلال أجهزتها الإدارية الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لدخول المستثمرات الأجنبية، ويمكن تناول هذا النوع من المحددات عبر النقاط التالية[1]:

- ✓ توفر إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة؛
- ✓ توفر إطار قانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ اعتماد أسلوب الترويج الإلكتروني.

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن استعمال الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد مضيف معين أو لجعل الشركات الأجنبية المنتسبة في بلد ما تقوم بمهام مرغوب فيها من قبيل التدريب، والاستعانة بمصادر محلية، والبحث والتطوير أو التصدير. وليس في معظم الحوافز تمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، غير أنها تستهدف في بعض الأحيان هذه الفئة من المستثمرين أو تلك. ففي بعض بعض البلدان، مثل آيرلندا، كان برنامج الحوافز موجها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة طويلة. وقد تفضل الحوافز أيضا الشركات الصغرى على الكبرى، أو عكس ذلك. وتقدم هذه الحوافز من قبل الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية.

ومن بين الحوافز الكثيرة الممكن تقديمها، تعد الحوافز المالية والضريبية أشيعها استخداما:[2]

1- الحوافز المالية

[1] شمام عبد الوهاب، زودة عمار،(2014): المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى واقعها وسبل تفعيلها في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالي(العدد01)، ص 44.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن اتفاقياد الاستثمار الدولي، الحوافز، نيويورك، جنيف2004، ص-ص،6-8.

- **منح استثمار**: "إعانات مباشرة" لتغطية (جزء) من رأس المال، وتكاليف الإنتاج أو التسويق المتعلقة بمشروع استثماري.
- **قروض مدعومة و ضمانات قروض**: قروض مدعومة/ ضمانات قروض/ قروض تصدير مضمونة.
- **تأمين حكومي بأسعار تفضيلية**/ رأسمال استثماري ممول من القطاع العام للمشاركة في استثمارات عالية المجازفة اقتصاديا. وعادة ما يكون التأمين الحكومي بأسعار تفضيلية متاحا لتغطية بعض الأنواع من المجازفة من قبيل تقلب أسعار الصرف، أو تدني قيمة العملة، أو المخاطر غير التجارية مثل نزع الملكية والاضطراب السياسي (وكثيرا ما تكون وكالة دولية الجهة المقدمة للتأمين).

2- الحوافز الضريبية

- **حوافز متعلقة بالأرباح**: خفض المعدل القياسي للضريبة على دخل الشركات/ معدل الضريبة على الدخل/ إعفاء ضريبي.
- **حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الأموال**: الاستهلاك المعجل/ بدل الاستثمار وإعادة **الاستثمار**.
- **حوافز متعلقة بالعمالة**: خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي / خصوم من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين أو أي نفقات أخرى متعلقة بالعمالة.
- **حوافز متعلقة بالمبيعات**: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات.
- **حوافز متعلقة بالمبيعات**: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات.
- **حوافز متعلقة بالاستيراد**: إعفاءات جمركية على رؤوس الأموال العينية، والمعدات أو المواد الأولية، والأجزاء و الوسائل المتعلقة بعملية الإنتاج؛ واعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤداة على المعدات أو اللوازم المستوردة.
- **حوافز متعلقة بالتصدير**: إعفاءات ضريبية على الصادرات، ورد رسوم، المعاملة الضريبية التفضيلية لإيرادات الصادرات، وخفض الضريبة على الدخل بالنسبة للأنشطة الخاصة المدرة للعملة أو الصادرات من المواد المصنعة، و منح اعتمادات ضريبية على المبيعات الداخلية في مقابل أداء الصادرات، ومنح اعتمادات ضريبية على الدخل بشأن صافي المحتوى المحلي من الصادرات، خفض النفقات الخارجية ومنح علاوات رأسمالية للصناعات التصديرية.
- **حوافز مستندة إلى نفقات معينة أخرى**: خفض الضريبة على دخل الشركات على أساس النفقات المتعلقة بأنشطة التسويق والترويج مثلا.

- **حوافز متعلقة بالقيمة المضافة:** تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات أو منح اعتمادات على أساس صافي المحتوى المحلي للنواتج، ومنح اعتمادات للضريبة على الدخل على أساس صافي القيمة المكتسبة.
- **خفض ضرائب المغتربين.**

3- حوافز أخرى

❖ **حوافز تنظيمية**

- تخفيض المقاييس المعمول بها في مجال البيئة أو الصحة أو السلامة أو العمل.
- الإعفاء المؤقت أو الدائم من امتثال المقاييس المعمول بها.
- النص على شروط للتثبيت تضمن عدم تعديل القوانين الحالية بما يضر بمصلحة المستثمرين.

❖ **خدمات مدعومة**

- تخصيص هياكل أساسية مدعومة: كهرباء، ماء، اتصالات سلكية ولاسلكية، نقل/ هياكل أساسية محددة بأقل من الأسعار التجارية.
- خدمات مدعومة، منها المساعدة في تحديد مصادر التمويل، وتنفيذ المشاريع وإدارتها.

❖ **امتيازات سوقية**

- عقود حكمية تفضيلية.
- إغلاق السوق لمنع مزيد من الدخول أو منح حقوق احتكارية، والحماية من منافسة الواردات.
- الحماية من منافسة الواردات.

❖ **امتيازات في المبادلات الخارجية**

معاملة خاصة فيما يتعلق بالمبادلات الخارجية، ومن ذلك منح أسعار خاصة لصرف العملات، ومعدلات خاصة لتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، وإزالة خطر تقلب العملات فيما يتعلق بالقروض الأجنبية، ومنح امتيازات لاعتمادات المبادلات الخارجية بالنسبة لإيرادات الصادرات، ومنح امتيازات خاصة بالنسبة لإعادة الإيرادات ورأس المال إلى الوطن .

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين والمعارضين له . وهذا من خلال ترجيح آثاره الايجابية عن آثاره السلبية أو العكس، وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار.

1- الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

1-1 الأثر على النقد الأجنبي[1]

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي، اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص مربحة وجذابة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الإدخار، بالإضافة إلى هذا فإن وجود الشركات الأجنبية ، يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات و المنح المالية(من المنظمات الدولية و كذلك الدول الأم لشركات الأجنبية) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

ويتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل الآتية:

- حجم رأس المال تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية ؛
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال؛
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج؛
- حجم المشروع الاستثماري(صغير أو كبير).

1-2 الأثر على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه و إدارة الاقتصاد القومي، ويعرف ميزان المدفوعات على أنه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة من

[1] نعيمة أوعيل ، المرجع سبق ذكره، ص ص63، 64.

العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي[1].

عند دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد، يحدث تدفق للعملة الصعبة ثم يتم إنتاج فائض قابل للتصدير، وسلع تحل محل الواردات وهذا ما سيزيد في الجانب الدائن من الميزان، مقابل ذلك سيتم الأرباح للبلد الأصلي وهذا ما سيسجل في الجانب المدين للميزان، وبما أن تحويل الأرباح ورأس المال الأصلي محدود، فهذا ما يجعل الجانب الدائن للميزان أكبر من الجانب المدين، فهو يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات[2].نجد بعض الدول المتقدمة تفرض أحيانا قيودا على تصدير رؤوس الأموال عندما تكون في عجز في ميزان مدفوعاتها وعلى واردات رؤوس الأموال عندا تواجه فائض ميزان مدفوعات.

ويمكن استخدام المعادلة التالية لمعرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف:[3]

$$W=(A+S+D)-(A'+S'+D')$$

حيث: W: الأثر الصافي على ميزان المدفوعات.

A: الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة للاستثمار(إحلال).

S: الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار.

D: التدفق الرأسمالي الناتج من الاستثمار بخلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.

بينما : A': الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار.

S': الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار.

D': رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات و الواردات.

1-3- الأثر على التقدم التكنولوجي

تعرف التكنولوجيا على أنها ذلك المجهود المنظم الرامي إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية.

كما تعرف على أنها حق المعرفة لكل ما هو محل بيع وشراء من عناصر مثل: براءات الاختراع، العلامات التجارية، النماذج الصناعية، الآلات. ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع للتكنولوجيا وهي:

[1] دلال بن سمينة، المرجع سبق ذكره، ص ص70، 71.

[2] نعيمة أوعيل، المرجع سبق ذكره، ص68.

[3] عبد الكريم كاكي، المرجع سبق ذكره، ص ص95، 96 .

- ✓ **تكنولوجيا مادية:** تتمثل في الأجهزة والأدوات والمواد؛
- ✓ **تكنولوجيا المعلومات:** تتمثل في المعرفة المسجلة أو المسموعة والتصاميم والمواصفات والإجراءات والأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجيا واستعمالها وإدارتها وتمويلها والتدريب عليها؛
- ✓ **الخبرة الفنية:** وتتمثل في الاستخدام السليم للمعلومات الاتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات المشكلات وتقديم حل لها.[1]

إن الدلالة المنهجية للفظ التكنولوجيا بأنه التطبيق العلمي على نطاق تجاري، وصناعي للاكتشافات العلمية والاختراعات المختلفة وهذا التطبيق هو الذي يضعها في خدمة المجتمع إذ يساعد على التوسع السريع في الإنتاج وعلى تحسين مستواه وخفض تكاليفه، من خلال التجارة الدولية والاستثمار المباشر وعقود الإنتاج الدولي من الباطن، واتفاقيات التعاون المشترك ومشروعات تسليم المفتاح، وغيرها من أشكال الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، إضافة إلى البعثات العلمية والدراسية والتدريبية الخارجية التي يمكن التوسع في الاستفادة منها.

وبذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية تِؤدي إلى تنمية التكنولوجيا الوطنية للدول المضيفة بدرجة تحقق لها الاستقلال النسبي، وعدم اعتمادها الكلي على الدول الأجنبية، إلا أن ذلك يتطلب تهيئة البيئة الملائمة للتكنولوجيا المنقولة لمواكبة التقدم وما يرتبط بذلك من تكاليف باهظة ترتبط بعنصر الملائمة.[2]

2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

2-1- الأثر على هيكل السوق المحلي

تتمتع الشركات الأجنبية عادة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة وذلك إما نتيجة لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا تتوافر لها بدائل في تلك الأسواق، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدولة المضيفة تكفل لها القيادة السعرية وذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لاحتكار الأقلية، وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي.

وبصفة عامة تعد الشركات الأجنبية أقوى اقتصاديا من منافسيها المحليين، ومن ثم فإن تلك الشركات لديها القدرة على التعامل مع الممارسات التقييدية المختلفة في الدول المضيفة، كما يمكن لتلك الشركات التعامل مع العوائق التي تحد من دخول السوق[1].

[1] دلال بن سمينة، المرجع سبق ذكره، ص88.

[2] نعيمة أوعيل، المرجع سبق ذكره، ص ص65، 66.

2-2-الأثر على ارتفاع معدلات التضخم[2]

يتسبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في إحداث موجات تضخمية خاصة في ظل ما تتسم به الدول النامية من خصائص تساعد على هذه الظاهرة وأهمها: ارتفاع معدل النمو السكاني، ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، جمود الجهاز المالي، ويظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ارتفاع معدل التضخم بالدول النامية على النحو التالي:

- إن زيادة الاستثمارات في هذه الدول يقابله ارتفاع في مستويات الدخول مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي الطلب و إن لم يزداد عرض المنتجات بنسبة مساوية على الأقل فإن أسعار هذه المنتجات ستتجه نحو الارتفاع؛
- تزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجها إلى مشاريع ذات إنتاج غير مباشر مثل: الطرق، شبكات السكك الحديدية... إلخ، أي مشروعات تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية للمشاريع المنتجة، حيث يخلق الإنفاق الاستثماري على هذه المشاريع دخول نقدية تولد طلبا فعالا في الحال، في مقابل أن الناتج من هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك، ومن ناحية أخرى فإن مشروعات الاستثمار الأجنبي تحتاج إلى فترة إنشاء معينة قبل أن يصبح الناتج منها قابلا للاستهلاك، ومن ثم فإنه خلال هذه الفترة يصاحب عملية التوسع في الاستثمار اختلال في التوازن بين قوى العرض و الطلب، فينعكس أثره مباشرة في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتزداد حدة هذا الاختلال إذا كانت فترة إنشاء المشروعات طويلة؛
- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظرا لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان.

2-3- الأثر على الموارد المالية و الموازنة العامة للدولة[3]

يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ضياع موارد مالية للدولة المضيفة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة لهذه الدول، ويحدث ذلك في ظل المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية المقدمة

---

[1] منصوري الزين، المرجع سبق ذكره، ص388.

[2] دلال بن سمينة، المرجع سبق ذكره، ص ص 104 ،105.

[3] دلال بن سمية، المرجع سبق ذكره، ص 106.

للمستثمرين الأجانب من طرف الدول المضيفة، هذه الأخيرة التي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، ويلاحظ أن هذا الأثر قد يكون أكثر سوءا في الحالات التالية:

- لجوء الشركات الاستثمارية إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه إثبات انقضاء الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها؛
- قيام الشركات الأجنبية ببيع جزء من منتجاتها قيام الشركات الأجنبية ببيع جزء من منتجاتها إلى الدولة الأم و بأسعار منخفضة بالشكل الذي يظهر انخفاضا ظاهريا في الأرباح وبالتالي انخفاض الضرائب المحصل عليها، ويترتب على ما سبق انخفاض إيرادات الدولة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة في ظل زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات التي تكفل تحسين مناخ الاستثمار من ناحية وانخفاض أو انعدام حصيلة الضرائب التي كان من الممكن الحصول عليها من ناحية أخرى؛
- مبالغة الشركات الأجنبية في رفع قيمة وارداتها وخفض قيمة صادراتها.

خلاصة الفصل

في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، برزت الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية والدولية الاقتصادية، التي أدت إلى ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي لصاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري.

في هذا الفصل قمنا بعرض الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وعرض مختلف أشكاله ذلك من خلال المباحث الثلاثة التي قمنا بالتطرق إليها. قد تبين لنا مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر بديل عن المديونية الخارجية ووسيلة تمويل دولية، يمكن اعتباره أداة تستعملها الدول لتعديل الاختلالات في موازين المدفوعات، ونظرا لأهميته هذه قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة التي تأخذ أشكالا وصورا مختلفة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الظواهر الاقتصادية له مزايا عديدة لاسيما على الدول المضيفة والمصدرة في نفس الوقت، لكن تلك المزايا يمكن أن تنقلب إلى عيوب. معظم الدول فتحت أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذه العملية ليست ارتجالية إنما تخضع لمجموعة من المحددات التي تؤثر في مسارها، حيث هذه المحددات تختلف من دولة لأخرى بحسب سياستها، كذلك الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين تختلف، طبقا لرغبة الدولة في فتح أسواقها. أيضا الاستثمارات الأجنبية لها آثار عديدة إيجابية سلبية، فهو يزيد من حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، وينقل التكنولوجيا إلى الدول لكن في المقابل عادة ما الشركات الأجنبية تحتكر السوق المحلية وهذا ما يثير قلق الدول المضيفة.

الجزائر كغيرها من الدول عدلت تشريعاتها وحسنت المناخ الاستثماري فيها لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

الفصل الثاني:

دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد

تعتبر الجزائر من الدول التي لقطاع المحروقات فيها مكانة أساسية وهو العمود الفقري لاقتصادها، فهو يشكل المصدر الرئيسي المعتمد عليه في تحقيق التنمية في جميع المجالات، فقامت بإجراء عدة إصلاحات هامة على مستوى هياكلها الإستراتيجية والاقتصادية لاسيما في ميدان المحروقات لتحقيق استقرار كلي والبحث عن مصادر تمويلية مع تطبيق مبدأ الأفضلية الوطنية بقاعدة 51% للطرف الوطني و49% للطرف الأجنبي، مما زاد من أهمية الدور الذي تلعبه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي، هذا الدور الذي لا يتحقق إلا بتوفير مناخ استثمار مناسب.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الثالث: دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر على تحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بتوفير ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة، حيث كانت هذه الأخيرة تشكل عائق أمام المستثمر الأجنبي نتيجة الاضطرابات السياسية الأخيرة حيث أثرت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنحت من خلالها تسهيلات للمستثمر الأجنبي لاسيما المادة رقم 58 من قانون الاستثمار التي تقرر في فحواها نسب51/49 المنظمة للاستثمار.

المطلب الأول: تقييم واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قبل التطرق إلى المناخ الاستثمار في الجزائر يجب تقديم تعريف لمناخ الاستثمار.

1- تعريف مناخ الاستثمار[1]

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، اجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح مشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال.

حتى يكون رصد وتقييم مناخ الاستثمار أكثر واقعية وفاعلية، من حيث إرشاد المستثمرين وواضعي السياسات فمن الضروري العمل على أن يتوافر فيها الاعتبارات التالية:

- ✓ الاعتماد على معظم المؤشرات التي يراها غالبية المستثمرين في العالم حاكمة ومؤثرة في قراراتهم الاستثمارية في بلد ما؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والعوامل المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة التي لها دور مهم في تقييم مناخ الاستثمار في الدول؛
- ✓ الارتباط بإطار نظري متين يعطي لصاحب القرار توضيحا وفهما لما يراد قياسه بواسطة المؤشر أو المتغير المعتمد، ويوضح المعايير التي يتم على أساسها اختيار المكونات الفرعية.

[1] مختار بونقاب، زواودي لزهاري، (2018)، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال(العدد01)،ص 92.

2- مؤشرات استقطاب مناخ الاستثمار الجزائري

إضافة إلى التشريع الذي يعد واحدا من أهم مؤشرات مناخ الاستثمار في استقراره ومدى الالتزام بتنفيذه، هناك أيضا من المؤشرات التي لا تقبل المساومة بالنسبة لأي مستثمر محلي أم أجنبي، لأنه وببساطة يكشف من خلالها مدى قوة وصلابة الضمانات المتوفرة التي تبعث على الطمأنة، وبالتالي استقرار واستقطاب أكثر لمختلف المشاريع الاستثمارية.

تجمع التقارير الخارجية ومنها آراء بعض الخبراء والمؤسسات الدولية، أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يسجل تطورا كبيرا بل يشهد تراجعا مستندين في ذلك إلى معطيات آخر تقرير "لدوينغ بزنس" 2018 لمجمع البنك العالمي، وهذا واضح عند مقارنة الإدارة الاقتصادية في الجزائر بنظيرَتها في دول أخرى جاذبة للشركات الأجنبية، إلا أن ضعف اندماج الاقتصاد الوطني عالميا واعتماد النمو فيه على الاستثمارات العمومية القائمة هي الأخرى على إيرادات المحروقات يجعل منه اقتصادا متميزا في مجال الجذب للاستثمار الخارجي.

فالسوق الجزائرية غير معنية بالاكتتابات المالية، ولا بالتوظيفات على رأس المال أو إدراجات البورصة، ولا بمشاريع الجذب السياحي ولا بمسار الخوصصة ولا بمنافسة القطاع العام من خلال سوق حرة ومنظمة. لا يزال القطاع العام في كل من الصناعة والفلاحة الابن المدلل للدولة على الرغم من هشاشة القطاع الأول وخضوع القطاع الثاني لتقلبات الطبيعة. فإذا كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي تتسم بالقبول والايجابية، فهذا مهم، وهو انجاز طالما حلمنا به، لكن الأهم يكمن في مؤشرات الاقتصاد الجزئي، لأن الرؤية تتضح بالتفاصيل الدقيقة. وبناء عليه، ارتأينا أن نستعرض أهم المؤشرات الفرعية التي تشكل إطارا عاما لممارسة الأعمال في الجزائر[1].

2-1- مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا عن تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية، وبدوره يتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشتمل على: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع. يعد هذا التقرير الذي يغطي 189 دولة، أحد الوسائل الاستشهادية في تقييم مدى تأثير

[1] زكرياء بله باسي، فريدة عزازي، وفاء بنين،(2019): واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر،الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية المنعقد يومي 02 و 03 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، ص 540.

الأنظمة والإجراءات المتصلة بأنشطة الأعمال في أي دولة على التنمية الاقتصادية في تلك الدولة كونه يحدد معايير موضوعية لممارسة الأعمال ويقيس مدى فاعليتها[1].

يظهر المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، أن الجزائر حافظت على ترتيبها العالمي سنة 2020 في المرتبة 157 من بين190 دولة، بحصيلة 48 نقطة من أصل 100 نقطة، هذا للسنة الثانية على التوالي حيث سجلت سنة 2019 نفس الأرقام، هذا بعد تسجيلها سنتي2017 و2018 المرتبة 156 و166 على التوالي، نلاحظ تحسن بعض الشيء وهذا التحسن راجع لبعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، منها مؤشري منح تراخيص البناء وبدء النشاط التجاري، ومن المتوقع تحسن المؤشرات عند دخول الإصلاحات المقترحة في قطاعات المحروقات للتطبيق، وتحقيق سياسات مكافحة الفساد لأهدافها.

الجدول رقم (2-1): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2019 و2020

المؤشرات الفرعية	الرتبة	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019	التغير المسجل
بدء النشاط التجاري	152	78.0	77.9	0.1+
استخراج تراخيص البناء	121	65.3	64.6	0.7+
الحصول على الكهرباء	102	72.1	71.9	0.2+
تسجيل الممتلكات	165	44.3	44.3	-
الحصول على	181	10.0	10.0	-

[1] حميداتو نصر،(2019): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر، ص 85.

الائتمان				
حماية المستثمرين	179	20.0	20.0	-
دفع الضرائب	158	53.9	53.9	-
التجارة عبر الحدود	172	38.4	38.4	-
تنفيذ العقود	113	54.8	54.8	-
تسوية حالات الإعسار	81	49.2	49.2	-

Source: https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria

2-2- مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال، حرية التجارة، حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الحرية الجبائية، حجم الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، حرية العمل، الحرية المالية. يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدا [80-100] وأدناها حرية منعدمة [0-49.9][1].

درجات المؤشر:

- [80-100]: حرية اقتصادية كاملة ؛
- [70.0-79.9]: حرية اقتصادية شبه كاملة ؛
- [60.0-69.9]: حرية اقتصادية متوسطة ؛
- [50.0-59.9]: حرية اقتصادية ضعيفة؛
- [0-49.9]: حرية اقتصادية معدومة.

[1] حكيمة حليمي، (2018): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أثرها في البطالة خلال الفترة 2006-2015، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات(العدد43)،ص 14.

ملاحظة: الجزائر دائما تصنف ضمن الدول معدومة الحرية الاقتصادية.

اعتبر تقرير الحرية الاقتصادية الاقتصاد الجزائري مغلق وفاقد للحريات الأساسية، حيث ظلت المبادرة وفعالية الهيئات والمؤسسات إدارية بيروقراطية بامتياز، حيث جاءت الجزائر سنة 2020 في المرتبة 169 برصيد 46.9 نقطة من أصل 180 دولة، تقدمت بمرتبتين مقارنة بسنة 2019 التي سجلت فيها 46.2 نقطة من 100 في المرتبة 171.

أشار التقرير الذي استند إلى مجموعة من الخبراء والأخصائيين إلى أن الجزائر تأتي في المرتبة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الحريات الاقتصادية حيث احتلت المرتبة 14من مجموع 14 بلد في المنطقة وصنف التقرير السياسات الرامية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني باءت بالفشل، وذكر تقرير مجموعة من الأسباب، التي جعلت الجزائر تحتل هذا الترتيب من بينها:[1]

- ✓ ضعف المؤسسات والهيئات الرسمية، التي لا تزال تفوض فرص التنمية الاقتصادية على المدى الطويل؛
- ✓ ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي غير الفعال، الذي هو عرضة للتدخل السياسي؛
- ✓ بيئة أعمال مرهقة وبيروقراطية وغير مشجعة على الاستثمار؛
- ✓ عدم تقدم السياسات الرامية لتشجيع القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية؛
- ✓ موقف سلبي تجاه الاستثمارات الأجنبية.

2-3- مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي مند سنة 1979. ويعتبر هذا المؤشر الذي غطى 141 دولة سنة 2019، أداة جد هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار[2].

وقد أوضح تقرير التنافسية العالمية تمركز الجزائر في المرتبة 89 من مجموع 141 دولة تحسنت قليلا مقارنة بسنة 2018 كانت في المرتبة 92 على 140 دولة، سجلت على 100 نقطة 56.8 سنة 2019. وهذا التحسن

[1] مختار بونقاب، زواودي لزهاري، المرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] أحمد دبيش، مروة بوقدوم،(2016): مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة، مجلة الأبحاث الاقتصادية(العدد 15)،ص 36.

راجع للتحسن في المؤشرات الفرعية التي ارتفعت قليلا حيث سجل مؤشر الحفاظ على البيئة 58.3 نقطة، مؤشر رأس المال البشري 70.9، مؤشر الأسواق 52.4.

المطلب الثاني: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2008-2018)

تتميز الجزائر بعدة مزايا، بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها، غير أن السياسات الاقتصادية وتسير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما يجعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. الجدول الموالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الجزائر:

الجدول رقم(2-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

الوحدة مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	2646	2746	2301	2580	1499	1697	1507	584-	1637	1232	1506

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لسنوات 2013-2019

نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر غير مستقرة طوال الفترة (2008-2018)، هذا ما سيوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2008-2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Excel

حيث سجلت ذروة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنتي2008-2009 رغم الأزمة المالية العالمية، وهذا راجع لتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار، وكذا جاذبية قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة سوناطراك وشركة british petroleumالبريطانية لتطوير حقل الغاز في منطقة عين صالح.

سنة2010 شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تراجع محسوسا، حيث انخفض بنسبة 16 ٪ عن سنة 2009، وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار المتجه نحو الجزائر بالأزمة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى التعديل القانوني حيث تم فرض قاعدة 49/ 51 على المستثمرين الأجانب مما دفع ببعض الشركات بإعادة النظر خاصة تلك الموجهة للاستثمار في قطاع المحروقات.

عاد سنة2011 الاستثمار الوارد إلى الجزائر بحوالي273 مليون دولار أي بنسبة11.8٪ وهذا راجع للأوضاع الأمنية المضطربة في الدول العربية أي ما يعرف بالربيع العربي.

وبقيت التدفقات في تذبذب كل سنة مرة ترتفع ومرة تنخفض، حيث أدى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي سنة2014 بنسبة 16 % مقارنة بسنة2013 إلى انخفاض التدفقات الموجهة إلى الجزائر.

سنة 2015 سجلت الجزائر أسوء حصيلة، حيث كانت سالبة بقيمة584 مليون دولار حيث انخفضت مقارنة بسنة 2014 بنسبة138٪ هذا يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية

الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة كما ساهما غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي بسبب انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة.

شهدت سنة 2016 قفزة جديدة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة للجزائر بعدما كانت سلبية سنة 2015، وكان هذا الارتفاع بسبب تحسن السياسات الاستثمارية والتحسن في أسعار وإنتاج النفط. سنة 2018 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 22٪ لتصل إلى 1506 مليون دولار، بالإضافة إلى الاستثمارات الموجهة إلى قطاع المحروقات تلقت الجزائر استثمارات كبيرة في صناعة السيارات على سبيل المثال بايك الدولية(baic) الصينية، فتحت مصنعا باستثمار قدره أكثر من100 مليون دولار لخدمة كل من الأسواق المحلية والإقليمية.

2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2002-2017

تم استحداث ما يزيد عن 133 ألف منصب شغل و انجاز 901 مشروع على أرض الواقع خلال مدة 15 سنة وبمعدل سنوي يزيد عن 8 آلاف منصب شغل، وهو عدد قليل إذا ما قورن بحجم الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

الجدول رقم(2-3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	قيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	558	61.93%	2050277	81.37%	81413	60.95%
البناء	142	15.76%	82593	3.28%	23928	17.91%
الخدمات	136	15.09%	130980	5.20%	13842	10.36%
النقل	26	2.89%	18966	0.75%	2407	1.80%
السياحة	19	2.11%	128234	5.09%	7656	5.73%
الزراعة	13	1.44%	5768	4.23%	641	0.48%
الصحة	6	0.67%	13572	0.54%	2196	1.64%

الاتصالات	1	0.11%	89441	3.55%	1500	1.12%
المجموع	901	%100	2519831	100%	133583	100%

Source: www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني انه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة558 مشروع خلال الفترة 2002-2017، بقيمة إجمالية قدرت بـ2050277 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 61.93٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81413 منصب عمل.

ثم يليه قطاع البناء بـ142 مشروع، وبقيمة82593 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل أزيد من 15٪ من إجمالي التدفقات الواردة. ليأتي في ما بعد قطاع الخدمات بـ136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل كذلك أزيد من 15٪ من إجمالي التدفقات الواردة.

بعدها قطاعي النقل والسياحة بنسب متقاربة، تزيد عن 2٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبـ26 و 19 مشروع على التوالي، بقيمتي 18966و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 2.22٪ فقط فتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة1.44٪ بـ13 مشروع وقيمة 5768 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الصحة بنسبة0.67٪ وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة0.19٪ مسجلا بذلك قيمة89441 مليون دينار جزائري.

3- أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين يناير 2013 ديسمبر2017

تشكل الجزائر صداقات ومصالح اقتصادية مع العديد من الدول، منها كبرى اقتصاديات العالم لعل أبرزها الصين التي تسعى دائما للاستثمار في الجزائر وهذا بفضل الإمكانيات الكبيرة التي تحظى بها الجزائر، وفيما يلي جدول يوضح أهم الدول المستثمرة:

الجدول رقم (2-4): أهم الدول المستثمرة في الجزائر

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	5
سنغافورة	3151	3	1
إسبانيا	2565	10	6
تركيا	2313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14293	82	69

Source: www.andi.dz

من الجدول الموالي نلاحظ أن اغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة إلى الجزائر، مصدرها الأول الصين حيث تساهم بـ3539 مليون دولار، أي ما يقدر بـ10 مشاريع من طرف خمسة شركات، لتليها سنغافورة بحصيلة استثمارية مقدرة بـ3151 مليون دولار مجسدة في ثلاث مشاريع، واسبانيا رغم عدد المشاريع المرتفعة مقارنة بسنغافورة إلا أن حصيلة استثمارها منخفضة، كذلك الأمر بالنسبة لفرنسا رغم تمثيلها في 12 مشروع في الجزائر من

طرف عشرة شركات مختلفة إلا أن قيمة التدفقات ضئيلة جدا تقدر بـ330 مليون دولار، ونرى أن أقل دولة مساهمة في التدفقات الواردة إلى الجزائر هي المملكة المتحدة بـ212 مليون دولار.

4- عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم ما بذلته الجزائر من مجهود على جميع الأصعدة، إلا أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يبقى دون المستوى، وإذا استثنينا قطاع المحروقات فهو بعيد كل البعد مقارنة بما تقدمه الجزائر من امتيازات و ضمانات.

هذا ما يدفعنا للتطرق إلى الأسباب التي تعيق وجهة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، والتي أن ندرج أهمها فيما يلي:

✓ تعتبر الجزائر من بين الدول ذات النظام الإداري المعقد من حيث انتشار البيروقراطية، تقرير التنافسية العالمي الذي أصدره المنتدى الاقتصادي بجنيف لسنة 2018 ، الجزائر في المرتبة 86 عالميا من حيث البيروقراطية والنظام الإداري[1]؛

✓ انتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة والمحسوبية وغيرها رغم إصدار قوانين تجرم ذلك، غير أن الجزائر تراجعت بحدة في الترتيب العالمي الخاص بمدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، وجاءت في المركز 115 عالميا برصيد33 نقطة في التصنيف الخاص بالعام 2017 الصادر عن المنظمة وقد كانت الجزائر احتلت المرتبة 108 في تصنيف 2016 و88 في تصنيف2015[2]؛

✓ النظام البنكي الجزائري يشكل عائق أمام المستثمرين الأجانب حيث لا يزال بعيد عما ينتظره المستثمر، يعتبر تقليديا في معاملاته المالية ولم يدخل في منظومته مختلف الأساليب الحديثة لتسييره بالإضافة إلى كونه غير مندمج ضمن النظام المصرفي العالمي[3]؛

✓ عدم ثبات القوانين، إذ تعرف المنظومة التشريعية مد وجزر في ما يخص توجهات السياسة الاقتصادية وما يؤكد ذلك تعدد النصوص التشريعية من قوانين، مراسيم، وغيرها من وقت لآخر وهو ما يقلق ويخوف المستثمرين[1]؛

---

[1] فيصل زمال، الشريف بقة، (2018): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002-2017-رهان وتحديات-، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (العدد16)، ص257.

[2] فيصل زمال، الشريف بقة، المرجع نفسه، ص 257.

[3] فيصل زمال، الشريف بقة، المرجع نفسه، ص 257.

- ✓ ضعف قيمة العملة المحلية، التي تؤثر على القيمة الحقيقية للاستثمار، وكذلك على الأرباح[2]؛
- ✓ اليد العاملة التي تعتبر في نظر الأجانب غير مؤهلة، ومكلفة أكثر مقارنة ببعض الدول في شرق آسيا[3]؛
- ✓ السوق الاستهلاكية التي تبقى ضعيفة مقارنة بالدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية، زيادة إلى تدني القدرة الشرائية للسكان ما يؤثر على الاستهلاك[4]؛
- ✓ الحرية الاقتصادية التي تبقى الجزائر تصنف من الدول المتأخرة في هذا الميدان[5]؛
- ✓ ضعف بنية الاتصالات رغم أن هذه الأخيرة تعتبر شريان التواصل بين مختلف دول العالم خاصة من سرعة نفاذ المعلومة من ناحية وتكلفتها من ناحية ثانية[6].

المطلب الثالث: قاعدة 49/ 51 المسيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد حاولت الجزائر توفير إطار قانوني محفز ومشجع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بداية من قوانين1993 الصادر في 5 أكتوبر وكذلك الأمر 01_03 المؤرخ في20 أوت 2001 وصولا إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وما ينص عليها من مواد، لاسيما المادة 58 منه التي تقرر في فحواها نسبة 49/ 51 المنظم الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- مفهوم قاعدة الاستثمار 49/51

لقد مر الأمر 10_03 المؤرخ في 20أوت 2001 بعدة تعديلات أهمها التعديل الثامن و هو الأمر 09_01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 ، حيث نصت المادة 58 من القسم الثالث للأمر 09_01 ما يلي:" لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء[7]"

---

[1] مرزوق أحمد،(2019): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و علاقته بالإطار التشريعي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية(العدد4)، ص181.

[2] مرزوق أحمد، المرجع نفسه، ص 181.

[3] مرزوق أحمد، المرجع نفسه، ص 181.

[4] مرزوق أحمد، المرجع سبق ذكره، ص 182.

[5] مرزوق أحمد، المرجع سبق ذكره، ص 182.

[6] فيصل زمال، الشريف بقة: المرجع سبق ذكره، ص 257.

[7] الأمر رقم 09-01 المؤرخ في جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي سنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44، المادة 58 ص 13.

من خلال ما نصت عليه المادة 58 نستنتج ما يلي: إقرار نسبة 49٪ للشريك الأجنبي على الأكثر مقابل 51% للشريك الوطني على الأقل.

2- علاقة قاعدة 51/49% بتدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر[1]

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما يتيح فرصة (وليس بالضرورة) نقل التكنولوجيا باعتبارها إحدى الأدوات المعتمدة تقليديا في هذا المجال، وبهذا الصدد يمكن أن نميز بين مقاربتين في تحليل العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية وقاعدة49/51%، وبالتبعية إمكانية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير المقاربة الأولى إلى أن قاعدة 49/51% عائق أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، أما المقاربة الثانية فتوحي بأن القاعدة51/49 ليست بذات أثر فعال في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

2-1- أهداف قاعدة 49% /51%

يعود عرض أسباب الأخذ بقاعدة الشراكة الجزائرية الأجنبية والفائدة من إعمالها وأهداف الدولة الجزائرية من اعتمادها كثيرة حيث اختصرنا الحديث فيها، وعليه نجد الدولة الجزائرية تسعى من خلالها إلى تحقيق ما يلي[2]:

❖ نقل التكنولوجيا: إن عنصر نقل التكنولوجيا يبقى عنصرا من الصعب قياس تأثير الاستثمارات عليه، ومع ذلك يبدو أن الاستثمارات المتزايدة في قطاعات عالية مثل الاتصالات وقطاع المحروقات لذا تأثير ايجابي على إبرام عقود نقل التكنولوجيا؛

❖ تأطير اليد العاملة الوطنية وتوظيفها: غالبا ما تتضمن عقود الشراكة شرط تأطير اليد العاملة المحلية، ويعد هذا الأخير بمثابة التزام يقع على عاتق المستثمر، وهذا الالتزام هو التزام جوهري لا قيمة للعقد بدونه عندما يتعلق الأمر بعقود نقل التكنولوجيا، التي يظهر فيها الالتزام الرئيسي في هذا العقد المتمثل في تقديم المساعدة الفنية من جانب مورّد التكنولوجيا إلى البلد المضيف للاستثمار، وهذا طبعا لا يتحقق إلا بتدريب العاملة الوطنية وذلك من خلال استقدامها للخبراء المتخصصين لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تشغيل المشروع؛

---

[1] بدر الدين براحلية(2018): قاعدة 51/49 بالمائة في الشراكة الأجنبية بين حماية السيادة الوطنية وعرقلة الاستثمار الأجنبي ، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون(العدد 2) ص ص 14-15.

[2] حساين سامية، شليحي كريمة،(2018):أزمة الشراكة في الجزائر بين المعوقات القانونية و رهانات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات القانونية و السياسية (العدد02)،ص 74.

❖ تنفيذ الحد الأدنى من الاستثمار: تشترط الدولة المضيفة للاستثمار على الطرف الأجنبي خاصة في عقود الشراكة نصا يلزم المستثمر المتعاقد معها بضرورة القيام باستثمارات محددة يتم تحديد مقدارها خلال مدة معينة يتفق عليها الأطراف في عقد الشراكة، وتظهر ضرورة وجود هذا الشرط في عقود الشراكة عند قيام الطرف المستثمر باستثمارات تقل قيمتها عما هو متفق عليه في العقد، فتضع الدولة شروطا في صورة شرط الحد الأدنى للاستثمار.

2-2- قاعدة 49/ 51% عائق أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر[1]

يعزو بعض النقاد انخفاض حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى القيود القانونية المفروضة على الأجانب، خاصة فكرة السيطرة ومراقبة المشروع الاستثماري من خلال قاعدة 49/ 51%، حيث يوضح هذا الجانب من الباحثين أن هدف الحكومة الجزائرية من هذه القيود(خاصة قاعدة 49/ 51%) هو إعادة تنظيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفرض حد للتحويل المضخم للأرباح من قبل المستثمرين الأجانب نحو الخارج، وبالتالي ففرض قاعدة 49/ 51% يمثل نوعا من الرقابة القبلية، كما تسمح القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي باستفادة الدولة من العوائد بطريقة غير مباشرة من خلال فرض إلزامية إعادة استثمار جزء من الأرباح في الجزائر في الحدود القانونية المفروضة بموجب التشريع المعمول به.

غير أن هذا الاتجاه يعيب على هذه السياسة أنها تشير إلى عدم الاستعداد للانفتاح على الاستثمارات الأجنبية خاصة في ظل المخاض العسير في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة omc، وانه في ظل غياب الاستثمار الأجنبي فمن الصعب الحديث عن نقل التكنولوجيا.

إن هذا التصور لسياسة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتبعية نقل التكنولوجيا حسب هذا الرأي يفعل عدد من العوامل التي قد تكون ذات تأثير اكبر من تطبيق قاعدة 49/ 51%، بل أن تأثير تطبيق هذه القاعدة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر محل نظر.

2-3- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بعد إقرار قاعدة 49/ 51%

لتوضيح العلاقة الحقيقية بين مدى تأثير قاعدة 49/ 51% على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، نعرض في هذا الجانب العملي للصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من سنة 2004 إلى2016 وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] بدر الدين براحلية، المرجع سبق ذكره،ص ص 15-16.

الشكل رقم (2-2): صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من 2004-2016

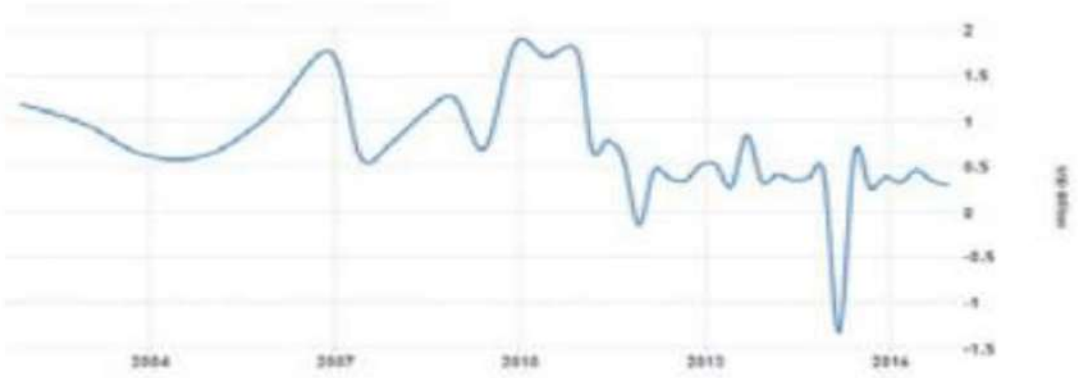

Source : www.tradingeconomics.com

يلاحظ من خلال هذا الرسم البياني ارتفاع تدفق صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2004 ليشهد أعلى مستوى له في سنة 2010، كما يلاحظ انه بعد سنة 2011 شهد تدفق صافي الاستثمارات المباشرة انخفاضا مستقرا (ما يقارب 0,4 مليار دولار)، وهو ما يفيد بان تذبذب صافي الاستثمارات الأجنبية لم يحدث مباشرة بعد سنة2009 أي بعد فرض قاعدة 49/ 51% في الشراكة مع الأجانب.

بالإضافة إلى انه إذا أخذنا بعين الاعتبار تأثير الأزمة المالية لسنة2008 التي أدت إلى انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي، فمن غير المنطق إرجاع ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تطبيق قاعدة 51/49% على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، خاصة إذا علمنا أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتعلق بقطاع المحروقات.

كما يشير المخطط إلى انخفاض كبير لمستوى تدفق صافي الاستثمارات المباشرة في الجزائر سنة 2015، وهو ما لا يمكن ربطه بفرض قاعدة 51/49% في الشراكة التي ظهرت سنة 2009.

3- رأي صندوق النقد الدولي في قاعدة الاستثمار 51/49%[1]

لقد شهد طالب زين زيدان رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى الجزائر على الحكومة الجزائرية بذل جهد أكبر من أجل تحسين مناخ الأعمال والعمل على الحد من تفاقم التضخم، وكذلك ضرورة مراجعة النقطة المتعلقة بحصص

[1] جريدة الشروق، الإثنين 12 نوفمبر 2012 ،العدد 3882،ص 5.

الشركاء الأجانب المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009الذي استحدث قاعدة 51/49 %، ومع تطبيق هذه القاعدة على القطاعات الإستراتيجية فقط من أجل جلب أقصى ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما خفض مسؤول هيئة بروتن وودز من توقعات النمو للاقتصاد الجزائري خلال عام 2013 إلى حد 2.5 %فقط بعد أن كانت الحكومة الجزائرية تعلق أمالا على تحقيق نمو في حدود 4 إلى4.5 % .

المبحث الثاني: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

يحظى قطاع المحروقات بأهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التجارة الخارجية ومساهمته في تمويل الاقتصاد الجزائري، غير أن وضعية هذا القطاع في الوقت الحالي تختلف عن وضعيته بعد السنوات الأولى من الاستقلال حيث كان قطاع المحروقات خاضع لسيطرة السلطات الفرنسية، وبالتالي فإن تأثيره على النشاط الاقتصادي في الجزائر كان محدودا.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات، مفهومه

1- التطور التاريخي لقطاع المحروقات

بدأ البحث عن البترول في الجزائر سنة 1890، فقد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة1949 في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الإنتاج من هذه المنطقة عام 1953، وشهد عام 1956 أولى الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية حيث تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" الذي بوشر الإنتاج منه عام 1957[1].

1-1- المراحل الأولى للمحروقات الجزائرية(فترة الاستعمار):

بداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1953 أعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء(CREPS)، في سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل" إيجلاح " الواقع بعين أميناس على الحدود الجزائرية الليبية، وفي نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي الرمل (مكثفات الغاز الطبيعي) إلى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر.

[1] حافظ البرجاس،(2000) :الصراع الدولي على البترول العربي، الطبعة الاولى،بيسان للنشر : بيروت، لبنان ، ص160.

وقد تم أول شحن على متن ناقلة البترول "ريقل" في 30 نوفمبر 1959 بميناء بجاية باتجاه مرسيليا (فرنسا)، وذلك بعد ما تم إنجاز أول خط أنابيب في الجزائر يربط حاسي مسعود بميناء بجاية، على امتداد 113 كلم[1].

1-1-1- قانون البترول الصحراوي[2]:

بعد اكتشاف الثروة النفطية في الجزائر سال لعاب المستعمر الفرنسي وفكر بأنه من الضروري صياغة قانون يسهل منح الرخص والامتيازات البترولية ، فصدر تشريع عرف باسم "قانون البترول الجزائري" تحت رقم 1111/58 الصادر بتاريخ 22-11-1958، وقد تبنى هذا القانون الأحكام الفرنسية وصاغتها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية:

- ❖ وضع نظام للامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد؛
- ❖ وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات البترولية كإعفائهم من الضرائب لمدة معينة، وفي حالة فشلهم في العثور عن البترول تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تساعدهم على الاستمرار في البحث والتنقيب؛
- ❖ وضع حد أدنى للإنتاج يتفق وتحقيق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات البترولية والمالية للجزائر؛
- ❖ حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل حوالي 20 % عادة عن الأسعار المعلنة مما أدى إلى انخفاض العائدات النفطية؛
- ❖ خصم 27.5 % من إنتاج البترول تحت بند –احتياطي إعادة تجديد الحقول– أو – صندوق تجديد المخزون– وهو لا يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

وإضافة إلى كل هذا تضمن القانون نصوصا تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، حيث نص على أنه في حالة نشوء نزاع فإن المحكمة المختصة بالفصل في هذا النزاع هو أعلى جهة في المواد الإدارية وهي مجلس الدولة الفرنسية مما يضمن السيادة للقضاء الفرنسي في هذه المنازعات.

وهذا ما جعل البترول الجزائري يتعرض للاستنزاف من طرف المستعمر الفرنسي الذي لجأ إلى تعديل هذا القانون مرتين، كانت المرة الأولى سنة 1959 وخلالها تم دعم المصالح الفرنسية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية،

---

[1] وزارة الطاقة و المناجم "حصيلة قطاع الطاقة و المناجم (1962-2010): خمسون سنة من التاريخ و الانجازات الكبرى"، الجزائر، 2010، ص32.

[2] وحيد خيرالدين،(2013): أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 177.

والتعديل الثاني كان سنة، 1961 وفيه تم فرض إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة حدوث منازعات نفطية وأقر بضرورة اللجوء إلى التحكيم الدولي، وهذا بهدف حماية المصالح الفرنسية بعد استقلال الجزائر، لأن ملامح الاستقلال لاحت في الأفق.

وقد فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية ايفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار "السيادة الجزائرية" بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء.كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة من قبل[1].

1-2- تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الحكومة الجزائرية للاهتمام بقطاع المحروقات، حيث بدأت أهميته في الاقتصاد الوطني تتضح، فكانت أول خطوة للجزائر إنشاء شركة وطنية تكسر احتكار الشركات الأجنبية لمجمل الأنشطة البترولية، فقامت بتأسيس شركة سوناطراك.

1-2-1- تأسيس شركة سوناطراك

سوناطراك، شركة حكومية جزائرية أنشئت لنقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا إلى مجموعة بترولية وغازية ضخمة تُوفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العملة الصعبة، وتُصنف ضمن كبريات شركات المقاولات على الصعيد الأفريقي[2]. تم تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/03 لتكون الأداة التي تتحقق بها الجزائر الأهداف المسطرة لاسيما كسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة البترولية، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز دورها عام 1966، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية.

---

[1] بلقاسم سرايري،(2008): دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، بسكرة، الجزائر، ص 95.

[2] www.aljazeera.net: 20-07-2020

والملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك: منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم BP في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51% وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين سونطراك وشركة "غيت" الأمريكية.

1-2-2- اتفاق الجزائر[1]

دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات طويلة المدة استغرقت 18 شهرا مع الحكومة الفرنسية كانت تهدف كلها إلى خلق مشاركة فعالة وحقيقية للحكومة الجزائرية في مجمل العمليات البترولية، بالإضافة إلى وضع نظام خاص للغاز الطبيعي، ورغم صعوبة هذه المفاوضات إلا أنها أثمرت في النهاية بإمضاء اتفاق يوم 29 جويلية 1965 يسمى"اتفاق الجزائر."

حيث يشمل هذا الاتفاق ما يلي:

- ❖ تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50% المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى53%(بالنسبة لسنوات1965 ،1966 ،1967)، ثم إلى 54% ابتداء من سنة 1968 إلى غاية التأميمات1971)؛
- ❖ التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر وزيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث؛
- ❖ إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة؛
- ❖ رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة(SN Ribal)الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%؛
- ❖ سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وتكون بذلك ملكية تامة لها؛
- ❖ استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

[1] حاج قويدر عبد الهادي،(2012/2011): الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري1986-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة وهران-وهران، الجزائر، ص ص 22-23.

عندما أبرمت الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا في 29 جويلية1965، كانت الفكرة الأساسية المشتركة من ذلك من أن تكون مجرد وضع أو تأسيس إجراء ضريبي، وإنما الاتفاق كان يهدف أساسا إلى تعريف وتحديد مفهوم حقيقي وجاد لاستغلال المحروقات يخدم المصالح الثنائية للدولتين، وكانت الجزائر من خلال ذلك تصبو إلى تعزيز وزيادة سيطرتها على ثرواتها البترولية وتوسيع نطاق هذه السيطرة خطوة إلى الأمام ضمن الحدود التي تسمح بها قوتها التفاوضية، وعليكم تحديد ووضع جملة من الإجراءات التي من شانها أن تسمح للجزائر أن تشجع تنميتها الصناعية، وإعطاء لفرنسا عامل أساسي لسياستها الطاقوية الطويلة المدى.

1-2-3- تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها. والتأميم ليس له دائما أسبابا إيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها، التي تعتبرها من رموز السيادة الوطنية. وبخصوص الجزائر التي اختارت النهج الاشتراكي منذ استقلالها، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة، وقد مكن القرار التاريخي لتأميم المحروقات الذي أعلن عنه بحاسي مسعود رئيس الدولة الجزائرية السابق هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971 من تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول البترولية بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية، وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سوناطراك، ومن ثم جعلها الفاعل الأساسي في القطاع البترولي، إضافة إلى وضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة[1].

ويأتي هذا القرار لاستكمال مسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1967 من أجل استرجاع الثروات الوطنية حيث تم في البداية تأميم الشركات البترولية الغير الفرنسية: بريتيش بتروليومBP في بداية سنة 1967، Mobile Oil و Esso في 24 أوت 1967 وShellفي 20 ماي 1968. وتبعها أمر وقع في 11 أفريل 1971، بإصدار القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد الإطار الجديد لنشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن

[1] سهيلة زناد،(2018): إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لاستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة –دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 271.

المحروقات واستغلالها. ومكن هذا القرار الجزائر من أخذ 51 % من فوائد الشركات الفرنسية صاحبة الامتياز التي تعمل في الجنوب مثل CFPA و PETROPAR، و SNPA و COPAREXوغيرها، على أن تقدم لها تعويضات نقدا باستثناء شركة "جيتي" فقد يدفع لها التعويض بالنفط الخام[1].

قرار التأميم أعطى لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر نوعان وهما:

- ❖ عقود الخدمات بالأخطار: حيث تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بعمليات الاستكشاف ولا تتحصل على المكافأة، ولا على تعويض تكاليف عمليات الاستكشاف إلا في حالة حصولها على نتيجة ايجابية وتتحمل كل الخسائر في حالة الحصول على نتيجة سلبية. هذا النوع من العقود يعتبر مجحفا للغاية في حق الشركات الأجنبية وأدى إلى عزوفها عن الاستثمار في الجزائر؛
- ❖ عقود المساعدة التقنية: هنا لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها فقط، مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا.

سار هذا النوع من العقود في الجزائر لمدة 15 سنة أثبت خلالها فشلها في رفع التحديات التي تواجه قطاع المحروقات الوطني، فخلال الفترة 1971-1985 لم يتم إبرام سوى 25 عقدا مع الشركات الأجنبية أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تحقق عمليات الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة للغاية[2].

2- مفهوم المحروقات [3]

تتميز المحروقات عن غيرها من الموارد الطاقوية بمميزات وخصائص معينة، أكسبت وأعطت للمحروقات أهمية كبيرة في سعة منفعتها.

---

[1] زغبي نبيل، المرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] وحيد خير الدين، المرجع سبق ذكره، ص 179.

[3] عصماني مختار ،(2014/2013) : دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، رسالة ماجيستير غير منشورة ،مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير ،الجزائر ، ص 03.

2-1 المحروقات

تتكون المحروقات من كلمتينcarbure و hydrogène هيدروجين وكربون وهو اسم شامل لأصناف مختلفة من الغاز والبترول لأنها تتكون أساسا من الهيدروجين (h) والكربون(c). يمكن أن تكون المحروقات حجرية، سائلة أو غازية كما يمكن تقسيمها إلى عائلات مختلفة، كل عائله لها صفاتها والمميزات الخاصة بها.

1- البترول: يعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، يتكون من خليط من المركبات العضوية التي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين، تعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض انواع النفط بين 50%_ 90%، بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الآزوت، الفوسفات، أكسجين والهيليوم و تراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0,65 و 1,85 غ/سم^{23} يقاس البترول عموما بمقياسين هما الطن والبرميل.

2- الغاز الطبيعي: يعتبر من أنظف المصادر الاحفورية ويحتوي على وحدات حرارية عالية، ويتكون من مركبات البترول الأخف وزنا وهي: الميثان، الإيثان، البروبان و البوتان، ويدخل الغاز الطبيعي في صناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل: صناعة الاسمنت، إنتاج الكهرباء، صناعة الحديد والصلب، ويستخرج الغاز الطبيعي إما من حقول غاز أي لا يحتوي على أي سائل بترولي، أو يتم استخراجه وتجميعه أثناء عملية استخراج البترول من الآبار.

المطلب الثاني: إصلاح قطاع المحروقات في الجزائر

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 وما سببته من نقص في العوائد المالية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية في العديد من القطاعات أولها قطاع المحروقات.

1-قانون المحروقات 86_ 14

تم سنة 1986 إصدار القانون رقم 86-14[1]، المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، حيث أعطى دفعا قويا لتدخل رأسمال الأجنبي في قطاع المحروقات، وأرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها، وتمكين هذا الأخير من

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 53،الصادر بتاريخ27 أوت 1986، القانون رقم 86-14 مؤرخ في 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

التدخل في هذا المجال عن طريق الشراكة مع مؤسسة سوناطراك حيث اشترط المشرع ألا تقل مساهمتها عن51 % في ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات بمختلف أنواعها (غاز طبيعي، نفط خام، ...إلخ)[1].

تضمن هذا القانون مجموعة من الامتيازات والحقوق التي تتحصل عليها الشركة صاحبة الرخصة المنجمية متمثلة في الحيازة والحقوق الملحقة المتعلقة بالدخول والمرور وتمرير القنوات وكذا تخصيص الأراضي واقتناءها بالتنازل أو بنزع الملكية.

أما بخصوص النظام الجبائي المتعلق بالأعمال المنجمية فتتحدد نسبة الإتاوات المطبقة على المحروقات السائلة المستخرجة بـ 20 % على أساس كمية المحروقات السائلة المنتجة، مع إمكانية تخفيفها إلى 16,25% في المنطقة (أ)، و12,50 % في المنطقة (ب) على سبيل المثال، وهذا بهدف تشجيع عملية البحث والتنقيب في المناطق الصعبة[2].

1-1- أهم بنود القانون 86-14[3]

تضمن القانون 86-14 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر منها:

❖ سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

➢ الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج Production sharing contra ، وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها؛

➢ الشراكة في صيغة عقد خدمات؛

➢ الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوي؛

➢ الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر؛

---

[1] بن ضياف جميلة،(2010): دور الشراكة الأجنبية في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، وهران، الجزائر، ص 126.

[2] هاجر بريطل،(2016): دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر – دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية –، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 71.

[3] بلقاسم سرايري، المرجع سبق ذكره، ص ص، 99-100.

❖ قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، وترك لها بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا؛

كما تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة، وأهمها ما ورد في المادتين23 و 65

❖ حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك ولا يسري عليه القانون، ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف؛

❖ إذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركائها الأجانب، وواضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول النفطية، وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود؛

❖ أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، هو عقود تقاسم الإنتاج، وتعتبر هذه الترتيبة أهم إضافة جاء بها هذا القانون؛

❖ وتوازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج، أعطى للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات؛

❖ وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.

2- قانون 91_ 21 المعدل والمتمم لقانون 86 _14[1]

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة 1988 أجبرت السلطات الجزائرية على البحث على ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما قطاع المحروقات، وذلك من اجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع، ولأجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في قانون

[1] حاج قويدر عبد الهادي، المرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

86_14 وذلك بإصدار قانون 91_21 سنة 1991 قصد جعل مجال البحث ،التنقيب ،الاكتشاف ،الاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي.

2-1 – البنود الجديدة والمعدلة

❖ توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986 وبذلك ألغى نص المادة65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط؛

❖ وسع القانون 91_21 مجال الشراكة إلى قطاع الغاز(المحروقات الغازية) أيضا بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط، وألغى بذلك أيضا نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل عن احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة"سوناطراك" في مقابل تعويض؛

❖ توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية بهدف جذب الشركات الأجنبية للاستثمار، وتتعلق أساسا بإمكانية منح تخفيضات في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج وذلك حسب أهمية الجهد المبذول في ميدان البحث أو الاستغلال ومختلف التقنيات المستعملة، وتشجيع الاكتشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير عادية، وقد حددت النسب في هذا المجال ب 10 %بالنسبة للإتاوة 42% بالنسبة للضريبة على النتيجة؛

❖ بالنسبة للمنازعات الناجمة فقد تم تعديل المادة 63 بالمادة 12 من القانون 91_ 21 والتي تنص على:

➢ تخضع المنازعات التي تنشب بين الدولة واحد الأطراف عند الاشتراك للجهات القضائية الجزائرية المختصة؛

➢ المنازعات الناجمة عن تغيير أو تطبيق عقد الاشتراك بين المؤسسة الوطنية وشريكها الأجنبي تخضع للمصالحة مقدما حسب الشروط المتفق عليها في عقد الاشتراك وفي حالة فشل عملية المصالحة يمكن عرض النزاع على التحكيم الدولي.

3- قانون المحروقات 05_ 07[1]

أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات هو القانون رقم 05_07 المؤرخ في 28 افريل 2005 المتعلق بالمحروقات الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع

[1] سهيلة زناد، المرجع سبق ذكره، ص 273.

خلال ممارستهم لكل النشاطات في كافة المراحل البترولية والغازية، بمعنى إنهاء الاحتكار في القطاع البترولي الذي كانت تمارسه سوناطراك، وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية، وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب.

إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره سنة 2005 ثم تعديل بعض مواده لاحقا، رغم أنه ينص في المادة الثالثة منه على:" أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية، تعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة[1]"، وهذا معناه أن الدولة من حيث المبدأ هي المالكة الوحيدة لثروة المحروقات في مكمنها، غير أنه خلال الاستغلال يعطى للشركاء الأجانب حق التملك لحقول البترول إلى نسبة 70% على الأقل ولشركة سوناطراك 30% على الأكثر، وبشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه النسبة وتدخل الشراكة في أجل قدره ثلاثون يوما. وبما أنها، ولأسباب فنية ومالية والوقت القصير الممنوح لها في استعمال حقها في الشفعة قد لا تتمكن من ذلك، ومنه فإن الشريك الأجنبي يمكن أن يستولي على كامل الحصص حتى تصل إلى نسبة 80% بدلا من 49%، بمعنى أنه يقترب من الضعف ونصيب سوناطراك سينخفض إلى 20% بدلا من 51% أي مقسوما على 2.5، وهذا سيؤدي حتما إلى فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا.

وإذا ما أضيف إلى هذه الوضعية أن أغلب الاكتشافات المحققة في تلك الفترة أنجزت من طرف الشركات العالمية فإن هذه الأخيرة ستكون فعلا متملكة للمحروقات الجزائرية وعلى الحلقات العليا، مع العلم أن قانون 86-14 لسنة 1986 لم يعط للمستثمر الأجنبي أي حق في ملكية كل أو جزء من الاحتياطي البترولي المكتشف، بل تؤول ملكية المحروقات المكتشفة إلى الدولة الجزائرية، ويتم تسديد ما عليها للشريك الأجنبي بتعويضه عن كل الأخطار والنفقات الاستثمارية التي باشرها.

كما يهدف قانون 07/05 إلى تغيير النظام الجبائي لهذا القطاع، وفصل نشاط سوناطراك عن الدولة، وكذا اعتماد سياسة جديدة لنقل المحروقات واستحداث بنود وشروط جديدة لعقود الشراكة مع الأجانب، ومن خلاله تم إنشاء وكالتين وطنيتان مستقلتان بموجب المادة 12 وهما: الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات والأخرى تتمثل في الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005، القانون رقم05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات.، ص9.

4- تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات[1]

لقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 من اجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميزته، فاتجهت نحو مزيد من التعديلات والتصحيحات على هذا القانون، كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في21يناير 2013 على قانون المحروقات المتمم والمعدل لقانون2005.

لقد شهدت الجزائر تراجعا شديدا في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج نتيجة لاعتماد قانون2005، وقد تم ملاحظة ذلك منذ 2006 بحيث تراجع إنتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25% وكان يمكن اكتشاف ذلك حتى خارج الأسعار وحصص التصدير في أوبك، ويعود تراجع الإنتاج في الجزائر إلى موقف الشركات الأجنبية التي كانت بإمكانها وحدها الاكتشاف في الطبقات الثانوية وفي حقول الغاز الصخري.

ولم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاكتشاف منذ سنة 2010 لأن قطاع المحروقات في الجزائر أعطى رسائل سلبية للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار، وتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر، مما دفع بسوناطراك إلى اعتماد مخطط استثمار وطني بحجم 80مليار دولار في الخمس سنوات المقبلة.

4-1-مضمون القانون الجديد 2013

تضمن القانون الجديد على تعديلات وتكميلات 58 مادة من القانون 05_07 لـ 28افريل 2005 المتعلق بالمحروقات بالإضافة إلى إدراج 10 مواد جديدة إليه وتنص التعديلات الجديدة على ما يلي:

- ❖ احتكار المؤسسة الوطنية سوناطراك لنشاط النقل للمحروقات وكذا للمنتجات البترولية عبر الأنابيب؛
- ❖ استثناء إنتاج الحقول المشتغلة حاليا من الإجراءات الجبائية الجديدة، توسيع المراقبة الجبائية إلى الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر وهو إجراء كان يطبق فقط على مجمع سوناطراك الذي كان يخضع لإجراءات المراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب الجزائري؛
- ❖ تعطى الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية لاسيما عن طريق نصوص تلزم المتعاقدين بالتخلي بالسعر الدولي عن جزء من إنتاجهم، إمكانية دفع الإتاوة عين؛

[1] بوحنية قوي، خميس محمد (2013) : قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية و المؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، دفاتر السياسة و القانون (العدد09)، ص ص 156-157.

❖ توضيح وتحديد بعض مهام وكالات المحروقات، توضيح وتحديد بعض مهام سلطة ضبط المحروقات وكذا الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات(النفط)؛

❖ تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث و/أو استغلال المحروقات، مع إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية، وتعزيز مشاركة سوناطراك في نشاطات البحث عن المحروقات، بالإضافة إلى إدراج مادة تلزم أي شخص بإشراك سوناطراك لممارسة نشاطات تحويل المحروقات والتكرير؛

❖ إدراج مادة تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة به؛

❖ إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على النقل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال؛

❖ إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة وللمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر والمكامن ذات الأرضية المعقدة و/أو التي تفتقد للمنشآت؛

❖ إدخال نظام اصطفاء الأرباح الاستثنائية التي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الإنتاج، لأن هذا الرسم سيعوض الضريبة التكميلية على الأرباح الاستثنائية.

5-قانون المحروقات 19-13[1]

بعد تهاوي أسعار البترول منتصف 2014، وكذا بعد تعرض قانون 2013 للانتقاد من طرف شركات بترولية عالمية نظرا لمحدوديته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعدم قدرة الشركة الوطنية سونطراك على تغطية جميع مجالات الإنتاج النفطي سواء تقنيا أو كميا ، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها أمام إلزامية تعديل قانون المحروقات بغرض إحداث تعديلات تجذب المستثمرين الأجانب للقطاع ، حيث تم إصدار قانون 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 رغم تباين الآراء بين الخبراء حول مدى نجاعة هذا القانون.

❖ مضمون قانون 19-13

➢ الحفاظ على الموارد الطاقوية وتثمينها وتثمين المخزون المنجمي لصالح المجموعة الوطنية عبر مبدأ الامتياز أي ملكية ما في باطن الأرض؛

[1] www.ennaharonline.com :20-07-2020

- الحقول النفطية والغازية لمدة 25 سنة+ 7 سنوات كحد أقصى من الاستكشاف والبحث؛
- استغلال نشاطات حقول الغاز الصخري لمدة 35 سنة؛
- تراخيص نشاطات البحث والاستكشاف للمحروقات الغير تقليدية لمده 9 سنوات كحد أقصى؛
- تقليص حق الشفعة للدولة من 90 يوما إلى 60 يوم؛
- منح الصفقات بالتراضي؛
- إعفاءات ضريبية وجمركية في حصص النشاطات المتعلقة بالبحث والاستكشاف والاستغلال والتنقيب ؛
- إعفاء مختلف نشاطات المنبع من الرسم على القيمة المضافة TVA؛
- إعفاء نشاط المنبع من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالسلع والخدمات التي تدخل في هذا النشاط؛
- إعفاء أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب والتكرير والتحويل من الرسم على القيمة المضافة TVAالمتعلقة بالسلع والخدمات المرتبطة بهذه الأنشطة؛
- الإعفاء من الحقوق والرسوم والإتاوات الجمركية في حال استيراد مواد ومنتجات موجهة لتلك الأنشطة؛
- إلغاء الرقابة على النشاطات؛
- إلغاء المصادقة على البرامج والميزانية؛
- تقليص صلاحيات الوكالات: وكالة ALNAFT/ARH؛
- إعفاء الدولة والحكومة من القانون وتكليف سوناطراك بتسيير ملف المحروقات؛
- تمديد أجال الاستكشاف sans solde؛
- منح الأولوية للشركات الوطنية فيما يسمىla sous traitance؛
- الإبقاء على قاعدة الاستثمار 49/ 51؛
- نظام تقاسم الإنتاج الذي تم إرساؤه في إطار القانون 14- 86؛
- منح الأولوية للشركات الوطنية في الحصول على عقود المحروقات خاصة ما تعلق بتوريد السلع والخدمات المنتجة في الجزائر؛
- إدراج ثلاث أنواع من العقود النفطية: عقد الامتياز، عقد خدمات ذات مخاطر إضافة إلى عقد المشاركة أو تقاسم الإنتاج؛

- منح الأولوية لليد العاملة المحلية في التوظيف في ما تعلق بنشاطات المنبع مع تمويل برنامج تكوين للعمال الجزائريين؛
- إلزام الشركات الأجنبية بإعداد بيان كل 3 أشهر يوضح نفقاتها الموجهة لاستيراد السلع والخدمات المدفوعة بالعملة الصعبة؛
- الأفضلية للشركات الجزائرية لتوريد السلع والخدمات المنتجة في الجزائر، تكون خاضعة لشروط السعر والجودة وأوقات التسليم؛
- الاستعانة بخبرة شركة أجنبية لأجل تطوير الحقول صعبة الاستغلال أو تحسين عملية استرجاع الحقول المستغلة؛
- حصول الشرك المتدخل على مقابل حسب النتائج المتحصل عليه.

الجدول رقم(2-5): أهم تعديلات قانون المحروقات الجزائري

تعديل قانون المحروقات	أهم ما تضمنه
1971/02/24	**فرضت على الشركات الأجنبية ضرورة الشراكة مع سونطراك للاستثمار في نشاطات البحث والإنتاج، كذلك عليهم إنشاء شركات تخضع للقانون الجزائري للاستفادة من هذه الامتيازات**
1975/02/27	**رفع إتاوة المحروقات 20% على المحروقات السائلة، 5% على المحروقات الغازية.** **85% نسبة الضريبة البترولية المباشرة على فوائد سونطراك.**
1986/08/19	**تقاسم اكتشافات المحروقات السائلة.** **تخضع نشاطات أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب وتسييل الغاز الطبيعي ومعالجة وفصل غاز البترول المميع لاتاوات وضريبة على الناتج.** **تطبيق رسوم ضعيفة في المناطق حيث تكون اكتشافات قليلة.**

2005/04/24	**إلغاء احتكار سونطراك لنشاطات البحث و إنتاج المحروقات والعديد من الصلاحيات ومنحت لوكالتين جديدتين هما : سلطة ضبط المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات النفط.**
2013/02/20	**إدراج نظام اصطفاء فائض الأرباح القابل للتطبيق على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الناتج.**
2019/12/11	**تبسيط النظام الجبائي.** **إدراج ثلاث عقود جديدة:عقد المشاركة، عقد تقاسم الإنتاج، عقد خدمات المخاطرة.** **تخفيض نسب التخفيض نسب الإتاوة.**

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثالث: دور قطاع المحروقات في الاقتصادي الجزائري

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، حيث اعتبر قطاع المحروقات بمثابة القطاع القائد والأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني،وهو ما جعل هذا لا يكون في منأى عن مفهوم الاقتصاد الريعي كون النفط كان ولا يزال يشكل المصدر الأول في تامين الموارد المالية من النقد الأجنبي وتمويل الأعباء العامة والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإمكانيات النفطية لدى الجزائر

إن ما تملكه الجزائر من احتياطات من المحروقات والخصائص التي تميز كل منهما والكمية المنتجة هوما جعل لها دور كبير في الحصول على العملة الصعبة التي تساعد على التنمية.

1- الاحتياطات من البترول والغاز

يتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 244 مكمن استغلال منها 108 لإنتاج النفط، 136 لإنتاج الغاز الطبيعي.

1- 1- احتياطات الجزائر من البترول

تمتلك الجزائر احتياطي من البترول حيث تعتبر ثالث دولة إفريقية من حيث الاحتياط النفطي وتقوم السلطات بتقديره تقريبا كل سنة، ويمكن توضيح احتياط السنوات الأخيرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): احتياطي البترول الذي تحوز عليه الجزائر

الوحدة: مليار برميل

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
احتياطي البترول	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي للأوابك 2013، والتقرير السنوي الإحصائي للأوابك 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن تطور احتياطات البترول خلال السنوات الأخيرة من 2008 إلى غاية 2018 مستقر في حجم الكميات طوال هذه الفترة، وهذا راجع لنقص الاكتشافات لحقول البترول. وقدرت شركة بريتش بتروليوم في آخر إحصائياتها أن العمر الاحتياطي للبترول بناء على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثمارات المبرمجة على المدى الطويل هو 21 سنة فقط، وهذا هو اكبر واخطر تحدي مستقبلي سوف تواجهه الأمة الجزائرية في حالة لم يستطع الاقتصاد المحلي تطوير قطاعات مصدرة أخرى خارج المحروقات.

حيث يمثل احتياطي الجزائر من النفط الخام ما نسبته 0.98% من الاحتياطي العالمي، 1.28% من احتياطي الأوبك، 1.73 %من احتياطي دول الأوابك سنة 2018.

1-2- احتياطي الجزائر من الغاز الطبيعي

يعتبر الاحتياطي الجزائري المؤكد من الغاز الطبيعي من أهم الاحتياطات التي تعول عليها الدولة في السوق العالمي للنفط خصوصا بعد انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة، وفي ما يلي جدول يوضح احتياطي الغاز الطبيعي للجزائر:

الجدول رقم (2-7): احتياطي الجزائر من الغاز الطبيعي

الوحدة: متر مكعب

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
احتياطي الغاز الطبيعي	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي للأوابك 2013-2019.

شهد احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر ثبات من سنة 2008 إلى غاية2018 ، حيث قدر احتياطي الجزائر من الغاز بـ2.23% من إجمالي الاحتياطي العالمي، 8،45% من الاحتياطي في دول الأوابك. هذا وقد احتلت الجزائر المرتبة 9 عالميا من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والثانية إفريقيا بعد نيجيريا.

2- مميزات المحروقات الجزائرية

تمتاز المحروقات الجزائرية بعدة خصائص جعلتها ذات قدرة كبيرة على المنافسة في السوق العالمية، واهم هذه المميزات:

1- 2- ميزة الموقع الجغرافي

إن ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذا الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها في وضع تنافسي أفضل من منتجات بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا أو روسيا[1].

ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار(تكلفة الاستخراج والنوعية) فان الجزائر حتما تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي حيث تجد نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا(اسبانيا، ايطاليا، فرنسا و بريطانيا)، وفي السوق الأمريكية والكندية(المناطق الشرقية خاصة) وهي أسواق ذات حجم سكاني ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

[1] حداب محي الدين،(2018/2017): أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، ص 81.

أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة، هذا الغاز لا يستدعي نقله إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي الأول في العالم من حيث الاحتياط، وكذا سهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا، ويصبح اقل كلفة بسبب" تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية. ويعد النفط الليبي(البترول خاصة) منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية (ايطاليا)، وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل[1].

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على الغاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين3300 و4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول(بين7000 و8000كلم لإيران و5100كلم لنيجيريا،7200 كلم لاندونيسيا نحو الشواطئ الأمريكية). مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك [2].

الجدول رقم (2-8): شبكة نقل المحروقات من الجزائر نحو الخارج

	البترول الخام	كوندينسات	الغاز المميع	الغاز الطبيعي	المجموع
عدد الأنابيب	07	03	02	10	22
عدد القنوات	12	03	06	18	39
الطول –كلم–	4973	1718	3255	10981	20927
عدد المحطات	34	05	11	33	83
عدد الصهاريج	100	27	–	–	127
قدرة التصميم على التخزين10_6TM	3.3	0.87	–	–	4.17
قدرة التصميم على النقلMTEP	172.9	44.905	29.747	186.833	434.385

Source: energy.gov.dz

[1] عيسى مقليد،(2008/2007): قطاع المحروقات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ص 47.

[2] حداب محي الدين، المرجع سبق ذكره، ص 82.

2-2- ميزة نوعية النفط الجزائري[1]

يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرنى تان على درجة عالية من النقاوة، كما يصنف بترول حقول عجيلة تقنتورين وزارزتين بالجيد لانخفاض نسبة الكبريت فيه.

عموما يعرف بترول الجزائر الأساسي باسم صحاري بلند Sahari blend ويتضمن جملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- ✓ بترول"صحاري بلند" عبارة عن مزيج خامات من حقول الجنوب الجزائري؛
- ✓ بالنظر إلى مؤشر درجة الكثافة النوعية يوصف بترول صحاري بلند بالخام الخفيف API(47.5°_43.5°) وهذا ما يجعله من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمنتجات البترولية الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها، ويمكن إدراج الشكل التالي لتوضيح توزيع المنتجات المتحصل عليها من عملية التكرير والمعالجة؛
- ✓ خام ذو محتوى كبريتي منخفض(0.1%).

إذن فبموجب هذه الخصائص كاد البترول الجزائري أن يصبح النفط المرجعي في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف الذي كان محور و قطب تحديد أسعار الأوبك.

الجدول رقم(2-9): التوزيع الجغرافي لاحتياطات المحروقات بالجزائر

المنطقة	حاسي مسعود	واد ميا	حوض اليزي	حوض رورد النوس	حوض اهانت تيميمون	حوض بركين	الأحواض الأخرى	المجموع
النسبة	46%	21%	14%	9%	4%	3%	3%	100%

Source: www.sonatrach.com

[1] مباركي كريمة،(2014/2013): استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1-سطيف، الجزائر، ص ص 106-107.

3- إنتاج المحروقات في الجزائر

تعد المنتجات والمشتقات المستخرجة من المحروقات من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وهي تتمثل في أنواع مختلفة من السوائل والغازات، إلى جانب العديد من المكثفات والمشتقات وأغلبيتها موجهة للتصدير، وعرف الإنتاج الوطني المحروقات تطورات عديدة من فترة لأخرى.

3-1- إنتاج الجزائر من البترول

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة في إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات1971 ،فمنذ هذا التاريخ وإنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): كميات إنتاج الجزائر من البترول يوميا

الوحدة:ألف برميل يوميا

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج البترول	1356.0	1221	1190	1162	1203	1203	1193	1157	1020.3	993.0	970.0

المصدر: التقرير السنوي للأوبك2013-2019

نلاحظ من خلال الجدول على مدى فترة الدراسة من 2008 إلى 2018 أن إنتاج النفط الخام في الجزائر في تذبذب مستمر، حيث مر بثلاث مراحل:

❖ الفترة الأولى من 2008إلى2011نلاحظ أن الإنتاج في تراجع أعلاها سنة 2008 حيث تراجع بنسبة 10%،2.5% ، 2.3% على التوالي من سنة 2008 إلى سنة2011، حيث يفسر أعلى إنتاج سنة 2008 بحاجة الاقتصاد الوطني للموارد المالية، وهذا بسبب الأزمة العالمية سنة2008 ، والانخفاض خلال هذه المدة (2008-2011) راجع إلى قرار منظمة أوبك القاضي بتخفيض الكميات المعروضة في السوق وذلك أثناء الاجتماع الذي انعقد بمدينة وهران سنة 2008 ليواصل انخفاضه إلى أن يصل إلى 1162 ألف برميل يوميا سنة2011.

❖ المرحلة الثانية (2012-2013) تميزت بثبات إنتاج النفط في الجزائر عند 1203 برميل يوميا.

❖ المرحلة الثالثة (2014-2018) واصل الإنتاج الانخفاض حيث انخفض بنسبة 18,6% من سنة 2014 لسنة 2018 ، حيث وصل إلى 970 ألف برميل يوميا، وهذا راجع للظروف التي تمر بها السوق الدولية للنفط جراء الانخفاض الرهيب الذي سجلته أسعار النفط بداية من شهر جوان2014 ، وقرارات الأوبك بخفض الإنتاج.

3-2- إنتاج الغاز الطبيعي

سجل إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر طفرة نوعية خاصة مع بداية الألفية نتيجة زيادة الطلب العالمي وكذا الطرب المحلي خاصة للاستخدام المنزلي، بعد تغطية نسبة كبيرة جدا من المناطق الحضارية وحتى الريفية بشبكة غاز المدينة، وكذا زيادة الطلب المحلي على هذه المادة الحيوية في حياة الإنسان،و الجدول التالي يبين تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم(2-11): إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر

الوحدة:مليار م^3

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج الغاز الطبيعي	201.18	196.94	192.7	190.12	182.6	179.49	186.72	183.82	193.15

المصدر: من إعداد الطلبات بالاعتماد على opec : annuelle statistical bulletin 2010-2017

إنتاج الغاز الطبيعي عرف تطورا خلال الفترة المستهدفة، فقد بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 قدرت بـ 201.18 مليار م 3سنة 2008 ، وهي أقصى قيمة سجلتها الجزائر إلى غاية 2016 ويرجع ذلك إلى الإصلاحات التي شهدها قطاع المحروقات وكذا إلى تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في السوق العالمية، وقد عرفت سنة 2013 تراجعا طفيفا في إنتاج الغاز الطبيعي حيث بلغ 179.49 مليار م^3/السنة وذلك بسبب الهجوم الإرهابي الذي عرفته محطة الحياة الغازية بعين أميناس بولاية إليزي، والذي تسبب في توقف الإنتاج من الغاز الطبيعي لأشهر عديدة. ليعرف سنة 2014 تحسنا حيث ارتفع بـ4.02 % مقارنة بالسنة التي سبقتها، ليتراجع سنة 2015 بـ2.9 مليار م^3/السنة، ليرتفع سنة 2016 حيث بلغ 193.15 مليار م^3/السنة.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية

يلعب قطاع الطاقة والنفط في الجزائر دورا هاما ورئيسيا في التنمية الاقتصادية، ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني تساهم المحروقات بأكثر من 60% في إيرادات الدولة.

1- مساهمة المحروقات في حجم الناتج الداخلي الخام

عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2018 معدلات نمو متباينة تناسبت في اغلب الأحيان مع تباين قيمة قطاع المحروقات التي تأثرت بالأسعار النفطية في الأسواق العالمية، هذا ما نتج عنه وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو قطاع المحروقات، وهو ما تبرزه معطيات الجدول الآتي:

الجدول رقم(2-12): مساهمة المحروقات في حجم الناتج الداخلي الخام

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	مساهمة المحروقات	نسبة مساهمة المحروقات%
2008	11090	4997.6	45.1%
2009	10034.3	3109.1	31%
2010	12049.5	4180.4	34.7%
2011	14526.6	5242.5	36.1%
2012	16209.6	5536.4	34.1%
2013	16647.9	4968	29.8%
2014	17228.6	4657.8	27.0%
2015	16702.1	3134.2	18.8%
2016	17406.7	3025.6	17.4%
2017	18906	3608.8	19.1%
2018	20189.6	4348.7	21.5%

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012-2018

الملاحظ من خلال الجدول أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 2008 إلى سنة2018 ما يعادل 28.6%من إجمالي الناتج المحلي الخام، حيث تباينت نسب مساهمة قطاع المحروقات من سنة لأخرى بلغت أقصاها 45% سنة 2008 وأدناها 17.4% سنة 2016، وقد تزامنت هذه النسب مع التقلبات التي شهدتها أسعار النفط ما يؤكد العلاقة القوية التي تربط بين أسعار النفط والناتج محلي الإجمالي، ومن الواضح أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج محلي الإجمالي بشكل خاص عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير في تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 11090 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 10034.3مليار دينار سنة 2009 وهذا راجع لانخفاض القيمة المضافة لقطاع المحروقات، لتعاود الارتفاع بداية من سنة 2010 نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب ازدياد الطلب العالمي على النفط بعد تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري.

واصل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه لكن الناتج المحلي للمحروقات تراجع بداية من 2013 حيث انخفض من 5536.54مليار دينار جزائري سنة 2012 إلى 4968مليار دينار جزائري سنة 2013 واستمرت في التراجع حتى أصبحت تمثل ما نسبته 17.4% من الناتج الإجمالي سنة 2016 وهذا نتيجة الانخفاض الشديد الذي سجلته أسعار النفط نهاية 2014 ، لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنتي2017/2018 بـ3608 مليار دينار جزائري و4348.7مليار دينار على التوالي بسبب التعافي في أسعار النفط قليلا.

من الملاحظ أيضا من الجدول انه خلال الفترة (2013-2016)باستثناء سنة 2015 التي سجل فيها تراجع في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بسنة 2014، رغم تراجع القيمة المضافة للمحروقات إلا أن الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا، وهذا يعود بالأساس إلى ارتفاع القيم المضافة المحققة سنويا للقطاعات الأخرى ممثلة في الفلاحة، الأشغال العمومية والخدمات بثلاث أضعاف تقريبا، لكن بالرغم من ذلك تبقى مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي محتشمة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يستحوذ على الحصة الأكبر.

2- مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

منذ وقت بعيد وصادرات قطاع المحروقات تسيطر على معظم قيمه الصادرات الجزائرية، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا ما سوف نوضحه من خلال ما يلي:

الجدول رقم(2-13): مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الصادرات الجزائرية	مساهمة المحروقات	نسبة مساهمة المحروقات
2008	5041.52	4951.46	98.2%
2009	3281.82	3225.81	98.2%
2010	4247.33	4175.22	98.3%
2011	5308.396	5218.972	98.3%
2012	5548.331	5458.903	98.3%
2013	5144.430	5061.250	98.3%
2014	4818.210	4683.740	97.2%
2015	3455.040	3306.940	95.7%
2016	3212.77	3060.03	95.2%
2017	3841.73	3689.83	96.04%

المصدر: تقرير بنك الجزائر السنوي 2012، 2017

من خلال معطيات الجدول يمكننا ملاحظة المكانة الهامة والمميزة التي يحتلها قطاع المحروقات، إذ أنه يسيطر على أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات، والنسبة المتبقية تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، باستثناء سنة 2016 التي شكلت فيها نسبة مساهمة صادرات المحروقات% 95.2 في إجمالي صادرات البلد، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار النفط إلى مستوياتها الدنيا حيث بلغت ما مقداره 43.44 دولار للبرميل، وكذا إلى السياسة التي انتهجتها الدولة والمتمثلة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات.

هناك عوامل كثيرة يمكن أن تكون قد ساهمت في ارتفاع حجم عائدات الصادرات الجزائرية خلال الفترة قيد الدراسة، حيث يعد السعر النفطي الأبرز فيها كون هذا الأخير يؤثر على صادرات المحروقات وهذه الأخيرة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، حيث عند سعر سنوي للبرميل 98.96 دولار كانت صادرات المحروقات 4951.46 مليار دينار جزائري سنة 2008 وبلغت حينها الصادرات الكلية للجزائر 5041.52مليار دينار جزائري، لكن مع انخفاض أسعار النفط سنة 2009 لتصل لحوالي 62 دولار للبرميل وتراجع المعدل السنوي

للبرميل النفط بـ36,61 دولار للبرميل مقارنة بسنة2008، انخفض حجم صادرات المحروقات ووصل إلى 3225.81 مليار دينار جزائري لينخفض بدوره إجمالي الصادرات حيث بلغ خلال ذات السنة 3281.82مليار دينار جزائري مع حلول سنة 2010 وتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، سجلت صادرات الجزائر ارتفاعا ملحوظا، اقترن بتحسن صادرات المحروقات وقد استمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة2014.

لكن انخفاض أسعار النفط سنة 2015 وتراجعها إلى52.79دولار للبرميل اثر سلبا على حجم الصادرات الإجمالية، حيث انخفضت بنسبة 42,51 % مقارنة بسنة2014، لتستمر في الانخفاض إلى أن وصلت سنة 2016 إلى 3212.77مليار دينار جزائري وهي أدنى قيمة تسجلها الصادرات الجزائرية منذ 2008 متأثرة بانخفاض صادرات المحروقات ووصولها إلى 3060.03مليار دينار جزائري التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط.

لترتفع مرة أخرى سنة 2017 بعد ارتفاع متوسط أسعار التصدير للبترول الخام بـ 20.3%حيث انتقلت من متوسط سنوي قدره 45 دولار للبرميل سنة 2016 إلى 54.1دولار للبرميل سنة2017.

وعلى العموم فان التحسن المسجل في قيمة صادرات البلد يجد أصله في تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا مقيدا وتابعا بشكل يكاد يكون مطلقا لمنتج واحد وهو المحروقات، في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات هامشية وتكاد لا تذكر.

وباعتبار أن هيكل صادرات الجزائر هو أحادي الأساس(ريع المحروقات ومشتقاتها)، فان تحقق توازن الميزان التجاري في الجزائر يتوقف على حجم عائدات المحروقات المرتبطة بدورها بحركة الأسعار في الأسواق العالمية.

3- مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة

تعتبر إيرادات المحروقات أهم مصدر لمداخيل الدولة، إلا أنها مرتبطة ارتباطا كبيرا بالصادرات النفطية وكمية الإنتاج وخاصة أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث عرفت إيرادات الجباية البترولية المدرجة في ميزانية الدولة تزايدا ملحوظا ووزنا مهما في مجموع العائدات الجبائية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-14): مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة

الوحدة: ألف دينار جزائري

السنوات	الجباية البترولية	الموارد العادية	مجموع الإيرادات	نسبة الجباية البترولية%
2008	1628500000	1158100000	2786600000	%58.44
2009	1835800000	1245700000	3081500000	%59.57
2010	1472400000	1520000000	2992400000	%49.20
2011	1561600000	1894050000	3455650000	%45.19
2012	1615900000	2204100000	3820000000	%42.30
2013	1577730000	2640450000	4218180000	%37.40
2014	1722940000	2961710000	4684650000	%36.78
2015	1682550000	3064880000	4747430000	%35.44
2016	2200120000	3435394000	5635514000	%39.04
2017	2776218000	3938047000	6714265000	%41.34
2018	2714469557.3	3793438091	6507907648.3	%41.7

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على قانون المالية 2009-2019

يظهر الجدول أعلاه تزايد مستمر في الحجم الجباية البترولية بصفة عامة مع تسجيل بعض التراجع في السنوات 2010، 2015 وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط وعدم وضوح التوقع بالنسبة للتحصيل، أما فيما يخص كل من الموارد العادية و المجموع العام للإيرادات فهما في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة.

أما فيما يخص نسبة الجباية البترولية من المجموع العام فنلاحظ تناقص مستمر (باستثناء سنة 2016) في اعتماد الميزانية العامة على الجباية البترولية، وحقيقة الأمر هي تزايد نسبة الموارد العادية بمعدل نمو 13.06% أكبر من الجباية البترولية 7,15% وهو مؤشر بالنسبة للاقتصاد أين الدولة تبحث عن تقليل اعتمادها على الجباية البترولية وزيادة الموارد العادية، إذا يمكن القول أن الجباية البترولية هي حجر الأساس في تمويل ميزانية الدولة وشريان الجزائر المالي.

المطلب الثالث: أهمية قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية

1-أهمية قطاع المحروقات على الاستثمار الأجنبي المباشر

سمح قانون صادر في أوت 1986 لسوناطراك بالانفتاح على أشكال متنوعة من الشراكة الاقتصادية، لكن وفق قاعدة أساسية هي أن تحتفظ في جميع تلك الشراكات بنسبة من الأسهم لا تقل عن 51%.

وفي عام1991 ، عزز قانون تنظيمي آخر آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر مما سمح للشركة بالتعاون مع أكثر من 130 مقاولة نفذت مشاريع استكشافية وإنتاجية متعددة للشركة، بموجب عقود ناهزت الثلاثين و تم توقيعها في العامين اللاحقين على تعديل الإطار القانوني ولعل أبرز هذه المشاريع أنبوب المغرب العربي الذي يزود اسبانيا والبرتغال بالغاز الجزائري[1].

كما كشف وزير الطاقة والمناجم السابق أن الجزائر في الآونة الأخيرة قد نفذت استثمارات ضخمة في مجال المحروقات بين2015و2020 بقيمة إجمالية ناهزت 100 مليار دولار بالمشاركة بين سوناطراك وشركائها،(كما أنه ونتيجة للمشاكل التي عرفتها سوناطراك في2009 ، فانه حصل تأخر في استلام بعض المشاريع الاستثمارية الجديدة مما أدى إلى حصول تراجع في قيمة الاستثمارات في الفترة(2010-2015)نتج عنها إيرادات بقيمة 14.01مليار دولار)[2].

2- أهمية قطاع المحروقات في الحد من البطالة

إن الجزائر من الدول الملمة بمشكلة القضاء على البطالة أو الحد منها لذا فهي تسعى جاهدة لتوفير مناصب عمل، فقطاع المحروقات له دور كبير في حل هذه المشكلة .

خلق قطاع المحروقات سنة 2018 أكثر من 9000 فرصة عمل مباشرة و بذلك وصل إجمالي عدد الموظفين 272000 موظف نهاية 2018[3].

---

[1] www.Aljazeera.net سوناطراك عملاق النفط الجزائري :19-08-2020

[2] www.radioalgerie.dz 2015-2010 19-08-2020: تحقيق أكثر من 14 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة ما بين

[3] وزارة الطاقة والمناجم ،الحصيلة السنوية لقطاع الطاقة، 2019، ص 03.

خلاصة الفصل

تحرص الجزائر على تحسين مناخها الاستثماري من خلال قوانين مشجعة على الاستثمار، وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا لما يوفره هذا الأخير من نقل للتكنولوجيا، تطوير طرق الإنتاج وغيرها من الفوائد التي يجنيها البلد المضيف.

رغم المساحة الشاسعة والمركز الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر، والإمكانيات والموارد الطبيعية التي تحوز عليها، إلا أنه لم ينعكس على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ظل ضعيفا ويتراجع خلال السنوات الأخيرة بل وأكثر من ذلك سجلت الجزائر حصيلة استثمارات أجنبية مباشرة واردة سلبية سنة 2015، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، وهذه الأرقام تعكس صورة المناخ الاستثماري الذي أجمعت أغلب المؤشرات المدروسة على ضعفه وعدم قدرته على جلب الاستثمارات الأجنبية، هذا وقد جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حاملا معه نص القاعدة 49/51% الذي اعتبره الكثير عامل مثبط لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بينما أكدت السلطات الجزائرية أن هذه القاعدة ليس الهدف منها إعطاء أفضلية للمستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي بل تأتي في إطار فلسفة تفضيلية تعرف" الاستثمار المشترك".

يستحوذ قطاع المحروقات على مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد عن طريق إيرادات تصدير البترول والغاز، الأمر الذي يؤدي في كل مرة وقوع الاقتصاد الجزائري في أزمة. لا يزال وبعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي في الجزائر، من خلال مساهمته في حجم الصادرات التي تتراوح في أغلب الأحيان بين 96 و 98%، ومساهمته في الموازنة العامة للدولة من خلال الجباية البترولية، بالإضافة استخدام الفوائض البترولية في تخفيض حجم المديونية وإسهامها في تنفيذ البرامج التنموية في الجزائر.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد

بهدف تنمية وتطوير قطاع المحروقات لجأت الحكومة الجزائرية إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تنجز في إطار الشراكة مع سوناطراك، كوسيلة فعالة تساهم في توفير رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا التي يحتاجها القطاع، ومن ثم تفعيل نتائج الاستكشافات النفطية، ونظرا للثروة المحروقاتية الهائلة التي تملكها الجزائر، إلا أنه تعذر عليها استغلال هذه الثروة على أحسن وجه، وصعُب عليها الاستفادة منها وهذا ما حتم عليها اللجوء إلى بدائل طاقوية من خلال تشجيع قطاع الزراعة والتصنيع، كذا تنمية السياحة والطاقات المتجددة، حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لهذه التفاصيل بدقة من خلال ثلاث مباحث أساسية.

المبحث الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات

المبحث الثاني: البدائل المتاحة لقطاع المحروقات الجزائري

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

المبحث الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات

تعتبر الشراكة الأجنبية من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية المعاصرة، وهي إستراتيجية لتطوير وتعزيز قطاع المحروقات وزيادة إنتاجيته من خلال إبرام عقود شراكة مع العديد من الشركات الأجنبية الرائدة لتوسيع خطوطها الإنتاجية، وهذا ما لجأت له الشركة الوطنية سوناطراك سنفصله في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات

قبل تقديم الدور الذي تلعبه شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات، لابد من تحديد مفهوم الشراكة الأجنبية لاسيما في قطاع المحروقات.

1- مفهوم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات[1]

الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي، وذلك في مجال قطاع المحروقات على أساس ثابت، دائم وملكية مشتركة. يساهم كل منهما في الجانب المالي، التقني (التكنولوجيا) والتجاري بغرض إنجاز المشروع طبقا للأهداف المسطرة.

ما التعريف المعتمد من قبل القانون الجزائري للمحروقات وهو التعريف الوارد في قانون 05 / 07، عرف الشراكة الأجنبية على أنها عقد بين المؤسسة الوطنية والشخص المعنوي الأجنبي أو الأشخاص المعنويين الأجانب، حيث تحدد القواعد التي يخضع لها ا لاشتراك، لاسيما المساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج، ثم كيفية انتفاع الشريك الأجنبي.

اقتصر المشرع الجزائري في تعريفه على توضيح نطاق الشراكة، إذ ركز على أن للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائر، تنشأ إلا مع المؤسسة الوطنية سوناطراك، وفقا لعقد شراكة يتضمن كافة البنود التنظيمية.

[1] منال مليزي، مخلفي أمينة، (2019): أثر تطور الاطار القانوني للمحروقات على الشراكة الأجنبية في الجزائر' دراسة تحليلية خلال الفترة(1986-2017)'، Global Journal of Economics And Business، (العدد 02)، ص 173.

2- دور شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات وشركة سوناطراك العمود الفقري وشريان الحياة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فجميع السياسات الاقتصادية التنموية المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته الزراعية، والصناعية والسياحية وغيرها منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات.

شركة سوناطراك هي الشركة النفطية الوطنية الوحيدة التي تمتلكها الدولة في هذا القطاع، أسستها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة وهذا بهدف بسط سيطرتها على الثروة النفطية الوطنية، وتعتبر شركة سوناطراك هي التي ساهمت في تطوير قطاع المحروقات الوطني بنسبة كبيرة، سواء كان ذلك بمجهوداتها وإمكاناتها الخاصة، أو عن طريق الشراكة بينها وبين الشركات الأجنبية. لكن وبالرغم من وجود الشراكة الأجنبية فعلا على أرض الواقع ولكنها تتصف بالضالة، لخوف الشركات النفطية الأجنبية من المغامرة في الجزائر من جهة، ولضرورة استحواذ سوناطراك على 51% من كل مشروع، وهذا ما جعل شركة النفط الوطنية سوناطراك تحتل المرتبة الأولى والمكانة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل صادراتها 95% من صادرات الجزائر الإجمالية.

بفضل التطور الذي حققته شركة سوناطراك جعلها تتحول إلى مجمع بترولي يملك الكثير من الشركات البترولية الفرعية، حيث أفرزت ثلاث مجموعات صناعية تابعة لها: مجموعة الخدمات الشبه بترولية، مجموعة الهندسة والبناء، مجموعة النقل الجوي، إضافة إلى ثلاث شركات قابضة أو ما يعرف بالانجليزية بـ هولدينغ Holdingوهي شركة هولدينغ للاستثمار والمساهمات، وهولدينغ تثمين المحروقات، وهولدينغ الكيمياء والبتروكيمياء.

عموما سوناطراك أصبحت تملك العديد من الفروع مثل المؤسسة الوطنية لخدمات الآبارENAGEO، المؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR وغيرها. تعتبر شركة سوناطراك من أنجح الشركات وفي كل فروعها خاصة تلك التي تملكها الشركة الأم بنسبة100%، إن مجمع سوناطراك البترولي يسيطر على قطاع المحروقات الوطني بشكل كلي وهذا ابتداء من عمليات البحث والاستكشاف إلى عمليات النقل والتوزيع، حيث أنها تتبنى الآن إستراتيجية عالمية تسعى من خلالها إلى الاستثمار في الكثير من دول العالم" في إفريقيا سوناطراك لها استثمارات في مالي، النيجر، ليبيا، مصر، وأوروبا حاليا تستثمر في إسبانيا، إيطاليا، البرتغال وانجلترا، أما أمريكا اللاتينية نجد سوناطراك تستثمر في فنزويلا و أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية"، سوناطراك تتطور بخطى

ثابتة وتسير تدريجيا نحو العالمية، فعلى سبيل المثال اكتشفت سوناطراك في نشاطها بالجزائر 33 بئرا بمفردها سنة 2018، ولم تكتشف أي بئر عن طريق الشراكة في نفس السنة، وهذا دليل على أن سوناطراك قادرة على احتلال المراتب الرائدة في العالم[1]. والجدول التالي يوضح الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك والشركات الأجنبية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2011-2018.

الجدول رقم(3-1): الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك والشركات الأجنبية النشطة في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اكتشافات سوناطراك لوحدها	19	24	29	30	22	32	33	30
اكتشافات الشركات الأجنبية	01	07	03	02	01	01	-	-
المجموع	20	31	32	32	23	33	33	30

SOURCE : MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE Bilan des Realisations du secteur années ,2012 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن عدد الآبار المكتشفة في تزايد مستمر خلال الفترة 2011-2018 حيث ارتفع العدد الإجمالي للآبار المكتشفة سنويا من 20 بئر سنة 2011 إلى 30 بئرا سنة 2018، أي بفارق قدره 10 أبيار وتبقى سوناطراك تستحوذ على أكبر قدر من الاكتشافات حيث أنها اكتشفت منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2018(219) بئرا، أما الشركات الأجنبية فقد اكتشفت خلال الفترة 2011-2018 (15) بئرا. كما أن المتتبع لقطاع المحروقات الوطني يلاحظ بأن سوناطراك تسيطر حتى على إنتاج المحروقات والجدول الموالي يوضح بنية تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة 2011-2018.

[1] وحيد خير الدين،(2013): أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 186-188.

الجدول رقم(3-2): تطور الإنتاج الكلي للمحروقات في الجزائر في الفترة (2011-2018)

السنة	الإنتاج الكلي	حقول سوناطراك	حقول الشراكة	نسبة الشراكة%
2011	205.8	146.9	58.9	28.6
2012	194.6	143.7	50.9	26.1
2013	186.9	141.3	45.6	24.4
2014	195.2	145.9	49.3	25.2
2015	191	144	47	24.60
2016	192.3	147.2	45.1	23.45
2017	196.5	149.9	46.6	23.71
2018	192.3	143.9	48.4	25.16

Source : Rapport Annuel Sonatrach 2013,2018.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع وتذبذب ملحوظ في كمية الإنتاج الكلي للمحروقات من سنة لأخرى، حيث انخفض الإنتاج من 205.8 مليون طن برميل مكافئ خلال سنة 2011 إلى 192.3 مليون طن برميل مكافئ سنة 2018، أي بانخفاض يقدر ب 13.5 مليون طن برميل مكافئ (تراجع إنتاج المحروقات تزامن مع انهيار أسعار النفط في السوق العالمي). كما ارتفع كل من الإنتاج الكلي للمحروقات، إنتاج حقول سوناطراك وحقول الشراكة الأجنبية في سنة 2014 إلى 195.2 مليون طن برميل مكافئ، 145.9 مليون طن برميل مكافئ و49.3 مليون طن برميل مكافئ على التوالي، نتيجة الإصلاحات المتبعة التي كان لها أثر في استقطاب الشركات الأجنبية وزيادة الاكتشافات.

وفي سنة 2015 تراجع الإنتاج بسبب تأخر إطلاق بعض المشاريع، بالموازاة مع الانخفاض الطبيعي لمستويات الإنتاج في بعض الحقول. يعود ارتفاع الإنتاج سنة 2016 إلى زيادة الإنتاج من الحقول التي تديرها سوناطراك لوحدها، ولاسيما الغاز الطبيعي في منطقة رورد نوس وبعض الحقول في مناطق حود برقاوي (HAOUD BERKAOUI)وغاسي الطويل. وإنتاج سوناطراك في إطار الشراكة على الرغم من أنه شهد انخفاض في الأداء بشكل عام، فقد سجلت بعض الحقول زيادة في الإنتاج لاسيما حقول عين صالح، بئر السبع.كذلك سنة 2017 تفسر الزيادة في الإنتاج الذي قدر بـ 196.5 مليون طن برميل مكافئ، بارتفاع إنتاج

الغاز الطبيعي الذي عوض الانخفاض في المنتجات السائلة خاصة النفط الخام بعد تنفيذ اتفاقية أوبك لخفض الإنتاج، في المقابل سنة 2018 تراجع الإنتاج الأولي للمحروقات بنسبة 2.1%، من 196.5 مليون طن برميل مكافئ سنة 2017 إلى 192.3 مليون طن برميل مكافئ سنة 2018.

مما يجدر الإشارة إليه أن انخفاض الإنتاج الكلي للمحروقات من جهة، وإنتاج حقول الشراكة الأجنبية من جهة أخرى، من سنة 2011 إلى سنة 2018 يعود إلى صرامة القوانين المتعلقة بالمحروقات والتي لم تكن تسمح للشركات الأجنبية باستغلال وتطوير الآبار المكتشفة من قبل والتي كانت محتكرة من قبل سوناطراك.

المطلب الثاني: العقود البترولية لسوناطراك مع الشركات الأجنبية

بعد إحداث تغييرات في قوانين المحروقات في الجزائر، وتم فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذا القطاع، حيث تتم هذه الاستثمارات بالشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك، وفيما يلي تفصيل عن كيفية سير هذه العقود.

1- أنواع العقود النفطية

1-1- عقود تقاسم الإنتاج [1]

هي عبارة عن صيغة تمنح بموجبها الدولة مالكة الأرض ترخيص حصري للمتعاقد، للقيام بأنشطة الاستكشاف في ميدان منجمي مع تحمله لجميع مخاطر الاستكشاف. بموجب هذه الصيغة تحتفظ الدولة أو ممثلها (الشركة الوطنية) بحقوقها المنجمية، والاحتياطات، المرافق والإنتاج المستقبلي. وللمتعاقد الحق في الإنتاج (الاستغلال)، لكنه لا يمتلك الحقل على عكس عقود الامتياز التقليدية القديمة منها والحديثة. في حالة الاكتشاف التجاري والبدء في الإنتاج، يحصل المتعاقد على جزء من الإنتاج من أجل تغطية تكاليف الاستكشاف، والذي يدعى نفط التكلفة. والجزء المتبقي من الإنتاج والذي يدعى نفط الربح، يتم تقاسمه بين المتعاقد والدولة الممثلة في الشركة النفطية الوطنية، أما في حالة غياب الاكتشاف التجاري فإن مجموع التكاليف تبقى على عاتق المتعاقد.

[1] معداوي نجية،(2015): عقود البترول في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية(العدد08)، ص 395.

1-2- عقود الامتياز[1]

بموجب هذه العقود تنقل الملكية أو الحق (Property interest) إلى المقاول، حيث يمنح المقاول الحق بالقيام بأعمال استكشاف والتطوير والإنتاج والتسويق، أي بمفهوم "ملكية الأرض و باطنها". وتعرف هذه العقود بعقود الضرائب.

يختلف عقود الامتياز من عقد إلى آخر، غير أن السمات الرئيسية يمكن إيجازها بالآتي:

- يمتلك المقاول ما يتم اكتشافه من احتياطيات نفطية.
- يدفع المقاول للدولة ضريبة، قد تكون هذه الضريبة ثابتة أو متغيرة بحسب معدل الإنتاج، أو زيادة الأسعار أو نسبة إنتاج الزيت إلى الغاز أو غير ذلك.
- يخضع المقاول لضرائب الدخل و/أو ضرائب إنتاج و/أو ضرائب مبيعات.
- طول مدة الامتياز.

هذا العقد فرض نفسه في فترة كان ميزان القوى لصالح الشركات النفطية الدولية.

1-3-..عقود الخدمات[2] تنقسم إلى نوعين هما:

- عقد خدمة ذات المخاطر والذي يطلق عليه اسم عقد المؤسسة أو الوكالة؛
- عقد المساهمة التقنية دون المخاطر.

بالنسبة لعقد الخدمة ذات المخاطر فإن الشريك الأجنبي يتحمل كاملا تمويل عمليات البحث وتكمن المخاطرة في إمكانية بحث بترولي فاشل، مما يعدم كل إمكانية تسديد المصاريف الخاصة بعملية البحث أو التنقيب. خلافا عن عقد تقاسم الإنتاج، ففي حالة الاكتشاف يسدد للشريك مصاريفه والخدمات المقدمة وهذا نقدا أو عينا. أما عن عقد المساهمة التقنية دون المخاطر تقدم الشركة الأجنبية في إطاره خدمات للشركة الوطنية التي تتحمل وحدها المخاطر المالية للاستغلال والإنتاج. في هذه الحالة وفي إطار الشراكة:

- يدفع للشريك الأجنبي مبلغ عيني أو نقدي الذي يجب أن لا يتجاوز 29% من الإنتاج المكتشف؛
- إذا تم الاتفاق على الدفع عينا حصة الشريك الأجنبي تسلم بقيمة التسليم في ميناء الشحن مع جميع الأعباء والرسوم.

---

[1] https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-contracts-arabic/ AONG WEBSITE FREE Petroleum Books and Videos لترتيبات التعاقدية في الصناعة النفطية عبدالله حمود إسماعيل – باحث نفطي

[2] برجي نسرين،(2008): الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على قطاع المحروقات مع إشارة خاصة لحالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي العربي ين مهيدي – أم البواقي، الجزائر، ص 184.

2- العقود النفطية في الجزائر[1]

2-1- إسهام الشراكة

كان اللجوء للشراكة خيارًا استراتيجيًا للجزائر التي تهدف من خلاله لتقاسم المخاطر المتعلقة بنشاط الاستكشاف وللاستفادة من المساهمات التكنولوجية والمالية اللازمة لإحياء النشاط المتعلق بالمحروقات، الذي شهد ركودا في نهاية الثمانينات. عند فتح المجال المنجمي في الجزائر للشراكة الأجنبية من أجل المساهمة في تطويره، تم اعتماد الأشكال التعاقدية الثلاثة في القانون 86-14، حيث في الفترة بين 1987 و2005 تم إبرام 83 عقد بينها فقط عقدين من نوع الامتياز على شكل المساهمة وعقدين من نوع عقود الخدمة ذات المخاطر وباقي العقود هي عقود تقاسم الإنتاج، منها عقود أبرمت في إطار التفاوض المباشر مع شركات النفط الدولية، ومنها عقود منحت في إطار العروض التنافسية التي تم إطلاقها في الفترة 2000-2005.

2-2- الآليات التعاقدية لتقاسم الإنتاج

لا يرتبط تقاسم الإنتاج بين الشريك الأجنبي وسوناطراك بمعدل تمويل العمليات النفطية وحدها في إطار عقود تقاسم الإنتاج، بل يتم احتساب حصة الإنتاج المستحقة للشريك الأجنبي بناء على استرجاع التكاليف المتكبدة وكذا منحه قسط من أرباح المشروع، وفقًا لعملية تأخذ بعين الاعتبار مستوى الإنتاج وسعر النفط. يتم تفصيل الآلية كالتالي:

- أولاً، وبعد دفع الرسوم على كميات النفط المنتجة، يشرع المستثمرون(الشريك الأجنبي وسوناطراك) في استرجاع التكاليف حسب الأولوية المحددة بموجب العقد؛
- يتم تقاسم الإنتاج المتبقي، بعد دفع الرسوم واسترجاع تكاليف المستثمرين، بين الشريك الأجنبي وسوناطراك وفقا لصيغة تأخذ بعين الاعتبار مستوى الإنتاج وسعر النفط الخام. تنخفض النسبة المئوية للشريك الأجنبي لكل قسط إنتاج مع ارتفاع مستوى الإنتاج؛
- يتم حساب هذه الحصة من الإنتاج الموجهة إلى الشريك الأجنبي مع أخذ المناخ المحدد لأسعار النفط بعين الاعتبار. في حالة ما إذا ارتفعت الأسعار، يتم تطبيق مقياس تصحيحي (حد أقصى للسعر) قصد تقليص دخل الشريك الأجنبي؛

[1] LES CONTRATS PETROLIERS Evolution et Perspectives ,p p 3,6.

– تخضع سنويا حصة الشريك الأجنبي لقاعدة 49 %، في إطار استرجاع تكاليف استثماراته وكذا الربح الناجم عنها (حقوق الشريك)، مما يحد من اقتطاعاته في الإنتاج بهدف تخصيص 51 % من الإنتاج للطرف الجزائري (الدولة وسوناطراك)؛

– في حالة تجاوز حقوق الشريك الأجنبي نسبة 49 %من الإنتاج، يتم إرجاع الفرق بين حقوق هذا الشريك ونسبة 49 % من الإنتاج إلى السنوات التالية حتى يتم إزالة هذا الفرق؛

– تجدر الإشارة إلى أن احتمال حدوث تجاوز حد نسبة 49 % يبقى وارد فقط خلال السنوات التالية لمراحل الاستثمار. نادراً ما يستخدم مبدأ التأجيل خارج المراحل التي تتسم باسترجاع قوي للتكاليف (تكاليف النفط). خارج فترة استرجاع تكاليف التطوير والاستكشاف، استرجاع التكاليف لا يخص سوى نفقات التشغيل والنقل بشكل عام، تبلغ الحصة التي تعود للشريك الأجنبي حوالي 18%.

2-3- الشراكة التجارية[1]

تخضع الشراكة التجارية إلى القانون الجزائري وتكون نسبة مساهمة الشركة الوطنية سوناطراك 51% على الأقل، أما فيما يخص طرق التمويل ومبادئ الفوائد المستحقة فهي نفسها كما في حال الاشتراك بالمساهمة وسنقف أمام حالتين:

– يوزع الإنتاج بين الشركاء، بحيث يدفع كل الأطراف الإتاوة والضريبة النسبية على حصته؛

– الشركة التجارية تقوم بتسويق الإنتاج و عليها دفع الإتاوة والضريبة.

3- بعض عقود الشراكة لشركة سوناطراك مع الشركات الأجنبية

منذ بداية تأطير قطاع المحروقات في الجزائر ونتيجة لتعديل قانون المحروقات سنة 1986 توجهت سوناطراك للشراكة الأجنبية، وفق العقود المذكورة أعلاه وقد دخلت للجزائر منذ ذلك الوقت اكبر شركات النفط العالمية بغية الاستثمار في إطار عقود مشاركة، وفي ما يلي بعض العقود[2] :

- شركة أنادركو ANADARKO الأمريكية وهي أول شركة تدخل الجزائر سنة 1989 باستثمار قدره 150 مليون دولار على مدى خمس سنوات؛

[1] برجي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2] La Revue du Sonatrach , n°29 ,Octobre 2001, p. 16.

- Total Fina Eff المجموعة الفرنسية باستثمار إجمالي قدره 18.5 مليون دولار على مدى خمس سنوات؛

- شركة الكندية First Calgary Petroleum باستثمار إجمالي قدره 26.25 مليون دولار على مدى خمس سنوات؛

- مجموعة Repsol-YPF الإسبانية باستثمار إجمالي قدره 17 مليون دولار على مدى خمس سنوات.

ونتيجة لتعديل 1991 كذلك تم ابرام عقود مع شركات النفط عالمية للاستثمار في الجزائر:

- أفريل 1993 أمضت سوناطراك عقد شراكة مع شركة بيترو كندا لمدة 10سنوات، باستثمار يقدر ب 345 مليون دولار يتعلق بتأهيل اليد العاملة في مجال المحروقات[1]؛

- ديسمبر 1995 وقعت سوناطراك مع بريتش بيترليوم (BP) عقدا مدته 30 سنة (سنتين للبحث، أربع سنوات للأشغال، 24 سنة للاستغلال والإنتاج)، بلغت قيمة الاستثمار 3 مليار دولار أمريكي حيث بلغت حصة سوناطراك 1015 مليار دولار أمريكي[2]؛

- سنة 1996 أبرمت سوناطراك عقد شراكة مع الشركة الماليزية " بيتروناس " ويمثل العقد الحادي عشر منذ 1993، مدة خدمته 07 سنوات يتعلق بالبحث في المنطقة الشمالية الشرقية لحاسي مسعود، ويتضمن استثمارا قدره 38 مليون دولار[3]؛

- ماي 1997 وقعت سوناطراك عقد شراكة من نوع تقاسم الانتاج مع شركة أجيب الإيطالية، مدته 5 سنوات بمبلغ 31.7 مليون دولار أمريكي، ويشمل العقد القطعة 213 الواقعة في الجنوب الغربي لحاسي مسعود، ويعتبر هذا العقد الخامس الذي توقعه هذه الشركة مع سوناطراك[4]؛

- سنة 1998 أمضت شركة سوناطراك عقد شراكة مع شركة أموكو مدته 20 سنة من نوع تقاسم الإنتاج لتطوير استغلال أربعة حقول غازية مكشفة في منطقة " عين أمناس "، حيث قدمت هذه الشركة مبلغ 30 مليون

[1] بن ضياف جميلة،(2010): دور الشراكة الأجنبية في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران–وهران، الجزائر، ص 149.

[2] النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، السنة 21، العدد12 (ديسمبر 1995)، ص20.

[3] La Revue du Sonatrach , n°29 ,Octobre 2001, p17.

[4] La Revue du Sonatrach , n°07 ,juillet 1997, p19

دولار كحق الدخول وقيمة الإستثمار هي 790 مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ 110 مليون دولار أمريكي تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الإستثمار[1]؛

- جويلية 2000 وقعت سوناطراك عقدا بقيمة 1.03 مليار دولار أمريكي مع الشركة الأسترالية BHP يتعلق بتطوير أربع مكامن غازية بمنطقة أوهانيت بمقاطعة اليزي في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية، وينص العقد على تحمل الشركة الاسترالية وشركاتها جميع التكاليف المتعلقة بتطوير الأماكن الأربعة والتزامها بإنتاج 710 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي[2]؛

- سنة 2002 إمضاء عقد شراكة مع مجموعة BP. AMOCO باستثمار قيمته 2.5 مليار دولار، بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري، حيث تملك شركة سوناطراك حصة قدرها 35 ٪، ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج الغاز الطبيعي واكتشاف احتياطات جديدة[3]؛

- أوت 2001 أبرمت سوناطراك عقد تقاسم إنتاج حول مشروع عين صالح مع ستات أويلSTATOIL بحصة 32%، بريتش بتروليوم BP بحصة 33 % والحصة الباقية تحوز عليها سوناطراك تقدر بـ 35%، يهدف هذا المشروع لرفع من الإنتاج الكلي للغاز في الجزائر بـ حوالي 15%، وقدرت تكلفة المشروع بـ 2.7 مليار دولار أمريكي[4]؛

- جانفي 2010 سوناطراك توقع عقد لاستكشاف واستغلال المحروقات مع أينال الإيطالية وريبسول REPSOL الإسبانية، جي دي اف سوييز الفرنسية في منطقة جنوب شرق إيليزي؛ سنة 2017 تنازلت الشركتين الإيطالية والفرنسية عن حصصهما لسوناطراك، حيث أصبحت حصة سوناطراك 64.5 % وريبسول 35.5% [5]؛

- ديسمبر 2010: وقعت سوناطراك عقد مع شركة تكنيبTECHNIP الفرنسية لتحديث وإعادة تأهيل مصفاة النفط الواقعة بالجزائر العاصمة بتكلفة 67.8 مليار دينار أي 900 مليون دولار أمريكي[6]؛

---

[1] بن ضياف جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، السنة 26، العدد 8 و 9، سبتمبر 2000، ص 18.

[3] بن ضياف جميلة، المرجع نفسه، ص 150.

[4] برجي نسرين، مرجع سبق ذكره،ص 189.

[5] www.aps.dz الموافقة على ملحق عقد بين مجمع سوناطراك وشركات طاقوية أجنبية: 29/07/2020.

[6] ARABIC .PEOPLE. com **سوناطراك الجزائرية توقع عقدا مع شركة فرنسية لتحديث مصفاة نفطية بتكلفة قاربت 900 مليون دولار**: 02-08 2020

- ماي 2014 وقعت سوناطراك عقد مع بتروفاك البريطانية بهدف إنجاز منشآت في حقول غاز جنوب غرب الجزائر بقيمة 976.05 مليون دولار، يعد المشروع من المشاريع الأولى التي سيتم تطويرها في منطقة الجنوب الغربي الجزائري الذي يتوفر على احتياطات كبيرة من الغاز[1]؛

- نوفمبر 2016 وقعت سوناطراك عقد مع الشركة الصينية للهندسة والبناء والنفط CBOCلإعادة تأهيل أحد المصافي في منطقة سيدي رزين ببراقي، وقد تم اختيار الشركة من بين سبع شركات تقدمت للفوز بالمناقصة [2]؛

- ديسمبر 2017 وقعت سوناطراك عقد لتطوير حقل غاز بتيميمون، في إطار الشراكة مع المجمع الفرنسي توتال TOTAL بحصة 37.78% والشركة الطاقوية الإسبانية CEPSA 11.25% أما سوناطراك شريكة بحصة 51[3] %؛

- وقعت سوناطراك عقد مع مجمع توتال الفرنسي TOTAL وريبسول REPSOL الإسبانية عقد شراكة ثلاثي لاستكشاف واستغلال الغاز بحقل عين فوي تابنكورت بالرقعة 238، الواقع في حوض إليزي جنوب الجزائر. بلغت قيمة المشروع الاستثماري 324 مليون دولار أمريكي يمتد لـ 25سنة، تموله سوناطراك بنسبة 51%، توتال 26.4% وريبسول 22.6%[4] ؛

ملاحظة: أول عقد لاستغلال حقل عين فوي بشراكة ثلاثية مع نفس الشركات كان في مارس 1999.

- جويلية 2018 وقعت سوناطراك عقد شراكة مع إيني الإيطالة، بغرض الاستكشاف والتطوير في منطقة حوض بركين، من خلال تحسين البنية التحتية وإنشاء خط أنابيب غاز بطول 180 كلم[5]؛

- جانفي 2019 توقيع عقد بين سوناطراك والشركة الصينية الهندسية، متعلق بدراسة وتوريد وبناء أنابيب للغاز الطبيعي المسال، والبنى التحتية البحرية والموانئ، على مستوى ميناء سكيكدة للمحروقات، حيث مدة المشروع 28 شهر، بمجرد اكتماله سيسمح هذا المشروع بتحميل ناقلات الغاز الطبيعي المسال ذات السعة الكبيرة البالغة 220000متر مكعب[6]؛

---

[1] SPA.gov.SA :سوناطراك الجزائرية توقع عقدًا مع بتروفاك البريطانية 29-07-2020

[2] النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، السنة 42، العدد11،نوفمبر 2016، ص 10 .

[3] SONATRACH News, n 01décembre 2017, p 04.

[4] النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، السنة44، العدد 7، جويلية 2018، ص7.

[5] SONATRACH News, n05,juillet 2018,p04.

[6] SONATRACH New,N11, janvier 2019, p 2.

- جانفي 2020 وقعت سوناطراك عقد مع الشركة الاسبانية تيكنيكاس رونيداس وشركة كوريا الجنوبية سامسونغ للهندسة، لإنجاز محطة لتكرير النفط على مستوى حوض الحمراء بحاسي مسعود، يهدف الاتفاق إلى إنجاز محطة لتكرير النفط الخام بتصفية عميقة بطاقة 5 مليون طن سنويا، وبلغت قيمة العقد 440 مليار دج حوالي 3.7 مليار دولار أمريكي. تم التوصل لهذا الاتفاق عقب مناقصة أطلقها مجمع سوناطراك سنة 2017.[1]

المطلب الثالث: تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

سعت الدولة إلى تطوير وتنمية قطاع المحروقات لنا له من أهمية بالغة و ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الوطني وبما أن هذا القطاع يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتقنيات تكنولوجية، عمدت الدولة إلى إدخال المستثمرين الأجانب في هذا القطاع ذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل فعالة، ذو أثر بالغ. وعليه سيتم عرض الآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات.

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الإنتاج[2]

تترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج آثار عديدة، منها ما كان إيجابيا ومنها ما كان سلبيا.

1-1- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج

يمكن تحديد أهم الآثار الإيجابية التي تحققت في قطاع هيكل الإنتاج بفعل التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في رفع طاقة الإنتاج إلى مستويات غير مسبوقة والسبب في ذلك توسع قاعدة الإنتاج، أي زيادة عدد الآبار المنتجة، والتحسن المسجل في إنتاجية الآبار بعد تحسن في معدلات الاسترجاع.

1-1-1- ارتفاع طاقة الإنتاج بعد زيادة عدد الآبار المنتجة: إن الهدف الرئيسي لسياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات هو رفع طاقة الإنتاج لمختلف أنواع المحروقات قصد مواجهة ارتفاع الطلب المحلي على الطاقة وزيادة أحجام الكميات الموجهة للتصدير، أو المحافظة على مستوياتها

[1] SONATRACH.com/WP_content/uploads/2020/01/CP-du 09-01-2020-AR-FR.PDF. بيان صحفي لسوناطراك

[2] سرايري بلقاسم،(2019)،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ص ص، 247-248.

وذلك من خلال الاستعانة برؤوس الأموال والخبرة الموجودة لدى الشركات الدولية العاملة في قطاع البترول والغاز.

1-1-2- تحسين إنتاجية الآبار في الحقول: الأثر الثاني في قطاع الإنتاج الذي أفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحسين مستوى إنتاجية الآبار عبر تحسين معدل الاسترجاع، تحقق هذا الأثر بفضل استخدام الشركات الأجنبية للقدرات التكنولوجية والخبرة الكبيرة المتراكمة لديها.

1-2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج

رغم الآثار الإيجابية التي يفرزها الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج، إلا أنه يترتب عليه بعض الآثار السلبية أيضا يمكن حصرها في ما يلي:

1-2-1- تركيز سوناطراك نشاط الإنتاج والاستغلال في حقول الشراكة: إن التحول الهيكلي في قطاع الإنتاج والذي يعكسه التراجع التدريجي لمستويات الإنتاج في الحقول المستغلة بشكل إنفرادي من قبل سوناطراك في المقابل نمو مستويات الإنتاج في حقول الشراكة، مما يعني تركيز الإنتاج في الحقول المشتركة وهذا أكبر دليل على غياب الرؤية الإستراتيجية لدى سوناطراك للمحافظة على درجة استقلالية عالية في الإنتاج، تصرفت سوناطراك كل هذه السنوات وكأنها لا تملك أي خيار آخر وأن المطلوب منها فقط هو مسايرة استراتيجيات هذه الشركات، وتركيز جل استثماراتها في المشاريع المشتركة.

1-2-2- تكثيف إنتاج الخام واستنزاف الثروات: تدفع سياسة تكثيف الإنتاج في أحيان كثيرة إلى عدم الالتزام بقواعد الاستغلال الرشيد للاحتياطات ما يلحق أضرار جسيمة بالحقول، خصوصا عندما تتقاطع مصلحة البلد المنتج مع مصلحة الشريك الأجنبي لأنه في الحالة العامة الاعتيادية لعمليات الاستغلال المشترك للاحتياطات المكتشفة في إطار عقود الشراكة، تكون مصلحة البلد المنتج تختلف عن مصلحة الشركة الأجنبية. إن عملية التزام الشركات الأجنبية بالقواعد المطلوبة عند استغلال الاحتياطات، خصوصا عند اقتراب موعد نهاية الرخصة يؤدي إلى تسريع عملية استنزاف الاحتياطات الموجودة في الحقول.

1-2-3- إهمال تطوير قطاع التكرير وإنتاج المشتقات النفطية: إن تطبيق نظام تقاسم الإنتاج القاضي بمشاركة شركة سوناطراك في كل المشاريع، ثم مسايرة هذه الأخيرة للاستراتيجيات الاستثمارية للشركات الأجنبية القائمة بالأساس على تكثيف إنتاج الخام، وما يتبع ذلك بالمنطق من ارتفاع لتكاليف الاستثمار والاستغلال.

أحدث التوجه الاستثماري السابق مع مرور الزمن تغيرا كبيرا في هيكل إنتاج المحروقات، تجسد في شكل اتجاه متزايد نحو إنتاج الخام في مقابل جمود إنتاج المشتقات النفطية، بل وتراجع أحيانا، وقد نشأ عن ذلك تأخر في مواكبة تطور حجم الاستهلاك في السوق الداخلية وصعوبة في تأمين حصة التصدير من المشتقات، بعد استقرار إنتاج معامل التكرير العاملة في الجزائر.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات على ميزان المدفوعات

قبل الإشارة إلى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات، فإنه يجب التطرق إلى إيرادات الصادرات من المحروقات حيث انه بعد عمليات البحث والاستكشاف والإنتاج تأتي عملية التسويق وفيها يسوق جزء من المحروقات إلى السوق الوطني أما الجزء الأكبر فيوجه كصادرات إلى العالم الخارجي.

الجدول رقم (3-3): إيرادات صادرات المحروقات بالنسبة للصادرات الكلية للجزائر

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.74	60.59	78.59	45.18
صادرات المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الصادرات	57.09	72.89	71.74	64.38	60.04	34.57	29.31	34.57	41.1	
صادرات المحروقات	56.12	71.66	70.58	63.33	58.34	33.08	27.92	33.20	38.90	

المصدر: النشرة الثلاثية لبنك الجزائر، الثلاثي الرابع لسنة2008، الثلاثي الرابع لسنة 2014، الثلاثي الرابع لسنة 2016، الثلاثي الأول لسنة 2019.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الصادرات الجزائرية طوال الفترة 2000-2008 وهذا راجع لارتفاع إيرادات صادرات المحروقات حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 قدرت بـ 77.19مليار دولار، ثم سنة 2009 عندما تراجعت صادرات البترول أدت إلى تدني إيرادات الصادرات بصفة عامة، لتعاود الارتفاع مرة أخرى بداية من 2010 إلى غاية 2013، وبداية من 2014 انخفضت صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية تراجعت إيرادات الصادرات لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2017 بسبب

تعافي الأسعار نسبيا، والملاحظ من الجدول أن الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباط وثيق بصادرات المحروقات طوال فترة الدراسة. ونظرا لانفتاح قطاع المحروقات على الشراكة الأجنبية فإن إيرادات الصادرات من المحروقات نسبة منها تم إنتاجها في إطار الشراكة، وبالتالي مما سبق نستنتج أن الشركات الأجنبية من خلال إنجازها لمشاريع مشتركة مع سوناطراك ساهمت بشكل واضح في إيرادات صادرات المحروقات، بالتالي هذه المساهمة أثرت إيجابا على ميزان المدفوعات الجزائري وأهم بند في ميزان المدفوعات هو الميزان التجاري لأنه يشمل على الصادرات والواردات، وفيما يلي توضيح لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات:

الجدول رقم (3-4): مساهمة الشركات الأجنبية في الميزان التجاري من خلال إيرادات صادرات المحروقات خلال الفترة (2000-2018)

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	صادرات المحروقات	حصة الشركاء الأجانب	نسبة حصة الشركاء الأجانب	الميزان التجاري
2000	21.06	1.16	%05.50	12.30
2001	18.53	1.02	%05.50	9.61
2002	18.11	1.59	%08.77	6.70
2003	23.99	2.19	%09.12	11.14
2004	31.55	3.11	%09.85	14.27
2005	45.59	3.42	%07.50	26.81
2006	53.61	3.73	%06.95	34.06
2007	59.61	3.90	%06.54	34.24
2008	77.19	4.56	%05.90	40.52
2009	44.41	3.92	%08.82	7.78
2010	56.121	3.930	%07	18.20
2011	71.661	4.970	%06.9	25.96
2012	70.583	6.342	%08.98	20.17
2013	63.816	5.911	%09.26	9.88
2014	58.462	5.256	%08.99	0.46
2015	33.081	3.721	%11.24	-18.08

2016	27.918	2.913	%10.43	-20.13
2017	33.202	3.221	%09.7	-14.41
2018	38.93	3.72	%09.55	-7.46

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر،2008، 2012، 2016، 2019.

من خلال الجدول نلاحظ تغطية إيرادات المحروقات للواردات يظهر ذلك من خلال الفائض الذي يسجله الميزان التجاري خاصة الفترة 2005-2008 حيث سجل الميزان التجاري فائض يعتبر الأعلى خلال فترة الدراسة سنة 2008 بـ40.52 مليار دولار، وأيضا انخفاض رصيده بداية من 2014 وتسجيله عجز بداية من سنة 2015 بسبب تراجع إيرادات صادرات المحروقات الناتج أساسا عن تراجع أسعار النفط، والواضح أن حصة شركاء سوناطراك من الإيرادات لها دور فعال في تغطية نسبة من الواردات، ويظهر ذلك بوضوح في نسبة حصة الشركاء الأجانب من خلال نسبة تغطية حصة الشركاء الأجانب للواردات، في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5): نسبة تغطية حصة الشركاء الأجانب من إيرادات المحروقات للواردات خلال الفترة 2000-2018

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	حصة الشركاء الأجانب	الواردات	نسبة حصة الشركاء الأجانب/الواردات
2000	1.16	9.35	%12.40
2001	1.02	9.48	%10.75
2002	1.59	12.01	%16.44
2003	2.19	13.32	%16.44
2004	3.11	17.95	%17.32
2005	3.42	19.57	%17.47
2006	3.73	20.68	%18.03
2007	3.90	26.35	%14.80
2008	4.56	38.07	%11.97
2009	3.92	37.40	%10.48
2010	3.930	38.885	%10.10
2011	4.970	46.927	%10.59
2012	6.342	51.569	%12.29
2013	5.911	54.987	%10.74

2014	5.256	59.670	%08.80
2015	3.721	52.649	%07.06
2016	2.913	49.437	%05.89
2017	3.221	48.981	%06.57
2018	3.72	48.57	%07.65

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر،2008، 2012، 2016، 2019.

الملاحظ من الجدول السابق أن حصة الشركات الأجنبية من إيرادات صادرات المحروقات يمكن أن تساهم بشكل واضح في تغطية إجمالي الواردات حيث سجلت أعلى نسب في الفترة2002-2007 حيث وصلت إلى تغطية الواردت بنسبة18.03% وتعتبر أعلى نسبة سجلت طوال فترة الدراسة، لكنها انخفضت في السنوات الأخيرة قليلا لكنها تبقى نسبة معتبرة في تغطية الواردات.

يمكن القول أن لحصة الشركات الأجنبية من إيرادات صادرات المحروقات دور كبير وأثر إيجابي على الميزان التجاري، لأن لها القدرة على تغطية نسبة معينة من الواردات و بالتالي فكلما زادت نسبة هذه الحصة فإنه تزيد مساهمتها في تغطية الواردات، وبالتالي زيادة في الرصيد الموجب للميزان التجاري هذا الأخير كلما ارتفعت قيمته كلما ساهم بشكل واضح في تحقيق رصيد موجب لميزان المدفوعات[1].

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات

تعتبر مسألة نقل التكنولوجيا من بين الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الدول النامية خاصة لتحقيق أهدافها التنموية. ولقد أثير الكثير من الجدل حول تعريف عبارة "نقل التكنولوجيا"، تعرف نقل التكنولوجيا قانونا على أنها: " إجراء يكون الهدف منه نقل حق من شخص غلى آخر كنقل الملكية أو الانتقال من مكان إلى آخر، وكذلك انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر"[2].

أما في المفهوم الاقتصادي فإن هذه الكلمة تشير إلى: " التغير في اتجاهات الموارد ويفهم من ذلك التنازل عن الأموال مقابل خدمات ومعلومات تساهم في تصنيع المنتجات [3]".

[1] برجي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص207.

[2] صالح بن بكر الطيار،(1999): العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص90.

[3] صالح بن بكر الطيار ،المرجع نفسه، ص 90.

ويتحقق نقل التكنولوجيا بطرق مختلفة نذكر منها:[1]

- **عقد الإجازة:** هي العقود التي يمنح بموجبها المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي، سواء عن طريق مبلغ جزافي أو عن طريق نسبة من المبيعات أو بإشتراك المتعامل في رأسمال الطرف المتلقي، أو بشراء المتعامل الأجنبي المواد التي تم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها بأسعار تفضيلية. وعمليا فإنه يفترض النقل الفعلي للتكنولوجيا أن يكون المتلقي حائزا على درجة معينة من القدرات التقنية التي تمكنه من استعمال هذه التكنولوجيا بطريقة فعالة.
- **عقد استعمال العلامة التجارية:** يحصل بموجبه المرخص له على جملة من العناصر تحتوي إضافة إلى العلامة التجارية على احتكار أو الامتياز بالبيع محليا والمساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزافي أو إتاوة أو الالتزام احترام بعض قواعد الشركة المرخصة.
- **عقد المنتج في اليد:** تهدف هذه العقود إلى جعل الطرف الأجنبي يعمل التحويل الفعلي للتكنولوجيا والمعرفة الصناعية، وتظهر في شكل عقد مركب يضع على عاتق الشركة الأجنبية ثلاثة التزامات أساسية هي: تسليم المواد الملموسة وتحويل التكنولوجيا وضمان إنتاج خصوصي.

وبعد هذا العرض المختصر لمفهوم نقل التكنولوجيا وبعض طرق نقلها، فإنه فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات في الجزائر يظهر من خلال اقتناء الشركة الوطنية سوناطراك لبرامج معلوماتية، وذلك في إطار حصولها على حقوق الملكية الصناعية والتجارية. إلا أن الأثر الواضح للاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات يظهر من خلال مساهمتها الكبيرة في نشاط التنقيب والبحث والاستكشاف، حيث تستخدم الشركات الأجنبية في عمليات التنقيب والحفر والتطوير تقنيات ذات تكنولوجيا عالية، وهذا معناه أن هذه المشاريع تساهم في نقل التكنولوجيا لقطاع المحروقات، هذه التكنولوجيا تساعد على زيادة الاستكشاف سنويا وبالتالي زيادة الإنتاج من المحروقات، وبالتالي تحقيق أثر إيجابي على إيرادات الدولة من صادرات المحروقات وبذلك تحسين ميزان المدفوعات[2].

[1] برجي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2] برجي نسرين مرجع سبق ذكره، ص 213.

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات على حماية البيئة[1]

بما أن نشاطات الطاقة ذات تأثير سلبي ومباشر على البيئة والصحة العمومية ، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الإنقاص من حدته، ومن أجل المساهمة في المجهود العالمي للمحافظة على طبقة الأزون والاستثمار العقلاني للموارد الطبيعية تعمل سوناطراك مع شركائها الأجانب على إلغاء الشعلة على جميع مواقعها على الرغم من تضاعف حجم الإنتاج بأربع مرات خلال الثلاثيين سنة الأخيرة، ومن جهة أخرى بادرت سوناطراك مع بريتيش بتروليوم Bp، وسات أويل SATIOIL إلى اعتماد عملية إعادة حقن ثاني أكسيد الكربون CO_2 في حقل عين صالح، ويبرز هذا المشروع كواحد من أهم مشروعين من هذا النوع في العالم.

وتكمن أهميته في حماية البيئة:

- أنه تم تصنيفه (أي مشروع عين صالح لإلتقاط وتخزين الغاز الكربوني) من أفضل المشاريع المتعلقة والتي بحماية البيئة مقارنة بباقي المشاريع المنجزة من طرفBP تدخل ضمن حماية البيئة؛
- إن مشروع عين صالح يهدف إلى انتزاع أو فصل ال CO2 من الغاز المنتج من خلال آبار عين صالح لإعادة حقنه داخل خزانات أرضية (بين طبقات الأرض)؛
- إن عملية إعادة حقنCO2 (حقن حوالي 17 مليون طن) يركز على خفض الانبعاثات الملوثة الناتجة عن المشروع بأكثر من 60%؛
- إن هذا الخفض من إنبعاثات يقابله سحب 250.000 سيارة من السير.

وبالإضافة إلى مشروع عين صالح لالتقاط وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون والذي يساهم في حماية البيئة، عملت سوناطراك في إطار الشراكة الأجنبية المباشرة، على إنشاء شركة متعددة الجنسيات لحماية البحار والمحيطات من التلوث الناتج عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات مثل: حوادث ناقلات البترول، حيث أنه كل سنة تقريبا 400 مليون طن من المحروقات تلوث شواطئ المغرب العربي، وسميت هذه الشركة ب :" OSPREC" وهي تضم حاليا 08 شركات هي: بريتيش بتروليوم، ستات أويل، سونانغول، ريبسول، سمير المغربية، أوني وسبسا، أما عن المساهمات فهي: 49.3 % لسوناطراك، 17 % لسونانغول ، 10 % لسمير، 4.74 % لباقي المساهمين مع إمكانية انضمام مساهمين جدد.

[1] برجي نسرين، مبارك بوعشة،(2012): الاستثمارات الأجنبية المباشرو ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد31)، ص78.

المبحث الثاني: البدائل المتاحة لقطاع المحروقات الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الغنية بمواردها الطبيعية المتنوعة والقادرة على خلق اقتصاد قوي خارج خارج قطاع المحروقات لو أحسنت استغلالها، وكيفية الاستفادة من هذه الموارد التي تعتبر بمثابة ثروات الأجيال القادمة في المستقبل، وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا المبحث من خلال عرض أبرز الخيارات المتاحة أمام السلطات الجزائرية.

المطلب الأول: دوافع اللجوء إلى بدائل للثروة البترولية في الجزائر

في ظل الظروف الدولية والوطنية الحالية التي ترهن مستقبل البترول في الجزائر، أصبح لزاما على الجزائر البحث عن البديل الطاقوي الحقيقي الذي يمكن أن يستخلف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة، حيث تعددت الأسباب والدوافع لمثل هذا التوجه، سنفصلها في هذا المطلب.

أولا: التحديات التي تواجه مستقبل الثروة البترولية في الجزائر

يواجه مستقبل الثروة البترولية في الجزائر العديد من التحديات تتمثل أبرزها فيما يلي:

1- تحدي نفاذ المخزون أو الاحتياطي البترولي[1]

- الثروة البترولية ثروة ناضبة: أي أنها معرضة للزوال مع مرور الزمن، ويستلزم ترشيد استغلالها من جهة وإيجاد بدائل طاقوية مستدامة لتقليل الضغط على البترول من جهة أخرى، لذلك يشكل هذا التحدي دافع أول ورئيسي للتوجه للطاقات البديلة لها خاصة المتجددة منها؛

- استنفاذ الإنتاج في الحقول الناضجة وزيادة تكاليف استخراج البترول: حيث أن إنتاج معظم البترول الجزائري يتم من عدد محدود من الحقول البترولية التي بدأت معظمها تصل لمرحلة الانحدار، إذ يتجاوز عمره الستون سنة، ومن أهم وأكبر هذه الحقول حقل حاسي مسعود الذي تم اكتشافه سنة 1956، وقد تقلصت احتياطات البترول فيه تدريجيا مع مرور الزمن، ما يعني أن الجزائر ستحتاج إلى طاقة إنتاج جديدة لتعويض

[1] زناد سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 291.

الانخفاض الطبيعي في حقولها الناضجة وهو ما يشكل تحدي لها خاصة مع ارتفاع تكاليف التطوير والتنقيب على أبار جديدة.

2- تحدي تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية

تذبذب أسعار البترول، حيث عرفت موجة من الانخفاضات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بدءا بأزمة (1986 وصلت لـ 13 دولار وأقل)، والانخفاض الذي سجلته سنة 1999(10 دولار للبرميل) وسنة 2002 (9 دولار للبرميل) تلتها أزمة 2008 (36 دولار)، وأزمة 2014 (66 دولار وأقل من ذلك)، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على إيرادات الميزانية العامة للدول الجزائرية، خاصة وأن ما يفوق 60 %من إيرادات الخزينة متأتية من الجباية البترولية[1].

3- تحدي انخفاض الطلب العالمي على البترول

تتوجه الدول المستهلكة للبترول لاسيما الأوروبية (الزبون الأول للبترول الجزائري) نحو ترشيد استهلاكها من البترول من خلال فرض ضريبة الكربون على استهلاك الوقود العضوي (الفحم والبترول) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة الناجم عن استغلال هذا الوقود. وعليه فإن هذه السياسة ستؤدي بصفة مباشرة إلى تخفيض استهلاك فاستيراد البترول والتوجه نحو الطاقات البديلة المتجددة التي سجلت العديد من الدول الأوروبية نجاحا في هذا المجال خاصة ألمانيا.[2]

4- تحدي ارتفاع الطلب والاستهلاك المحلي للطاقة: وأهم ما يشمل عليه هذا التحدي ما يلي:[3]

- ارتفاع معدلات الطلب والاستهلاك المحلي من البترول الخام التي بدون شك ستقلص من صادرات الجزائر من البترول وبالتالي سوف تؤثر على إيرادات الميزانية العامة للدولة، في ظل تراجع إنتاج البترول سنة 2019 إلى نحو 800 ألف برميل يوميا، في مقابل تزايد الطلب المحلي عليه؛

[1] كسيرة سمير، عادل مستوي، (2015): الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر- رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، (العدد14)، ص 159.

[2] سهيلة زناد، مرجع سبق ذكره،ص 292.

[3] سهيلة زناد، المرجع سبق ذكره، ص292.

– تعتمد الجزائر بشكل كبير وتقريبا مطلق على الوقود الأحفوري (منها البترول) لتلبية الطلب المحلي على الطاقة، وهو مدعوم حكوميا حيث يباع البنزين مثلا في الأسواق المحلية بسعر يقل بكثير عن أسعاره في الأسواق العالمية، لكن ارتفاع تكلفة الدعم الحكومي للوقود أصبح الآن مصدر قلق كبير للحكومة الجزائرية، خاصة مع زيادة وتيرة استهلاك البترول محليا في مقابل توقعات تراجع الطلب العالمي عليه، فإن استدامة الفوائض المالية المتأتية من هذه الثروة يعد تحديا حقيقيا للاقتصاد الجزائري؛

– تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية في الجزائر من خلال زيادة استهلاكها والذي وصل حدود 55 تيراواط ساعي سنة 2016 ومن المتوقع أن يفوق 142تيراواط ساعي آفاق 2027، وفي ظل هذا التزايد المستمر في الطلب على الطاقة الكهربائية، إضافة إلى تزايد الطلب على البترول لاستخدامات متنوعة فضلا عن توليد الكهرباء الذي بلغت كمية البترول المستهلكة في توليد الطاقة الكهربائية سنة 2016 نحو 222 ألف طن، مما سيدفع الجزائر للتوجه والتفكير في صناعة كهرباء الطاقات المتجددة لتخفيف الضغط على الطاقات الأحفورية الناضبة.

5– تحدي منافسة البترول والغاز الصخريين

ظهور ثورة الغاز الصخري، حيث أن حقيقة نضوب الثروة البترولية جعلت العديد من الدول يعتمدون على الغاز الصخري، فبعد أن كان مجرد فكرة أصبح في الآونة الأخيرة حلا للدول المستوردة للبترول ومهددا للدول المصدرة له، وهذا ما انعكس على اقتصاديات هذه الدول ومن بينها الجزائر التي أصبحت مسألة الغاز الصخري تؤرقها سواء على المستوى المحلي من خلال الاحتجاجات التي قابلت التجارب فيه، أو على المستوى الدولي من خلال تراجع عائدات الثروة البترولية بسبب انخفاض أسعارها.[1]

ثانيا: مستقبل المنظومة الطاقوية في الجزائر

في ظل التحديات السابقة الذكر، إضافة إلى ذلك مجموعة من الدوافع والأسباب التي تحتم على الدولة الجزائرية التفكير جديا في إنقاذ مستقبل منظومتها الطاقوية ومن ثم ضمان استمرارية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن الكل يعلم أن لا غنى للجزائر عن البترول في الوقت الحالي، ولكن مستقبلا وفي ظل الظروف الدولية وحتى الوطنية يستلزم الأمر البحث عن بدائل طاقوية استخلافية للثروة البترولية، ومما لاشك فيه أن هذه

[1] سهيلة زناد، المرجع نفسه، ص 292.

الطاقات البديلة رغم تنوع مصادرها وإمكانياتها المتاحة في الجزائر إلا أنها لن توفر ما يستلزمه العالم والجزائر من البترول المستخدم حاليا (كمشتقات ومنتجات)، وإنما يتم اللجوء إليها لتخفيف الضغط أولا على استغلال البترول الذي أصبح مهددا بالنفاذ، وكذا حماية للبيئة وتلبية للطلب المتزايد على الكهرباء محليا وحتى دوليا، وبذلك ستحافظ الجزائر على مكانتها في الساحة الطاقوية العالمية. ومتاح أمام الجزائر فرصا لإنقاذ مستقبل منظومتها الطاقوية من خلال حزمة من المصادر الطاقوية الاستخلافية للثروة البترولية التي تتنوع بين المتجددة وغير المتجددة وهو ما سوف نتناوله من خلال المطالب الموالية[1].

المطلب الثاني: البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات

في ظل التحديات السابقة التي تواجه الثروة البترولية في الجزائر اتجهت الحكومة الجزائرية للبحث عن بدائل إستراتيجية للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات نظرا للإمكانات التي الهائلة التي تحوز عليها لاسيما في مجال الفلاحة والسياحة وأيضا القطاع الصناعي.

1- إستراتيجية تنمية قطاع الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، حيث يحظى باهتمام متزايد، وهذا لضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي وكذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كذلك في الجزائر يعتبر القطاع الفلاحي حساسا في الاقتصاد، لهذا أولته الحكومة الجزائرية اهتماما بارزا من خلال المخططات الوطنية لترقية الفلاحة بالبلاد، وجاءت في شكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(2001-2004)، ويليه برنامج التجديد الفلاحي والريفي(2007-2013)، حيث أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية شريف عماري على نجاعة هذا البرنامج، حيث اعتبره من أنجع البرامج الاجتماعية والاقتصادية نظرا للنتائج الإيجابية المسجلة، ودعا إلى إعادة بعث البرنامج من جديد. والتي تجعل من القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا يمكن أن يساهم بقوة وفعالية بالتوازي مع القطاعات الأخرى في عملية التنمية الشاملة، تنويع الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي للسكان.

[1] سهيلة زناد، المرجع سبق ذكره، ص 293.

إن سياسة الفلاحة والتنمية الريفية ترتكز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي باتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنويع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية، الغذائية، الإستراتيجية وتطوير وتنمية الأقاليم الفلاحية[1].

1-1- واقع قطاع الفلاحة في الجزائر [2]

1-1-1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004)

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي:

أولا: البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية؛

ثانيا: برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛

ثالثا: برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج؛

رابعا: برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)؛

خامسا: برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي:

أولا: البرنامج الوطني للتشجير؛

---

[1] محرز نور الدين، لياس عايدة، (2019): الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، المؤتمر الدولي الإصلاح لاقتصادي و الإداري و سياسات التكييف في الأردن المنعقد خلال الفترة 23-25 أفريل 2019، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية،ص 17.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة،(2018) : مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية(العدد 02)، ص ص 105-109.

ثانيا: التشغيل الريفي؛

ثالثا: برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية؛

رابعا: برنامج حماية وتنمية الواحات.

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002، لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تم قطع مرحلة جديدة.

1-1-2- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014)

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ1962. وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت2008 إذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي، أما الركيزة الثانية فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تعُنى بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم إعتبار 10 فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لذلك خُصص لها برنامج التكثيف والعصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.

1-1-3- مخطط عمل الفلاحة(2015-2019)

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى:

- متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%؛
- قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛
- تخفيض قيمة الواردات ب 02 مليار دولار؛- الصادرات ب 1,1 مليار دولار؛
- بيئة التشجير بـ 13%؛
- الوصول إلى 1500,000 منصب شغل.

حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر ب 110 مليار دينار جزائري؛ حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

1-2- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2016

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، حيث تعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المساهمات التي من شأنها رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-6): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام(2000- 2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الناتج الفلاحي	346171,4	412119,5	417225 ,2	515281,7	580505,6	581615,8	641285	708072,5	727413,1	931349,1	1015258,8	1183216	1421623	1640006	1771426	1936379	2034533

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016) معدلات لا بأس بها، حيث انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 346171,4 مليون دينار عام 2000 إلى 2034533 مليون دينار خلال عام 2016 وهو ما يمثل نسبة نمو تعادل 587,72% نتيجة تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي وما أنفق عنهم من أموال ضخمة، وحتى وإن شهدت بعض السنوات انخفاض في قيمة الناتج المحلي الزراعي، إلا أن المؤشر العام عرف اتجاها تصاعديا.

إن تحقيق هذه الإستراتيجية بإتباع نمط جديد مهيكل أساسا حول الاستثمار الخاص كمحرك جديد للنمو الفلاحي، لاسيما في إطار الشراكة العمومية الخاصة والشراكة الخاصة، كما تعتمد إستراتيجية القطاع كذلك على تدعيم أكثر للشعب الفلاحية الإستراتيجية ومنها الحبوب والحليب والأعلاف واللحوم وفي نفس السياق تم الاعتماد على السقي بالأنظمة المقتصدة للمياه وإدماج الفلاحة الصناعية ودعم أنظمة الضبط واستبدال الاستيراد المكثف لبعض المنتجات الفلاحية والغذائية وبعث الصادرات ومرافقة حاملي المشاريع ودعمهم. وتسعى هذه الإستراتيجية إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائي للإشارة إلى تحقيق شعبة الحبوب لإنتاج لم يسبق تحقيقه للموسم 2018/2017حيث تم تحقيق انتاج إجمالي يقدر بـ60,5مليون قنطار مقابل 34.7 مليون قنطار في الموسم الفارط أي بارتفاع 74,4% ويعود ذلك إلى الجهود الكبيرة التي تم تسخيرها من حيث تعبئة وتوفير الموارد البشرية وكذا الوسائل المادية اللازمة.

2- إستراتيجية تنمية قطاع السياحة[1]

يعتبر الاستثمار في قطاع السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر، ويرجع ذلك لكون الجزائر تزخر بثروات هامة إذا ما استغلت بالطريقة المناسبة فإنها تصبح تمتلك قطاعا سياحيا عالميا، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المناطق والمناخ الجيد والدافئ طوال أيام السنة، وضرورة اعتبار قطاع السياحة كقطاع له أولوية من طرف الدولة مما سيضمن مزايا وضمانات هامة، ويعود الاهتمام بالسياحة إلى عامل أساسي وهو توفير إحدى الطرق السهلة والسريعة للحصول على النقد الأجنبي مقابل الخدمات التي تعرض للسياح الأجانب، إضافة إلى هذا تعمل السياحة أيضا على توفير النقد المحلي للخزينة العمومية لإنفاقها في مجالات ذات النفع العام وتساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والنقل والمواصلات.

2-1- أفق السياحة الصحراوية في مخطط التهيئة السياحية أفق 2030

شرعت الدولة سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير السياحة، على شكل برنامج مستقبلي آفاق 2010 تحت عنوان "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010" ليأتي بعده مشروع جديد سمي بآفاق 2013 لتحديد الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2013 غير أنها ما تزال بعيدة عن التدفق السياحي، ما جعلها تقرر وضع إستراتيجية سياحية إلى غاية عام 2025 المعدل إلى غاية عام 2030 وهو الذي يتطلب خمسة مراحل:

- ✓ الأولى: تشخيص الاتجاهات العالمية، والإشكاليات الراهنة؛
- ✓ الثانية: تحديد التوجيهات الإستراتيجية؛
- ✓ الثالثة: تحديد الخطوط التوجيهية؛
- ✓ الرابعة: برامج العمل ذات الأولية (الانطلاقة 2000-2015) مخطط التهيئة السياحية؛
- ✓ الخامسة: تحديد إستراتيجيات الإنجاز والمتابعة.

[1] محرز نور الدين، لياس عايدة، المرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

2-2- التحفيزات المقدمة لتنمية السياحة الصحراوية

تتمثل في التحفيزات والإجراءات كتخفيض أسعار الإقامات السياحية والنقل والإطعام في الصحراء، تسهيل معالجة ملفات التأشيرة للأجانب وتقديم إجراءات جديدة للوكالات من شأنها تسهيل تنقل الأفراد، بالإضافة إلى إنجاز قرى سياحية.

2-3- الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار المرجعي لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية والذي يترجم إرادتها في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، إذ يمثل جزء من مخطط تهيئة الإقليم في آفاق 2030 والذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها إلى القيام بضمان التوازن الثلاثي "العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الايكولوجي" في إطار التنمية المستدامة، فهو المرآة تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة والذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات عن مشروعها السياحي، في محاولة منها لاستقبال 11مليون سائح في آفاق 2030، والتي بدورها ترسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية، وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية، كما أنه يضع تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك أكبر عدد من الفاعلين ومنهم على وجه الخصوص المجتمع المحلي بالنشاط السياحي، والدفع بواضعي السياسة الاقتصادية إلى الاستثمارات الضخمة في القطاعات الراكدة بإدراج الأسلوب التشاركي، غير أن قطاع السياحة لا يزال قطاعا غير مشغل لا تتعدى مداخيله 200مليون دولار، وتحتل الجزائر المرتبة 138عالميا كما أن عدد السائحين لا يتعدى نصف مليون أجنبي سنويا، و لا تمثل السياحة أكثر من 3% من الصادرات.

3- إستراتيجية النهوض بالقطاع الصناعي

إن الجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاع الصناعة البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية.

لقد انتهجت الجزائر العديد من الاستراتجيات لتطوير القطاع الصناعي بعد الصدمة البترولية، أهمها ما يلي:[1]

أولا: تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية ،حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية:

– الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر:(البتروكمياء، الصلب، مواد البناء)؛

– الصناعات المحققة للقيمة المضافة :(الصناعات الغذائية ،الصناعات الكهربائية، الصناعات الالكترومنزلية)؛

– الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي: (صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، صناعة عتاد الأشغال العمومية).

ثانيا: تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: حظر الاستيراد: أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي، بحيث قررت الحكومة ابتداء من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة، منها مواد أولوية كالبلاستيك والألمنيوم، والفواكه الخضر والأجبان واللحوم، والمياه المعدنية والحلويات والشكولاطة والاسمنت وكذا مواد أخرى.كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل36 منتوج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية وبطاقات التعبئة وبطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات وتجهيزات ومواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة وأجهزة تنقية مياه الشرب.

[1] صباغ رفيقة، (2018): إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر المنعقد يومي 06و 07 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، ص ص 14-16.

3-1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2016)

الجدول رقم(3-7)نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2016)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة المساهمة	%6,7	8,3%	10,3%	8,2%	7,5%	9,8%	5,9%	8,6%	7,4%	7,9%

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2017

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18 سنوات السبعينيات نلاحظ ومن خلال الشكل والجدول السابق تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 10.3 ٪ لتنخفض النسبة سنة 2010، لتعاود الارتفاع سنة 2012، ثم الانخفاض سنة 2013 والارتفاع سنة 2014 والانخفاض سنتي 2015 و 2016. ويعود هذا إلى تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-الاستثمار في اقتصاد المعرفة كبديل إستراتيجي

يمكن التحدث والأخذ بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي أدركت مدى أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه الأخيرة، تتناسب والقدرات الاقتصادية والديموغرافية، مما أدى إلى تحسين قيمة كل مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة اللذين قدرت قيمتهما بـ 6.94 و 7.09 على الترتيب سنة 2014، وارتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشرا عالميا وفق التنافسية العالمية للعام 2015 2016، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس" في سويسرا. ومن أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها: تشجيع الإبداع والابتكار، حيث ركزت دولة الإمارات على

الابتكار، كونه أحد أعمدة التنويع الاقتصادي، سواء في القطاع الحكومي بما يصيب مباشرة في تطوير المعرفة، أو على مستوى الشركات لطرح أفكار وحلول مبتكرة للصناعات الحديثة[1].

4-1- أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة

ويمكن توضيح أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة، من خلال مؤشراته الرئيسية والفرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-8): أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة

مؤشر اقتصاد المعرفة بقيمة كلية بلغت36.06	
المحاور الرئيسية والفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة	**القيمة**
المحور الأول :الأداء التنظيمي و الموارد البشرية	39
1/ الانفتاح الاقتصادي	37
2/ التنظيم المؤسساتي	42
3/ التمكين المؤسساتي	40
4/ الموارد البشرية	37
المحور الثاني: التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي	36
1/ تنافسية الهيكل الاقتصادي	32
2/ تطور الهيكل الاقتصادي	41
المحور الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد	31
1/ التبادل التكنولوجي والمعرفي	27
2/ البيئة التمكينية	34

المصدر: بوقموم محمد، كنيدة زليخة، "آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 دراسة حالة الجزائر "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22 ، ديسمبر 2017، ص: 134.

من خلال قراءة الجدول، يتضح أن المؤشر الكلي لاقتصاد المعرفة في الجزائر، بلغت قيمته 36.06 وهي قيمة أقل من المتوسط بما يدل على عدم توافر المتطلبات الأساسية، لاقتصاد المعرفة في الجزائر، بالنظر

[1] بودية سعاد، (2019/2018): إستراتيجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2017، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، الجزائر، ص 152.

إلى محدداته من خلال مؤشر المعرفة العربي 2016 أما بالنظر إلى المؤشرات الرئيسية للمؤشر الكلي، فقد جاءت بالترتيب التالي: مؤشر الأداء التنظيمي والموارد البشرية بقيمة 39، أما مؤشر التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي بقيمة 36، في حين أن مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد بلغت قيمته31، أما بالنظر إلى المؤشرات الفرعية نلاحظ أن مؤشر التبادل التكنولوجي والمعرفي حقق أقل قيمة 27، بما يدل عل فشل الجزائر في تحقيق تطور فعلي وملموس على صعيد التبادل التكنولوجي والمعرفي، في حين أن مؤشر التنظيم المؤسسي حقق أعلى قيمة ضمن مؤشر المعرفة الكلي بقيمة 42، لكنه يبقى دائما أقل من المتوسط.

5- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل إستراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم مرشح كبديل لقطاع المحروقات إذ أنها المكونة لأهم جزء في النسيج الاقتصادي الخاص، والتي تتميز بخصائص تجعل منها مصادر للميزة التنافسية تمكن من دفع الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدور الذي تؤديه في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

5-1- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لم تعد ظاهرة التحول نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعلقة فقط بسد الفراغ الذي تركته المؤسسات العمومية المنحلة، بل أصبحت تمثل في الوقت الحالي بديل لتحقيق التنمية لكونها تشكل عنصرا فعالا في عملية التنمية، بالرغم من أنها لعبت دورا هامشيا وثانويا تابعا للمؤسسات الكبيرة في مرحلة إرساء القاعدة الصناعية الثقيلة، ثم بعدها تعززت مكانتها في ضوء الإنجازات المحققة من السياسة الصناعية لعشرية السبعينات، وقد برزت في عشرية التسعينات إرادة ورغبة جلية من طرف صناع القرار الصناعي في الاقتصاد الجزائري للاعتماد عليها لتحريك عجلة النمو وتحقيق الإنعاش وترقية الصادرات خارج المحروقات، وتجسد ذلك ميدانيا في مطلع الألفية الثالثة وظهر في المخططات والبرامج التنموية للحكومة للجزائرية[1].

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام من طرف الحكومة الجزائرية فقد أنشأت عدة هيئات لدعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة على غرار: L'ANDI ,C NAC,ANSEJ, ANGEM وكذا تقديم التسهيلات المالية والإدارية لأصحاب المشاريع حتى يتمكنوا من إنجاز مؤسساتهم،

[1] والي مريم،(2018): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل إستراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية(العدد 01)، ص 173.

الأمر الذي ساعد على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث وصلت سنة 2018 إلى 1093170 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر

إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص وذلك لكونها أهم قطاع بديل للطاقات الأحفورية، وكذا كونها صديق للبيئة في ظل بحث الأمم عن ثروات طبيعية نظيفة.

1- مفهوم الطاقة المتجددة

الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا، إذ تعتبر أحد أهم البدائل الصديقة للبيئة والتي يمكن بتعظيم الاعتماد عليها بديلا عن الطاقة التقليدية غير المتجددة تقليل الأضرار التي تتعرض لها بيئة الكرة الأرضية بسبب الاستخدام غير المرشد لمصادر الطاقة التقليدية[1]. وهي متنوعة وعديدة وتتحدد إما جزئيا أو كليا خلال الدورة السنوية، وتتواجد الطاقة المتجددة بأشكال مختلفة.

1-1- مصادر الطاقة المتجددة

تتمثل مصادر الطاقة المتجددة في:

- **الطاقة الشمسية:** تتمثل في الضوء المنبعث من الشمس وفي الحرارة الناتجة عنها، وتقدر كمية الإشعاع الشمسي الواصلة إلى الأرض 1,36% كيلوواط/متر مربع، وأن حوالي 50% منها تنعكس في الفضاء و15% منها تنعكس على سطح الأرض و35% يمتص من قبل الهواء والماء والأتربة[2].

[1] شيخي بلال، العبسي علي،(2018): الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، ملتقى دولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة المنعقد 23 و 24 أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، ص 04.

[2] بوقصة إيمان، بوطالب أمينة، (2018): معوقات تطوير مصادر الطاقة البديلة و آثره على التنمية، ملتقى دولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 23 و 24 أفريل 2018 كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، ص 3.

➢ **طاقة الرياح:** تعتبر صورة غير مباشرة من صور الطاقة الشمسية، حيث أن حركة الهواء هي نتيجة لفرق الضغط في الغلاف الجوي، ينشأ فرق الضغط نتيجة اختلاف التأثيرات الحرارية للشمس التي تتحكم في درجة حرارة الأرض والتي تكون السبب في حدوث الرياح[1].

➢ **الطاقة المائية:** تعد أرخص موارد الطاقة حيث تشهد دول عديدة كالنرويج، السويد وكندا محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار والسدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية، وحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بلغت القدرات المركبة من هذه الطاقة في سنة 2017 حوالي 1153911ميغاواط بعدما كانت حوالي 834034ميغاواط سنة2016، كما أن استهلاك الطاقة الكهربائية المولدة من هذه الطاقة وصل إلى حدود 404842جيغاواط/الساعة سنة 2017 مقارنة بـ 3031515 جيغاواط/الساعة سنة 2007[2].

➢ **الطاقة الجوفية:** هي الحرارة المخزونة في الأرض ناتجة عن تحلل العناصر المشعة والانتقال الحراري الطبيعي وتستخدم في العمليات الصناعية وتوليد الكهرباء أو كمنتجات علاجية وسياحية، وتعرف التقنيات المستخدمة للاستفادة منها تطورا، وهو ما يظهر في القدرات المركبة عالميا. والتي بلغت قرابة 12913 ميغاواط في سنة 2017 بعدما كانت تقدر بـ 9132 ميغاواط في سنة 2007 بالإضافة إلى استهلاك الطاقة الكهربائية المستمدة منها والتي ارتفعت من 62662 جيغاواط/الساعة في سنة 2007 إلى غاية 82654 جيغاواط/الساعة في سنة 2017.[3]

➢ **طاقة الكتلة الحيوية:** إن طاقة الكتلة الحيوية أو كما تسمى أحيانا الطاقة الحيوية هي في الأساس مادة عضوية مثل الحشب والمحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية، وهذه الطاقة هي طاقة متجددة، لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي فطالما هناك نباتات خضراء فهناك طاقة شمسية مخزنة فيها، وبالتالي لدينا طاقة الكتلة الحيوية التي تستطيع الحصول عليها بطرق مختلفة من هذه النباتات. أما مصادر الكتلة الحيوية في الوقت الحاضر فهي: مخلفات الغابات والمخلفات الزراعية،

---

[1] بوقصة إيمان، بوطالب أمينة، المرجع نفسه، ص 3.

[2] حميدة أوكيل، فتيحة خوميجة، (2019): الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق سياحة بيئية، الملتقى الوطني حول استغلال الطاقات المتجددة لخدمة السياحة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة المنعقد يوم 24 أفريل 2019، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص 7.

[3] حميدة أوكيل، فتيحة خوميجة، المرجع نفسه، ص 8 .

استغلال(قطع) أخشاب الغابات بشكل مدروس، فضلات المدن، المحاصيل التي تزرع خصيصا لغايات الحصول على الطاقة منها[1].

2- واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بمجال الطاقات المتجددة ولها إمكانيات عديدة في هذا المجال لعل أبرزها تكمن في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح و فيما يلي التطرق لهذه الإمكانات:

- **الطاقة الشمسية**: أعلنت الوكالة الألمانية للطاقة حسب دراسة قامت بها حديثا بأن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الجزائر 3000ساعة إشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى إشراق في العالم، وهو ما دفع الوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الصحراء الجزائرية، وبناء عليه تم الاتفاق بين الحكومتين في سنة 2007 لإنتاج 5% من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا عبر ناقل كهربائي بحري[2]، وفيما يلي نبين إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم:

الجدول رقم (3-9): إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة	%04	%10	%86
معدل إشراق الشمس(ساعات/السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها(كيلوواط ساعي/السنة)	1700	1900	2650

المصدر: لمجد بوزيدي، بن عمر خالد، نور الدين نجيب،آليات تطوير و تدعيم الطاقات المتجددة البديلة كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات قراءة تحليلية للتجارب في الجزائر، مجلة المستقبل الاقتصادي(العدد05)،ص 132.

- **الطاقة الهوائية (طاقة الرياح)**: يتغير مورد الطاقة الهوائية في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطوبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين:

[1] فلاق علي، سالمي رشيد، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الجزائر و بعض الدول العربية،ص 91.

[2] خوصة مصطفى، (2019): الإستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال(العدد1)، ص 85.

- **منطقة الشمال:** الذي يحدها البحر الأبيض المتوسط وتتميز بساحل يمتد على طول 1200 كلم، وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، وبينما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع.
- **منطقة الجنوب:** تتميز بسرعة رياح أكثر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثانية و تتجاوز 6م/ثانية بمنطقة أدرار، وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح ما بين 2 إلى 6 م/ثانية[1].

- **الطاقة المائية:** تقدر كمية الأمطار المتساقطة في الجزائر سنويا حوالي 65 مليار متر مكعب إلا أنه لا يستغل سوى 25 مليار متر مكعب ثلثا هذه الكمية مياه سطحية، علما أنه توجد 103 سد منجز ونحو 50 سد طور الإنجاز، وباقي هذه الكمية هي مياه جوفية، وتجدر الإشارة إلى أن حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحظيرة الوطنية نسبة 1% أي نحو 286 ميغاواط فقط وترجع هذه النسبة الضعيفة إلى العدد غير الكافي من السدود من ناحية بالرغم من شساعة الجزائر بالإضافة إلى عدم استغلال الموارد المتوفرة من ناحية أخرى[2].
- **طاقة الحرارة الجوفية:** في الجزائر يمثل الكلس الجوارسي في الشمال احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، و توجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40°، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي على العموم تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2 متر مكعب من الماء الحار، وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزانات، كما يشكل التكون القاري الكبيس خزانا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية، وتمتد على آلاف الكيلومترات المربعة ويسمى هذا الخزان "طبقة ألبية"، حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57°، ولو تم جمع التدفقات الناتج من استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية الحارة، فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط[3].

---

[1] خلوفي سفيان، عيسى معزوزي، (2018) : جهود الجزائر في مجال استثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول استثمارات التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا و الجنوب-واقع و آفاق- المنعقد يومي 06و07 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المرظز الجامعي نور البشير، البيض، ص 12.

[2] حميدة أوكيل، فتيحة خوميجة، المرجع سبق ذكره، ص 07.

[3] هشام حريز،(2016/2015) : دور البحث و التطوير في تحسين القدرة التنافسية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ص 165.

3- البعد البيئي و الاقتصادي للطاقات المتجددة

تعد الطاقات المتجددة كبديل حقيقي للطاقات التقليدية في الوقت الراهن والمستقبل لما تحققه من بعد بيئي واقتصادي من حيث الاستغلال، باعتبارها نظيفة وصديقة للبيئة وبمثابة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من حيث توفير المال والاقتصاد في استغلال الطاقات التقليدية.

3-1- البعد البيئي[1]

أصبحت البيئة اليوم حديث الساعة سواء من حيث الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية فهي متغير أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة، نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية غير المتجددة هذا ما يحتم علينا المحافظة عليها وعدم التفريط فيها. فمن أهم التأثيرات البيئية المرتبطة باستخدامات الطاقة التقليدية ما يعرف بالاحتباس الحراري وهو ارتفاع درجة الحرارة للأرض نتيجة زيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي أهمها حماية البيئة المتمثل في خفض غاز ثاني أكسيد الكربون والعكس بالنسبة لاستخدام الطاقات المتجددة لها بعد بيئي لانبعاث تلك الغازات الضارة في الجو، هناك تقرير أصدرته شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرون، يقول: "بأنه يجب أن تلعب الطاقة المتجددة دورا رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية للتغير المناخي التي خطرها يتزايد".

وكذلك الدولة الجزائرية بإصدارها للقانون رقم04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة لاسيما المادة 02 منه التي تؤكد بأن حماية البيئة تتطلب تشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة وكذلك المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية وهذا بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها.

[1] عبد الله بوشيرب،(2018) : الطاقات المتجددة كبعد إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول- المنعقد يومي 23 و 24 أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، ص 6.

3- 2- البعد الاقتصادي [1]

الطاقة المتجددة من البدائل الاقتصادية النظيفة حاليا، بحيث تقدم منافع أوسع إذا ما استغلت بشكل منظم ووفق إستراتيجية محكمة ملائمة تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث الحصول على الطاقة وتوفير إمداد آمن من الطاقة بهدف تخفيض الآثار السلبية على البيئة كما يتزايد الطلب على الطاقة والخدمات المرتبطة بها لمواكبة التنمية الاجتماعية والصحية والاقتصادية لتحسين الرفاهية الحقيقية للناس ولهذا يتطلب الزيادة في حصة إنتاج الطاقة المتجدة.

في السنوات الأخيرة زاد اهتمام والنشر لتكنولوجيات الطاقة المتجددة بسرعة حيث يتوقع أن تزيد حصتها زيادة جوهرية في ضوء أكثر سيناريوهات التخفيف طموحا مما يتطلب سياسات إضافية لجذب جوانب الزيادة الضرورية في الاستثمار في التكنولوجيات، فالطاقة المتجددة تتضمن طائفة غير متجانسة من التكنولوجيات بحيث تستطيع أنواع متعددة من الطاقة المتجددة توفير الكهرباء والطاقة الحرارية والطاقة الميكانيكية وكذلك إنتاج وقود قادر على الوفاء باحتياجات خدمات الطاقة المتجددة، كما يمكن نشر بعض تكنولوجيات الطاقة المتجددة عند نقطة الاستخدام (لامركزية) في البيئة الريفية والحضرية بينما هناك نقاط أخرى منتشرة أساسا في إطار شبكات الطاقة الكبيرة (مركزية)، فالبرغم من أن هناك عدد متنام من تكنولوجيات الطاقة المتجددة المكتملة فنيا وتنشر بمعدل ملحوظ، هناك تكنولوجيات في مراحل أولى من النضج التكنولوجي والانتشار التجاري أو تشغل حيزا متخصصا في الأسواق، كما أورد المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون 04-09 السالف الذكر بعدا اقتصاديا ألا وهو المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

يتم القيام من خلال هذا المبحث بدراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات بالتطبيق على الجزائر، ذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018. بالتالي ستتم دراسة إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات وكذلك تحديد

[1] عبد الله بوشيرب، المرجع نفسه، ص ص 7-8.

اتجاه العلاقة السببية بينهما. وذلك من خلال استخدام عدة أساليب حديثة للقياس الاقتصادي، تتمثل في اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك واختبار غرانجر للسببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1- معطيات الدراسة والمنهجية المتبعة

نهدف من خلال هذه الدراسة القياسية إلى دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وكذلك اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مُعبّر عنه بالاستثمارات الواردة، وبين قطاع المحروقات مُعبّر عنه بصادرات المحروقات.

بالتالي سوف يتم في المرحلة الأولى تطبيق اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع. وبعد إثبات أن السلاسل الزمنية مستقرة نتحول إلى اختبار التكامل المشترك أو المتزامن باستخدام اختبار جوهانسن. في المرحلة الثانية يتم تطبيق اختبار غرانجر للسببية لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات خلال فترة الدراسة، ذلك من خلال إدخال منهجية غرانجر التقليدية في نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير.

مع الإشارة إلى أنه يرمز إلى متغيرات الدراسة كما يلي:

- **المتغيرات المستقلة:**

- مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة "FDI"

- **المتغيرات التابعة:**

- مؤشر صادرات المحروقات "EH"

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يعتمد اختبار ديكي- فولر الموسع ADF على نفس العناصر الثلاثة السابقة الذكر في اختبار DF، ويلاحظ في هذه الحالة أن هناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامها في حالة ADF:

- **الصيغة الأولى I**: هذه الصيغة أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

❖ **الصيغة الثانية II**: تختلف هذه الصيغة عن الصيغة الأولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

❖ **الصيغة الثالثة III**: تتضمن هذه الصيغة حد ثابتا واتجاها زمنيا حيث أن:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

قبل البدء في الدراسة القياسية يجب القيام باختبار سكون السلاسل الزمنية المستخدمة، ومن أهم الاختبارات اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، حيث تتلخص اختباراته في ثلاث نماذج. يتم حساب الإحصائية (T) ومقارنتها مع القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية أن السلسلة غير مستقرة لاحتوائها على جذر وحدوي، وإذا كان العكس فإننا نقبل الفرضية البديلة أن السلسلة مستقرة لعدم احتوائها على جذر وحدوي. مع الإشارة إلى أنه إذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة على مستوى النموذج III فإننا ننتقل إلى النموذج II، وإذا كانت النتيجة نفسها ننتقل إلى النموذج I. وإذا لم تتحقق الاستقرارية عند المستوى الأصلي ننتقل إلى دراستها عند أخذ الفرق الأول.[1]

المطلب الثاني: اختبار جوهانسن جيسيليوس للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية

1- اختبار جوهانسن جيسيليوس للتكامل المشترك

يتفوق هذا الاختبار على اختبارEngle et Granger ذي الخطوتين، ذلك لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين. كما يكشف هذا الاختبار ما إذا كان هناك تكاملا فريدا، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، حيث أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.[2]

يقوم اختبار Johansen (1988) بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:[3]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 262.

[2] عابدبن عابد العبدلي، (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ص 24.

[3] Samuel Ambapour, Christophe Massamba, (2005): Croissance économique et consommation d'énergie au Congo: une analyse en termes de causalité, pp 11-12.Disponible sur le site web : http//.file:///E:article:nouveau%20dossier/BAMSI12.pdf Consulté le: 05/08/2020.

$$x_t = \pi_1 x_{t-1} + \pi_k x_{t-k} + \mu_0 + \mu_t t + \varepsilon_t$$ حيث أن:

$\pi_1 , \cdots\cdots , \pi_k$: مصفوفة المعاملات ذات البعد $(p \times p)$؛

ε_t: مصفوفة البواقي ذات البعد $(p \times 1)$؛

μ_0, μ_t: حدين ثابتين.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة لتصبح كما يلي:

$$\Delta x_t = \pi' x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k=1} T_i \, \Delta x_{t-i} + \mu_0 + \mu_1 t + \varepsilon_t$$ حيث:

$$T_1 = -(I - \pi_1 - \cdots\cdots - \pi_i)$$
$$\pi' = -(I - \pi_1 - \cdots\cdots - \pi_k)$$

يقترح (Johansen , 1988)و(Johansen et Juseluis, 1990) اختبار إحصائيتين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

❖ **اختبار الأثر(trace test, λ trace):** حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريد يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل $(q = r)$، ويحسب بالصيغة التالية:[1]

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{k} In(1 - \hat{\lambda}_i)$$ حيث أن:

λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيمة الذاتية، k:عدد المتغيرات،r: رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع مربع كايمجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها(1990)Johansen et Juseluis يكون الاختبار على الشكل التالي:[2]

✓ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r = 0)$أي:: $\mathrm{H}_0 \; r = 0$ضد الفرضية $\mathrm{H}_1 \; r > 0$:، إذا رفضنا H_0،نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0)؛

[1] عابد بن عابد العبدلي، المرجع نفسه، ص 24.

[1.] Bourbonnais, Régis. (2003). Econométrie, 5éme édition, Paris. France: Dunod, p293.

✓ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r = 1)$أي:: $r = 1\mathrm{H}_0$ضد الفرضية$\mathrm{H}_1\ r > 1$:، إذا رفضنا H_0،نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $r= k-1$: H_0 ضد الفرضية H_1:$r = k$ فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $\mathrm{I}(0)$.

❖ **اختبار القيمة الكامنة العظمى**: ويحسب من الصيغة التالية:[1]

$$\lambda_{\max}(r,r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك r متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود $r+1$ متجهة للتكامل المشترك.

2- نموذج تصحيح الخطأ

يمكننا نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل. تعتبر طريقة Granger من أكثر الطرق استخداما لاختبار السببية، بالتالي إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد. ويصبح النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، حيث بالطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة. ويعبر عن نموذج تصحيح الخطأ وفقا للنموذج التالي: [2]

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

[1] عابد بن عابد العبدلي، المرجع سبق ذكره، ص24.

[2] بن معزو محمد زكريا، حمانة، كمال. (2013)، العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر1970-2010: مقاربة قياسية-، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون. عنابة. الجزائر. العدد (35)، ص 73-74.

حيث أن e_{t-1} يمثل حد تصحيح الخطأ في المعادلة، ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. وإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

3- اختبار السببية لـ Granger

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحاديا، أم تبادليا أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. أشار غرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم Granger فإنه إذا كان المتغير x_t يسبب المتغير y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ x_t، ويتطلب اختبار Granger تقدير العلاقتين التاليتين:[1]

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_1 y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i x_{t-i} + \mu_{1t}$$

$$x_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n_3} \omega_i x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i y_{t-i} + \mu_{2t}$$

حيث أن:

n_4, n_3, n_2, n_1 هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري، بحيث يمكن أن تكون كلها مختلفة أو تكون متساوية، ثم نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i = 0$$

$$H_1: \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i \neq 0$$

ومن أجل ذلك يتم حساب إحصائية فيشر:[2]

[1] Jean Christian Lambelet, (2001): Coursde modèles macroéconomique. Disponible sur le site web:www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf Consulté le: 07/08/2014

[2] Hooi-Hooi Lean, Marwan Halim et Keung Wong Wing, (2000): Bivariate causality between stock prices and exchange rates and stock prices on major Asia countries. Disponible sur le site web: www.baseco.monash.edu/eco/research/papers/2005/1005consulity.pdfConsulté le: 07/08/2020.

حيث أن: $F^* = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2)/n_2}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/(n-k)}$:

n: حجم العينة، n_2: عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيري x، k: عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة، $n-k$: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة.

نقوم بمقارنتها مع F الجدولية، عند مستوى معنوية محدودة ودرجة حرية n_2 للبسط و $(n-k)$ للمقام، ومنه:

✓ إذا كانت F^* المحسوبة أكبر من F الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبالتالي المتغير x يسبب المتغير y.

✓ إذا كانت F^* المحسوبة أكبر من F الجدولية نقبل فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبالتالي المتغير x لا يسبب المتغير y.

مع الإشارة إلى أنه قبل تطبيق هذا الاختبار يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaike و Schwarz، حيث أن اختيار p يتطلب تقدير كل نماذج VAR لفترات إبطاء من 0 إلى h الذي يعتبر الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية، ويحسب هذين المعيارين وفق العلاقتين التاليتين:[1]

$$AIC(p) = Ln\ (det\ |\sum e| + \frac{2K^2 p}{n}$$

$$SC = Ln\ (det\ |\sum e| + \frac{2k^2 p Ln(n)}{n}$$

حيث أن:

K: عدد المتغيرات، n: عدد المشاهدات، p: عدد فترات الإبطاء، $\sum e$: مصفوفة التباين – التباين المشترك المقدر لبواقي النموذج.

ويتم اختيار درجة الإبطاء p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين.

[1] Régis Bourbonnais, (2012): exercices pédagogiques d'économétrie, 2éme édition, Economica: paris, France, p164.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

1- نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

قبل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، سوف يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، ذلك باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع لاختبار وجود جذر الوحدة. حيث يسمح هذا الاختبار بفحص فرضية العدم بأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، مقابل الفرضية البديلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة.

والجدول رقم (**3-10**) يلخص نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF).

الجدول رقم (3-10): نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

				القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	
		FDI	EH	FDI	EH
السلسلة الأصلية	النموذج III	-2.15	-1.65	-3.71	-3.71
	النموذج II	-2.25	-2.89	-3.05	-3.05
	النموذج I	-0.65	0.85	-1.96	-1.96
الفروق الأولى سلسلة	النموذج III	-3.49	-3.95	-3.73	-3.73
	النموذج II	-4.52	/	-3.78	/
	النموذج I	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

وضحت النتائج المبينة في الجدول رقم (**3-10**) أن السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة عند أخذ الفرق الأول، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند المستوى، لذا نقبل فرض العدم بوجود جذر الوحدة. لذلك تم أخذ الفرق الأول أين القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة. بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى. أما بالنسبة للسلسلة الزمنية مؤشر صادرات المحروقات مستقرة أيضا عند أخذ الفرق الأول، بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

2- نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الجدول رقم (3-11): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

فرضيات عدد المتجهات المتكاملة	جذور أيقن Eigen value	إحصائية الأثر Trace statistic	القيم الحرجة مستوى معنوية 5%	الاحتمال**
لا شيء*	0.985246	18.35984	16.32478	0.0015
على الأكثر 1*	0.412582	3.85584	3.354786	0.0235

- * تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.
- ** تبني القيم المعيارية ماكينون- هوج- ميشيلس (1999).
- **المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

يتضح من خلال الجدول رقم **(3-11)** أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي يتم رفضها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ 0.0015 وهي أقل من 5% مما يؤكد رفض الفرضية العدمية. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر. بالتالي يؤكد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرين.

3- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وغرانجر وفق مرحلتين:

✓ تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات. من خلال مخرجات برنامج Eviews 8.1 تم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق معادلة انحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$EH = 12.56E09 + 32.15844\, FDI + \varepsilon_t$$
$$(1,8569) \quad (3,3014)$$
$$R^2 = 0.75 \quad F = 10.20$$

✓ بعد التأكد من استقرار بواقي انحدار التكامل المشترك باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له بـ ECT_t، ويضاف كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى، كما يلي:

$$\Delta EH_t = b_0 + \sum_{i=1}^{n} b_{1i}\, \Delta EH_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} b_{2i}\, \Delta FDI_{t-i} + \lambda\, ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

والجدول رقم (**3-12**) يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (3-12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمال
الثابت	312.1112	131.2548	2.2145	0.0201
تفاضل صادرات المحروقات	5258.321	652.2014	0.3254	0.3254
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.5024	0.32580	-1.1256	0.0013
معامل التحديد R^2		0.61		
إحصائية فيشر F		4.20		
إحصائية دربن-واتسن DW		1.1262		

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1

من خلال الجدول رقم (**3-12**) يتضح أن النموذج معنوي بشكل عام، لدينا إحصائية دربن- واتسون معنوية عند مستوى 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري. نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5%، وقيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة حيث قدرت بـ 0.5024- أي أن سرعة تعديل الاختلال في النموذج المقدر تقدر بـ 50.24% سنويا. بالتالي يمكن القول أنه عندما تنحرف صادرات المحروقات خلال المدى القصير في الفترة (t-1)، عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل من هذا الاختلال في الفترة (t).

وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.61 وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في قطاع المحروقات. كذلك لدينا قيمة معامل التحديد أقل من قيمة إحصائية دربن- واتسون وهو ما يدل كذلك على معنوية النموذج.

4- نتائج اختبار غرانجر للسببية

قبل القيام باختبار غرانجر للسببية، يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaike وSchwarz حيث نختار درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين. بالاستعانة ببرنامج Eviews 8.1 تم اختيار درجة التأخير رقم (1) عند تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات.

من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية الموضحة في الجدول (**3-13**)، يتبين لنا أنه توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات، حيث في الاتجاهين قيمة الاحتمال أقل من مستوى المعنوية 0.05.

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار غرانجر للسببية

	قيمة فيشر المحسوبة	قيمة الاحتمالية
D(EH) ← D(*FDI*)	**3.1582**	**0.0125**
D(*FDI*) ← D(EH)	**3.1582**	**0.0245**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

خلاصة الفصل

إن التحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، كان لها وقعها على السياسة الجزائرية تمثلت في قرار التوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام المبادرة الفردية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر وظهر أثرها جليا على قطاع المحروقات أكثر من غيره من الأنشطة الاقتصادية، حيث استطاعت الشركات البترولية الأجنبية التي دخلت مجال الاستثمار في الجزائر مستفيدة من قوانين المحروقات تحقيق نتائج ايجابية واضحة مكنت الجزائر من رفع قدراتها البترولية، سواء من حيث الاحتياطي أو مستويات الإنتاج والصادرات، كذلك عززت مركز شركة سوناطراك حيث أصبحت تحتل مركز متقدم ضمن الشركات البترولية الكبرى.

في ظل الظروف الراهنة التي عرفتها الجزائر في مجال المحروقات والتي تراهن مستقبل البترول أصبح لزاما عليها اللجوء إلى بدائل طاقوية كقطاع الفلاحة، الصناعة، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات.

كما تم تحديد النموذج المستخدم في الدراسة ومعرفة مامدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات وكذلك العلاقة السببية بينهما، ذلك من خلال استخدام عدة أساليب حديثة للاقتصاد القياسي، وعلى اثر نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 وكل منهما يؤثر في الآخر.

خاتمـــــة

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، من بينها الجزائر التي حاولت تهيئة مناخها القانوني والتشريعي لتسهيل عملية الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني، غير أن سياساتها المعتمدة لم تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لضعف معظم مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة غير كافية، وما ينقص سياسات الاستثمار في الجزائر كذلك هو عدم القدرة على توجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني كون غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها مركزة في قطاع المحروقات، كون هذا الأخير القطاع الإستراتيجي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الجزائري وذلك من خلال مساهمته في الصادرات بنسبة تفوق 97% ومساهمته في إيرادات الخزينة من الجباية البترولية وأيضا مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

ومساهمة هذا القطاع لا يمكن أن تكون من العدم لابد من توفر تقنيات حديثة وتكنولوجيا عالية وكذا رؤوس أموال ضخمة، والجزائر ممثلة في الشركة الوطنية سوناطراك لا يمكنها توفير هذه الأموال وبالتالي اتجهت الحكومة الجزائرية لإحداث إصلاحات هيكلية في هذا القطاع على حساب باقي القطاعات الأخرى، رغبة من السلطات في إنشاء مشاريع مع شركات أجنبية في إطار الشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك.

❖ **نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات**

فيما يلي أهم النتائج المتوصل عليها:

1- من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر اتضح لنا أنه مصدر من مصادر التمويل الدولي تلجأ إليه الدول كبديل عن المديونية، وكذا يعتبر آلية لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات والمساهمة في اقتصاد الدول المضيفة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى" **الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة تمويل دولية، وأداة لتحقيق النمو والتطور في الاقتصاد**".

2- يعتبر قطاع المحروقات ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتباره مورد إستراتيجي يحقق عوائد مالية ضخمة للخزينة العمومية وهو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني ومصدر للعملة الصعبة، هذا ما يفند الفرضية الثانية " **قطاع المحروقات في الجزائر كغيره من القطاعات ولا يحظى بمكانة هامة في الاقتصاد الجزائري**".

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع المحروقات لها بعض الآثار الإيجابية المنحصرة في بعض المجالات وهي زيادة الإنتاج، نقل التكنولوجيا وحماية البيئة وبنسب أقل من نسبة مساهمة سوناطراك في هذا المجال، إلا أنها تبقى أكثر وسيلة فعالة من خلالها تعمل الدولة الجزائرية على تطوير قطاع المحروقات، بالنسبة للفرضية الثالثة " **الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار ايجابية وسلبية على قطاع المحروقات الجزائري**"، لم نتمكن من إثبات أو نفي

هذه الفرضية هذا لاختلاف آراء الباحثين حول الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات لكن أغلب النتائج المتوصل إليها تشير إلى أن الآثار الإيجابية تغلب على الآثار السلبية.

4- حققت الجزائر من عقود الشراكة نتائج لا يمكن القفز عنها لاسيما في مجالي التنقيب والإنتاج، ويتجلى ذلك من خلال العقود المبرمة والزيادة الملموسة في الإنتاج إذا ما قورن بالمراحل السابقة لهذه العقود.

5- توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) وكل منهما يؤثر في الآخر.

❖ توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالي:

- من أجل استقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية يجب توفير بنية أساسية تمثل الحد الأدنى للاستثمار مع ضمان الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار، وكذلك القيام بعمليات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة الندوات والمعارض لإقناع أكبر عدد ممكن من الشركات الأجنبية في مختلف الدول للدخول في مشاريع شراكة مع سوناطراك لتطوير قطاع المحروقات.
- يجب على السلطات الجزائرية أن تهتم بالتنمية خارج المحروقات من خلال إقناع الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر بأن لا تحول أرباحها كاملة إلى بلدها الأصل بل تستثمر جزءا منها في القطاعات خارج المحروقات مقابل الحصول على امتيازات وحوافز استثنائية، حيث هذه العملية سوف تعمل على:
  - التنمية خارج المحروقات؛
  - خلق مناصب شغل؛
  - التقليل من حجم الأموال والأرباح المعاد توطينها من طرف الشركات الأجنبية.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل فك التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات.

❖ آفاق الدراسة

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوث مستقبلية للمهتمين بالموضوع، حيث أن دراساتنا ليس إلا جزء بسيط من موضوع متشعب ومعقد وكون دراساتنا لا تخلو من النقائص لذا ارتأينا اقتراح بعض المواضيع قبل طي هذه الدراسة كما يلي:

- كيف يمكن للاستثمار الأجنبي دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- واقع الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات الجزائري.
- الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- باللغة العربية

- إبراهيم محسن عجيل، إعتصام الشكرجي، **الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.

- أشرف محمد هلال الشيمي، **دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية**، مكتبة القانون والاقتصاد، السعودية، 2013.

- أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة "(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

- حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على البترول العربي**، بيسان للنشر، بيروت، لبنان، 2000.

- دلال بن سمينة، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

- رندة جميل محمود، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

- سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الأعمال الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013.

- شقيري نوري، صالح الزرقان، وسيم الحداد، مهند الدويكات، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- صالح بن بكر الطيار، **العقود الدولية لنقل التكنولوجيا**، مركز الدراسات العربي الأوروبي،1999.

- عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.

- عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012.

- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة الاستثمار والمحافظ الإستثمارية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- نعيمة اوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر 2016.

- يحيى محمد جويدة، **المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017.

2- باللغة الأجنبية

- Bourbonnais, Régis, Econométrie, Paris. France, Dunod ,2003.

- Régis Bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Economica paris, France,2012.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

2- باللغة العربية

- أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد15،سنة 2016.

- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85، سنة 2010.

- الجودي جميلة، دحماني سامية، **دور إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، سنة 2015 .

- بدر الدين براحلية، **قاعدة 51/49 بالمائة في الشراكة الأجنبية بين حماية السيادة الوطنية وعرقلة الاستثمار الأجنبي**، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، العدد02، سنة 2018.

- بربار نور الدين، دبوغاري فاطمة الزهرة، وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد02، سنة2017.

- بن عاتق عمر، مخضار سليم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–** مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 03، سنة 2015 .

- بوقموم محمد، كنيدة زليخة، "**آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 دراسة حالة الجزائر** "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22 ، ديسمبر 2017.

- حكيمة حليمي، **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثرها في البطالة خلال الفترة 2006–2015**، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد43، سنة 2018.

- شمام عبد الوهاب، زودة عمار، **المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى واقعها وسبل تفعيلها في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالي، العدد01، سنة 2014.

- علي بودلال، تقييم **التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، مجلة اقتصاديات الأعمال والدراسة، العدد01، سنة 2017.

- فاطمة العلمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد02، سنة 2012.

- فيصل زمال، الشريف بقة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002–2017–رهان وتحديات–**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد16، سنة 2018.

- لمجد بوزيدي، بن عمر خالد، نور الدين نجيب،"**آليات تطوير و تدعيم الطاقات المتجددة البديلة كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات قراءة تحليلية للتجارب في الجزائر**"، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد05.

- م حيدر عليوي شامي الساعدي، **الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة العراق)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 33، سنة 2015.

- مختار بونقاب، زواودي لزهاري، **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال،العدد01، سنة 2018.

- مرزوق أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالإطار التشريعي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد04، سنة 2019.

- مريمت عديلة، عمر عبده سامية، **واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والعربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد43،سنة 2015.

- منور أوسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، سنة 2005.

2-باللغة الأجنبية

- بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، **المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر**، Revue D'economie Et De Statistique appliquée العدد 01.

-منال مليزي، مخلفي أمينة، أثر تطور الإطار القانوني للمحروقات على الشراكة الأجنبية في الجزائر"دراسة تحليلية خلال الفترة(1986-2017)"، Global Journal of Economics And Business، العدد 02، سنة 2017.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1- باللغة العربية

- بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2016/2015.

- بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، بسكرة، 2008/2007.

- بن داودية وهيبة، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)**، مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004.

- بودية سعاد، **إستراتيجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.

- بيوض محمد العيد، **أثر المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة دراسة تحليلية لقطاع الطاقة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، 2017/2016.

- حداب محي الدين، **أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد ، 2018/2017.

- حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.

- سرايري بلقاسم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019/2018.

- سهيلة زناد، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لاستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة –دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017.

- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2015/2014.

- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996-2005**، أطروحة دكتوراه،في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007 .

- علي عيشاوي، **محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2018/2017 .

- نشمة ياسين، مدى **نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.

- هاجر بريطل، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر –دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

- هشام حريز، **دور البحث والتطوير في تحسين القدرة التنافسية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2016/2015.

- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

- زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

- بن ضياف جميلة، **دور الشراكة الأجنبية في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2010/2009.

- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

- مباركي كريمة، **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2014/2013.

- برجي نسرين، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع المحروقات مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2008/2007.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1- باللغة العربية

- بوقصة إيمان، بوطالب أمينة، **مداخلة بعنوان: معوقات تطوير مصادر الطاقة البديلة وآثره على التنمية**، ملتقى دولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، 23 و 24 أفريل 2018.

- حميدة أوكيل، فتيحة خوميجة، **مداخلة بعنوان: الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق سياحة بيئية**، الملتقى الوطني حول استغلال الطاقات المتجددة لخدمة السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،24 أفريل 2019 .

- خلوفي سفيان، عيسى معزوزي، **مداخلة بعنوان: جهود الجزائر في مجال استثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول استثمارات التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا والجنوب-واقع وآفاق-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 06و07 نوفمبر 2018.

- زكرياء بله باسي، فريدة عزازي، وفاء بنين، **مداخلة بعنوان: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 02 و 03 ديسمبر 2019.

- شيخي بلال، العبسي علي، **مداخلة بعنوان: الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، ملتقى دولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 23 و24 أفريل 2018.

- صباغ رفيقة، **مداخلة بعنوان: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية**، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي قي إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 06 و07 نوفمبر 2018.

- عبد الله بوشيرب، **مداخلة بعنوان: الطاقات المتجددة كبعد إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، ملتقى دولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 23 و 24 أفريل 2018.

- محرز نور الدين، لياس عايدة، **مداخلة بعنوان: الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكييف في الأردن، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، 23-25 أفريل 2019.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن اتفاقيات الاستثمار الدولي، الحوافز**، نيويورك، جنيف سنة 2004.

خامسا: مواقع الأنترنت الرسمية

- www.radioalgerie.dz

- http//.file:///E:article:nouveau%20dossier/BAMSI12.pdf

- www.andi.dz

- www.aps.dz

- www.ARABIC.PEOPLE.com.Cn

- www.arab-oil-naturalgas.com

- www.baseco.monash.edu/eco/research/papers/2005/1005consulity.pdf

- www.energey.gov.dz

- www.ennaharonline.com

- www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf

- www.tradingeconomics.com

-www.aljazeera.net

-www.arabic.doingbusiness.org

-www.SPA.gov.SA

سادسا: التقارير والمنشورات

1- باللغة العربية

- التقرير السنوي الإحصائي للأوابك 2013، 2019.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر2008-2018

- التقرير السنوي لسوناطراك 2013-2018

- الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005، القانون رقم05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات.

- الجريدة الرسمية، العدد رقم 53،الصادر بتاريخ27 أوت 1986، القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

- الجريدة الرسمية، العدد رقم47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 01-03 من القانون 01-10.

- النشرة الثلاثية لبنك الجزائر، الثلاثي الرابع لسنة2008، الثلاثي الرابع لسنة 2014، الثلاثي الرابع لسنة 2016، الثلاثي الأول لسنة 2019.

- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد12، ديسمبر 1995

- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 8 و9، سبتمبر 2000

- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد11، نوفمبر 2016

- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 7، جويلية 2018

- بيان صحفي لسوناطراك 2020/01/09.

- تقرير الاستثمار العالمي لسنوات 2013-2019

- جريدة الشروق، الإثنين 12 نوفمبر 2012 ،العدد 3882

- وزارة الطاقة و المناجم "حصيلة قطاع الطاقة و المناجم (1962-2010): خمسون سنة من التاريخ و الانجازات الكبرى"، الجزائر، 2010

- وزارة الطاقة والمناجم ،الحصيلة السنوية لقطاع الطاقة، 2019

2- باللغة الأجنبية

- La Revue du Sonatrach , n°29 ,Octobre 2001

- La Revue du Sonatrach , n07, ,juillet 1997

- LES CONTRATS PETROLIERS Evolution et Perspectives

- MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE Bilan des Realisations du secteur années-2012 2019

- SONATRACH New,N11, janvier 2019

- SONATRACH News, n 01décembre 2017

- SONATRACH News, n05,juillet 2018